النزاع حول واحـــــة البريمـــــي بين عامي

(1949 - 1974)

إعداد

ربيع خالد إبراهيم الفرجات

المشرف الدكتور

إبراهيم الشرعة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في

التاريخ

كلية الدراسات العليا

الجامعة الأردنية

آب، 2010

الجامعة الأردنية

نمـــوذج تفـــويض

أنا ربيع خالد ابراهيم الفرحات أفوض الجامعة الأردنية بتزويد نسخ مـــن أطروحتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبها.

التوقيع: Rabie

التاريخ: ٨/٨/٢٠١٠م.

كلية الدراسات العليا

الجامعة الأردنية

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة: النزاع حول واحـــــة البريمـــــي بين عامي (١٩٤٩ - ١٩٧٤)

، وأجيزت بتاريخ: ٢٠١٠/٧/٢٩

أعضاء لجنة المناقشة		التوقيع
الدكتور إبراهيم فاعور الشرعة أستاذ مشارك في تاريخ العرب الحديث	مشرفاً	....
الأستاذ الدكتور محمد سالم الطراونة أستاذ في تاريخ العرب الحديث	عضواً	....
الدكتور نوفان رجا السوارية أستاذ مشارك في تاريخ العرب الحديث	عضواً	....
الأستاذ الدكتور أحمد محمد الجوارنة أستاذ في تاريخ العرب الحديث	عضواً (جامعة اليرموك)	....

الجامعة الأردنيـة
كلية الدراسات العليا

نموذج رقم (١٨)
اقرار والتزام بقوانين الجامعة الأردنية وأنظمتها وتعليماتها لطلبة الماجستير والدكتوراة

أنا الطالب: سميح خلف ابراهيم الشوابكة الرقم الجامعي: ٨٠٦٩٥٢٠
التخصص: التاريخ الكلية: الآداب

عنوان الرسالة / الاطروحة
النزاع حول مياه البريمي بين عامي (١٩٤٩ - ١٩٧٤)

أعلن بأنني قد التزمت بقوانين الجامعة الأردنية وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية المفعول المتعلقة باعداد رسائل الماجستير والدكتوراة عندما قمت شخصيا" باعداد رسالتي / اطروحتي ، وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل والأطاريح العلمية. كما أنني أعلن بأن رسالتي /اطروحتي هذه غير منقولة أو مستلة من رسائل أو أطاريح أو كتب أو أبحاث أو أي منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيلة اعلامية، وتأسيسا" على ما تقدم فانني أتحمل المسؤولية بأنواعها كافة فيما لو تبين غير ذلك بما فيه حق مجلس العمداء في الجامعة الأردنية بالغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها دون أن يكون لي أي حق في التظلم أو الاعتراض أو الطعن بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد.

توقيع الطالب:............................ التاريخ: ٢٢ / ٥ / ٢٠١٠م

الإهداء

إلى الذي منحني كل ما يملك ولم يدخر جهداً في تقديم الدعم لي مادياً ومعنوياً حتى كنت نباتاً استوى على سوقة بإذن الله وكنت الزرع " الذي يعجب الزراع نباته" .... والدي.

إلى من غمرتني بحبها وعطفها، وأحاطتني بدفء حنانها، وأرضعتني الحب والوفاء، وفي حضنها وجدت غذائي وإكسير حياتي، شربت من حنانها، فهي معين الحياة عندي.......... والدتي .

وإلى من آزروني ووقفوا إلى جانبي في كل الظروف وقدموا لي النصح والإرشاد أخي و أخواتي ركائز طموحي وقوتي ......إلى كل من له حقٌ عليّ ، إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي المتواضع مع جزيل الشكر والعرفان..........

الباحث

الشكر والتقدير

الحمد لله حمد الشاكرين الذي وفقني لإنجاز هذا العمل المتواضع، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

ولا يسعني بعد أن انتهيت من إعداد هذه الرسالة بفضل من الله تعالى ورعايته إلا أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان لأستاذي الفاضل الدكتور إبراهيم الشرعة الذي شرفني بقبول الإشراف على رسالتي هذه، والذي منحني الكثير من وقته،ولم يبخل عليّ بتقديم المعرفة وغمرني بكرمه طيلة فترة إعداد الرسالة.

كما وأتقدم بالشكر الجزيل لأعضاء لجنة المناقشة الذين شرفوني بقبولهم مناقشة رسالتي، وأشكر جميع الزملاء والأصدقاء الذين وقفوا إلى جانبي وقدموا لي العون والمساعدة طيلة فترة إعداد هذه الرسالة.

راجياً من العليّ القدير أن يجعل ذلك في موازين أعمالهم

الباحث

ربيع الفرجات

قائمة المحتويات

قائمة الاختصارات

الاختصار	الأصل
هـ	هجري
م	ميلادي
ص	صفحة
ج	جزء
مج	مجلد
ع	العدد
ق	قسم
(د.ت)	دون تاريخ
(د.ن)	دون ناشر
ت	توفي
F.O	Foreign Office
P	Page
Vol	Volume
A.B	Arabian Boundries Primary documents
K.A.A.D	King Abdul Aziz Diplomacy and statecraft
A.D.M	Arab Dissident Movement 1905-1955
R.F.A	Ruling Families of Arabia

قائمة الملاحق

النزاع حول واحـــة البريمــي بين عامي (1949 - 1974)

إعداد

ربيع خالد إبراهيم الفرجات

المشرف

الدكتور إبراهيم الشرعة

الملخص

تناولت هذه الدراسة بحث النزاع حول واحة البريمي، كمثال على القضايا الحدودية العالقة بين الدول العربية المختلفة، والتي تمثّل شكلاً من أشكال التنازع الذي تركه الاستعمار بين الدول العربية أثناء وجوده فيها، ومن الواضح أن هذا النزاع ظلّ مرتبطاً بصراع النفوذ الذي كان سائداً بين الدول الكبرى في العالم في القرن العشرين ولهذا لم يكن مجرّد خلاف محلّي بقدر ما كان خلافاً يحمل الطابع الدوليّ بين عدّة دول عربية، كما هو معلوم فإن هذا النزاع دار بين دول ثلاث هي: المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات وسلطنة عُمان.

وهدفت الدراسة إلى بيان أوضاع واحة البريمي خلال الأعوام 1949 – 1974، والنزاع الناشب حولها، وما أفرزه هذا النزاع من معطيات فرضت نفسها على الواحة وأهلها واستمرت نتاجها في الأعوام اللاحقة لفترة الدراسة، وتكمن أهمية هذه الدراسة في كونها أول دراسة تاريخية عن هذا الموضوع،تقدم وصفاً تحليلياً للنزاع حول واحة البريمي خلال الفترة المذكورة.

وتكونت الدراسة من أربعة فصول وخاتمة، حيث تناول الفصل الأول منها: أهمية واحة البريمي الإستراتيجية والاقتصادية من خلال تناول الموقع والحدود والتقسيمات الإدارية والأهمية الاقتصادية وسكان البريمي. أما الفصل الثاني فتناول الخلاف السعودي البريطاني حول واحة البريمي من خلال بيان أسباب الخلاف وتدخل السعودية في واحة البريمي والتحكيم الدولي والدعوى السعودية. بينما تناول الفصل الثالث النزاع السعودي الإماراتي العُماني حول واحة البريمي، وجاء الفصل الرابع لعرض الموقف العربي والدولي من النزاع في واحة البريمي.

وارتكزت هذه الدراسة على الوثائق البريطانية كمصدر أولي لمجمل البيانات الواردة في متنها، إضافة إلى مجموعة من المصادر والمراجع: العربية والانجليزية.

المقدمة:

تعد منطقة البريمي إحدى مناطق النزاع الحدودية بين كل من إمارة أبو ظبي وسلطنة عُمان والسعودية في الربع الثالث من القرن العشرين، وتعود أسباب النزاع إلى عوامل مختلفة: تاريخية واجتماعية واقتصادية، وقد أدت هذه العوامل إلى احتدام النزاع بين تلك الأطراف على المنطقة وخاصة بعد وجود النفط فيها؛ لذلك تعد قضية البريمي قضية سياسية لا عسكرية، بالاستناد إلى طرح الاستفتاء في البداية، ومن ثم اللجوء إلى التحكيم؛ فكثير من الوثائق التاريخية، التي تتسم بالأصالة تثبت ملكية البريمي لحكومة المملكة العربية السعودية؛ فالعائلة الحاكمة السعودية حكمت البريمي من قبل عام 1785، وفي عام 1920 أعلن شيخ قبيلة النعيم أن البريمي بحدودها الطبيعية و السياسية تتبع لحكم نجد، وتدفع الزكاة لها.

تهدف هذه الدراسة إلى تناول إحدى مناطق النزاع الحدودية، وهي واحة البريمي، حيث دار النزاع بين كل من: الحكومة السعودية من جهة وبريطانيا والإمارات العربية المتحدة، وسلطنة عُمان من جهة أخرى، كما تهدف إلى بيان العوامل التي أدت إلى حدوث هذا النزاع، وذكر مراحل تطور هذا النزاع، ومواقف الأطراف المختلفة، وبينت الدراسة موقف كل من بريطانيا، والولايات المتحدة الأمريكية، والمواقف الدولية والعربية تجاه هذه القضية، وتعرضت الدراسة أخيراً إلى الحلول التي توصلت إليها الأطراف لحل النزاع.

كما تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على طبيعة منطقة البريمي:جغرافياً وبشرياً والأنشطة الاقتصادية فيها، وهدفت كذلك للتعرف على علاقة واحة البريمي بالدول المجاورة لها وهي: العربية السعودية والإمارات وعُمان، والأحداث السياسية التي سادت في تلك الحقبة، وخلصة ما يتعلق بطبيعة النزاع بين السعودية وسلطنة عُمان والإمارات والعربية المتحدة، كما هدفت الدراسة إلى تحليل محتوى الوثائق التاريخية التي تناولت بالعرض والتحليل الأحداث التي وقعت في واحة البريمي أثناء فترة الدراسة، وهدفت إلى بيان كل من: الموقف العربي والموقف الدولي من الأحداث التي وقعت في تلك الحقبة بين الدول المتنازعة على واحة البريمي.

وتعد واحة البريمي التي تقع إلى الجنوب الشرقي من المملكة العربية السعودية وجنوب الخليج العربي بين عُمان وإمارة أبو ظبي، ملتقى طرقالمواصلات في شرق الجزيرة العربية، وتشتمل هذهِ الواحة على عدد من القرى والواحات، وتتجلى أهميتها بوجود النفط فيها، وتوفر المياه بكميات كبيرة في منطقة تقل فيها كميات المياه، كما تتضح أهميتها من خلال موقعها الاستراتيجي، حيث تعتبر ملتقى للعديد من الطرق القادمة من جنوب شرقي الجزيرة العربية، بالإضافة إلى ذلك تعد هذه المنطقة من أخصب أراضي الجزيرة العربية في إنتاج: التمور والفواكه، والخضار.

من هنا تأتي أهمية الدراسة في تسليطها الضوء على تلك المنطقة وأهميتها الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، ورصد محاولات البريطانيين المتكررة للسيطرة على هذه المنطقة الإستراتيجية من خلال صراعها مع المملكة العربية السعودية، ولإظهار التطورات التي مرت بها تلك المنطقة خلال الفترة ما بين(1949-1974)، ولما كانت الدراسات الحديثة قد تعرضت بشكل بسيط وعرضي لموضوع واحة البريمي، خلال تلك الفترة؛ فستتناول هذه الدراسة البحث في هذا الموضوع، وبيان صلته بالتطورات في هذه المنطقة.

كما تبرز أهمية الدراسة كونها تعد من الدراسات الأولى – حسب حدود علم الباحث- التي تناولت بالبحث طبيعة النزاع الذي دار بين أطراف النزاع، وكونها ستسهم في تقديم معلومات ذات قيمة تاريخية لكل المهتمين بطبيعة النزاع والصراع الدائر حول مناطق حدودية مختلفة في المنطقة وغيرها.

أما عن سبب اختياري لهذه الدراسة خلال الفترة ما بين (1949-1974)؛ فيرجع إلى أنه في عام 1949، بدأت القضية حول واحة البريمي تظهر بشكل واضح، وذلك بالعودة إلى بحث قضية البريمي بعد الحرب العالمية الثانية وإلى تبادل المذكرات، من أجل الوصول إلى حل سلمي، كذلك مطالبة العربية السعودية بالأراضي المحيطة بقرية البريمي، كما بدأ النزاع يتبلور بعد قيام الشركات البريطانية بالدخول إلى واحة البريمي بصفة غير مشروعة من أجل الكشف والتنقيب عن النفط، كما واستأنفت شركة أرامكو أعمال التنقيب عن النفط بالقرب من واحة البريمي، كما أن عدم وضوح الوثائق والنصوص حول طبيعة النزاع بين الدول المتنازعة أعطاني حافزاً لتحليل هذه الوثائق من أجل الوقوف على حقيقة الصراع. أما اختياري لعام 1974 نهاية لدراستي، ذلك أنه في هذا العام تم تسوية قضية البريمي ما بين أطراف النزاع وهي: العربية السعودية، وسلطنة عُمان، ودولة الإمارات العربية المتحدة.

وقد تكونت الدراسة من مقدمة وأربعة فصول وخاتمة، حيث تناولت من خلال المقدمة أهمية واحة البريمي والنزاع الذي حصل بين كل من أبو ظبي والسعودية وسلطنة عُمان وبريطانيا حول الواحة؛ إذأن مشكلات النزاع الحدودي تعد من أكثر المشكلات تعقيداً، وحساسية، وتوتراً للعلاقات ومدعاة للصراع بشكل عام، وهذا ما حصل في النزاع الحدودي على واحة البريمي.

وتناولت في الفصل الأول الجغرافيا التاريخية لواحة البريمي، من خلال الحديث عن: الموقع والحدود، والتقسيمات الإدارية، والأهمية الاقتصادية، وسكان البريمي في الواحة، وقد تم تدعيم ذلك بالخرائط والوثائق المختلفة التي تم الحصول عليها.

أما الفصل الثاني فتناولت فيه الخلاف السعودي البريطاني حول واحة البريمي، من خلال بيان مقدمات الخلاف السعودي البريطاني على واحة البريمي، والتدخل السعودي في الواحة ابتداءً من عام 1949 والموقف البريطاني، والسياسة السعودية التي أتبعتها في واحة البريمي؛ بالإضافة إلى شواهد على الوجود السعودي في البريمي، والتحكيم الذي جرى بين السعودية وبريطانيا حول واحة البريمي عام (1954 – 1955)، وفشل التحكيم ولنتائج الخلاف السعودي البريطاني على واحة البريمي.

وجاء الفصل الثالث لتسليط الضوء على النزاع السعودي العُماني الإماراتي حول واحة البريمي، حيث تناولت بدايةً النزاع السعودي العُماني، ومن ثم النزاع السعودي الإماراتي، وكذلك التحكيم الدولي والدعوة السعودية ونتائج النزاع، وقد ظهر أن النزاع تطور بين تلك الدول بسبب اكتشاف النفط فيها، وكونها تمثل موقعاً استراتيجياً وملتقى لعدة طرق، وقد توصلت العربية السعودية إلى اتفاق على الحدود السياسية في 21 تموز عام 1974، والذي لم يعلن رسمياً، أما بالنسبة للنزاع السعودي العُماني فقد ظهر الحل عندما زار السلطان قابوس الرياض في تشرين الأول عام 1974 وقابل الملك فيصل، وصدر بعد تلك الزيارة بيان مشترك اعترفت فيه السعودية بالقرى الثلاث من واحة البريمي، والتي ضمت إلى سلطنة عُمان.

أما الفصل الرابع والأخير، فقد أفردت فيه الحديث عن الموقفين: العربي والدولي من النزاع حول واحة البريمي، حيث ظهرت مواقف دولية وعربية متباينة حول طبيعة النزاع على الواحة، بين مؤيد ومعارض لأطراف النزاع.

ولا شك فقد واجهتني خلال إعداد هذه الدراسة مجموعة من الصعوبات منها؛ قلة المراجع والمصادر، والوثائق التاريخية، والمجلات، والصحف، التي تناولت قضية النزاع الحدودي حول واحة البريمي بين كل من: العربية السعودية، وأبو ظبي، وسلطنة عُمان، كما واجهت صعوبة في تحليل بعض الأحداث والمواقف السياسية في تلك الحقبة؛ وذلك بسبب التعقيدات التي رافقت النزاع الحدودي بين الدول العربية المعنية بالواحة، كما واجهت مشكلة في قلة الوثائق العربية الدقيقة (السعودية، والعُمانية، والإماراتية)، التي تتعلق بموضوع الدراسة، مما حدا بي إلى اللجوء للاستعانة بالوثائق التاريخية الأخرى، وخاصة الوثائق البريطانية، حيث ترجمت العديد من الوثائق البريطانية، مما شكل لي صعوبة في استخلاص المعاني المقصودة في النصوص الواردة في تلك الوثائق، الأمر الذي صعّب من فهم المعنى الدقيق لبعض النصوص في الوثائق البريطانية المختلفة. وكذلك صعوبة الحصول على ترجمة لبعض الشخصيات التي وردت في أماكن مختلفة من الرسالة، خاصة الذين كان لهم صلة مباشرة بالأحداث التاريخية، التي حصلت في تلك الفترة الزمنية.

تحليل المصادر:

اعتمدت الدراسة على مصادر عديدة ومتنوعة؛ فاشتملت على الوثائق: العربية والبريطانية، والصحف العربية، والمجلات السياسية، والكتب، والرسائل المودعة في مكتبات الجامعات المختلفة، ومن أهم هذه المصادر:

أولاً: الوثائق البريطانية المنشورة.

تكمن أهمية الوثائق البريطانية بأنها تناولت العديد من الحقائق التي سادت في تلك الفترة، وبينت بالتفصيل قضية واحة البريمي وطبيعة النزاع بين كل من المملكة العربية السعودية وأبو ظبي وسلطنة عُمان من وجهة نظر بريطانيا، كما برزت أهميتها من خلال عدم توفر وثائق عربية كافية، تتناول النزاع بجميع أبعاده بين هذه الدول، والموجودة في مركز الوثائق والمخطوطات في مكتبة الجامعة الأردنية، وكانت ذات فائدة كبيرة في توثيق الأحداث التاريخية، التي دارت بين الدول المتنازعة على واحة البريمي، ومن هذه الوثائق:

- Arabian Boundries Primary documents 1853-1957.
- King Abdul Aziz diplomacy and statecraft 1902-1953.
- Ruling Families of Arabia, Saudi Arabia: The Royal family of Al-Saud.
- The Buraimi Memorials 1955, The Territorial Dispute Concerning Buraimi, Liwa and Hor Al-Udayd: the Memorials submitted to arbitration by the Governments of Saudi Arabia and the United Kingdom.

ثانياً: الوثائق العربية.

على الرغم من أهمية وجود وثائق عربية أصلية وأولية تتناول قضية واحة البريمي، وتقدم الرؤية العربية لهذه القضية الهامة، إلا أنني لم أعثر إلا على مجلد واحد، استعرض الأحداث التي دارت في تلك الفترة في واحة البريمي وهو: "وثيقة التحكيم لتسوية النزاع الإقليمي بين مسقط وأبو ظبي وبين المملكة العربية السعودية (عرض حكومة المملكة العربية السعودية)، الأساس، 1955"، الموجودة أيضاً في مركز الوثائق والمخطوطات في مكتبة الجامعة الأردنية، ولم تغطِ هذه الوثيقة إلا بعض الجوانب المتعلقة بطبيعة النزاع بين هذه الدول، حيث تناولت الطبيعة الجغرافية للواحة وملامح الحياة للسكان، والتقسيمات الإدارية فيها، وبعض المناطق المجاورة لها، دون أن تتناول طبيعة النزاع التاريخي حول واحة البريمي.

ثالثاً: الصحف العربية.

تكمن أهمية الصحف العربية كونها رفدت الدراسة بالعديد من الأحداث، التي دارت في تلك الحقبة، والتي وصفت طبيعة النزاع في واحة البريمي ومواقف الدول العربية بشكل خاص تجاه هذه القضية، حيث تم الرجوع إلى العديد من الصحف العربية؛ كصحيفة البلاد، وصحيفة أم القرى الصادرة في مكة المكرمة السعوديتين، وصحيفة الجزيرة الصادرة في عمّان، وصحيفتا فلسطين و الدفاع الصادرتان في القدس، وصحيفة الرأي الأردنية، حيث تناولت في أعداد كثيرة الأحداث التي دارت حول منطقة النزاع، وموقف كل من: أمريكا، وبريطانيا، والدول العربية، وجامعة الدول العربية، من التطورات التي حدثت في واحة البريمي المتنازع عليها، وهي مودعة في مكتبة الجامعة الأردنية.

رابعاً: المجلات السياسية.

تبرز أهمية المجلات السياسية في أنها احتوت على العديد من المقالات الهامة التي تناولت الملامح السياسية، ومواقف الأطراف المتنازعة حول واحة البريمي، وقد استعنت بالمجلات السياسية كمجلة الخليج العربي، ومجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، وهي موجودة في مكتبة الجامعة الأردنية / قسم الدوريات المجلدة مثل: "دراسة سليم زبال بعنوان جزيرة من الماء وسط بحر من الرمال، مجلة العربي، ع(39)، 1962"، و"دراسة محمد رشيد الفيل بعنوان مشكلات الحدود بين إمارات الخليج العربي، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، ع(6)، 1976"، وقد استعرضت هذه المجلات العديد من المقالات التي تناولت طبيعة النزاع الدائر حول واحة البريمي، والعديد من الأحداث التي رافقتها في تلك الحقبة.

خامساً: الكتب العربية والمعربة والانجليزية.

برزت أهمية الكتب العربية والانجليزية في أنها احتوت على العديد من الموضوعات التي غطت جوانب من الدراسة، ومن ذلك الحديث عن: طبيعة الموقع الجغرافي، والحدود، والتقسيمات الإدارية، والنزاع الإماراتي السعودي العُماني حول واحة البريمي، والتحكيم الدولي، ونتائج النزاع، والمواقف العربية والأجنبية تجاه النزاع في الواحة، وقد رجعت للعديد من الكتب خاصة كتاب: كيلي، جي.بي، **الحدود الشرقية لشبه الجزيرة العربية**، تعريب: خيري حماد، دار مكتبة الحياة، بيروت، 1971، حيث تناول المؤلف جغرافية واحة البريمي والتاريخ المبكر لهذه الواحة والسيطرة السعودية عليها، والنزاع الذي دار بين السعودية وأبو ظبي ومسقط، ومحاولة السعوديين استغلال النفط، وملحق بهذا الكتاب نص اتفاقية التحكيم بين السعودية وأبو ظبي عام 1954 تحت إشراف الحكومة البريطانية. وكتاب جان جاك بيربي ، **جزيرة العرب**، تعريب نجدة هاجر وسعيد الغز، المكتبة التجارية للطباعة والنشر، بيروت، 1960، حيث تناول هذا الكتاب النزاع البريطاني

السعودي حول السيطرة على النفط الموجود في واحة البريمي ومحاولات الشركات البريطانية السيطرة على تلك المنطقة.

ومن الجدير بالملاحظة أن كتاب كيلي (**الحدود الشرقية لشبه الجزيرة العربية**)، أكثر هذه الكتب اهتماماً بواحة البريمي وطبيعة النزاع الذي كان دائراً حولها.

أما الكتب الانجليزية التي تناولت النزاع حول واحة البريمي، فهي متعددة ومن بينها كتاب: John Marlowe, the Persian Gulf in the Twentieth Century, London, 1962. يتحدث عن الخلاف السعودي البريطاني في السيطرة على الواحة، وعن الصراع الداخلي بين أقطار الخليج العربي الثلاثة (السعودية، عُمان، وأبو ظبي) في السيطرة على الواحة، واستغلال الثروات الموجودة فيها. وكتاب Richard Harlakenden Sanger, The Arabian Peninsula, New York, 1970. ، يتحدث عن أهمية واحة البريمي والنزاع الحدودي بين المملكة العربية السعودية وأبو ظبي ومسقط على الحدود، ووقوف بريطانيا ضد المملكة العربية السعودية في هذا النزاع، ويتحدث عن أهميتها باعتبارها سوق لتجارة العبيد، وعن وجود النفط والذهب في هذه المنطقة، مما زاد في أهميتها .

وقد وجد الباحث أن المصادر المتاحة التي رجع إليها كانت لها أهمية كبيرة في استكمال العديد من النقاط في هذه الدراسة، خاصة فيما يتعلق بالاعتماد على الوثائق البريطانية، حيث غطت جانباً لا بأس به من الأحداث التي دارت في واحة البريمي، فضلاً عن المصادر والمراجع التي تم الحصول عليها في فترات مختلفة، والتي كان لها الأثر البالغ في تغطية الجوانب المختلفة من الأحداث، التي وقعت بين الدول المتنازعة على واحة البريمي.

الفصل الأول

أهمية واحة البريمي الاستراتيجية والاقتصادية

أولاً: الموقع والحدود.

ثانياً : التقسيمات الإدارية.

ثالثاً : الأهمية الاقتصادية.

رابعاً : سكان البريمي.

أولاً : الموقع و الحدود[1]:

تقع واحة البريمي[2] في الجنوب الشرقي من المملكة العربية السعودية[3]، في سهل الجوَ [4]على الطرف الشمالي للظاهرة[5] بالقرب من سفوح جبال الحِجْر[6]، بين أبو ظبي غرباً وصحار شرقاً ، حوالي (104.585) كم غرب جنوب و (136.765) كم شرق

---

(1) انظر الخريطة :ملحق (1)، ص134.

(2) كانت البريمي تعرف قديماً بتؤام و توأمية، وتؤام هي قرية بعُمان، أما لفظة البريمي فقد اختلفت الروايات حولها: فمنهم من ينسبها لتاجر كان يقيم فيها ويدعى (بريمي)، وقد كان رجال القوافل يقصدونه، فيعملون على مقايضة ما عندهم بما لديه، وعلى مر الزمان غلب اسمه على اسم توام الذي نسيه الناس. ويرى آخرون أن كلمة البريمي مشتقة من اسم نوع من النخيل يسمى (بريم) يزرع في البصرة، وقد نقلت فصائل منه إلى هذه المنطقة التي عرفت باسمه، وذلك لجودة إنتاجه، إلا أنه مع مرور الأيام حرف الاسم فأصبح البريمي. ويشير فريق ثالث إلى أن اسم البريمي مأخوذ من أكبر قرى الواحة وأهمها. انظر التفاصيل: الحموي، شهاب الدين أبي عبد الله ياقوت بن عبدالله الرومي البغدادي (ت626هـ/1225م)، **معجم البلدان**، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1979، ج2، ص54 ؛ لوريمر، جون غوردون، **دليل الخليج العربي، القسم الجغرافي**، ج1، تنقيح قسم الترجمة بمكتب صاحب السمو أمير دولة قطر، (د.ت)، ص327. وسيشار إليه فيما بعد : لوريمر، **دليل الخليج العربي** ؛ السيابي، سالم بن حمود، **إسعاف الأعيان في أنساب أهل عُمان**، المكتبة الإسلامية، بيروت، 1965، ص86؛ الجاسر، حمد، **المعجم الجغرافي للبلاد العربية السعودية المنطقة الشرقية**، ط1، دار اليمامة، الرياض، ق1، 1979، ص228. وسيشار إليه فيما بعد : الجاسر، **المعجم الجغرافي**؛ زبال، سليم، **"البريمي أشهر الواحات العربية"**، مجلة العربي، الكويت، ع (39)، 1962، ص39-41. وسيشار إليه فيما بعد : زبال، **"البريمي أشهر الواحات العربية"؛ الخليج العربي** (موسوعة تاريخية سياسية)، تحرير محي الدين الخضري، من منشورات مجلة الوعد، مؤسسة دار الحياة، بيروت، 1962، ص277. وسيشار إليه فيما بعد : **موسوعة الخليج العربي؛ وثيقة التحكيم لتسوية النزاع الإقليمي بين مسقط وأبو ظبي وبين المملكة العربية السعودية** (عرض حكومة المملكة العربية السعودية)، الأساس، مج1، 1955، ص33. وسيشار إليها فيما بعد: (**الأساس**).

(3) الزركلي، خير الدين (ت 1396هـ/1976م)، **الوجيز في سيرة عبد العزيز**، الشركة العامة للطباعة، بيروت، 1972، ص309. وسيشار إليه فيما بعد : الزركلي، **الوجيز في سيرة عبدالعزيز**.

(4) سهل الجو : تلفظمحلياً (يو) وهي منطقة سهلية صغيرة في عُمان المستقلة بين سلطنة عُمان وشاطئ عُمان المتصالح، حدودها غير واضحة المعالم تضم في جزئها الشمالي الغربي واحة البريمي التي تعد أهم أجزائها، وتضمأيضاً جبل حفيت. انظر لوريمر، **دليل الخليج العربي**، ج3، ص1155؛ الجاسر، **المعجم الجغرافي**، ق 1، ص415-416؛ **A.B Arabian Boundries Primary documents 1853-1957**, Vol. 19, p.139, [R/15/6/250], Extract from notes on El Bereymi by Colonel Miles during his visit in 1875, Schofield, Richard and Bllake, Gerald, Oxford, 1988. وسيشار إليه فيما بعد : **A.B**

(5) الظاهرة : منطقة واسعة تقع بين الحجر الغربية في الشمال الغربي والربع الخالي، وتتكون من سهل غير مستوي السطح، انحداره من تلال الحجر باتجاه الربع الخالي. انظر لوريمر، **دليل الخليج العربي**، ج2، ص548؛ **A.B**, Vol. 19, p. 143, [R/15/6/250], British Residency, Bahrain to the Secretary of State for Foreign Affairs, 25 April 1950.

(6) جبال الحجر : سلسلة جبال في سلطنة عُمان تمتد من شناص في الشمال الغربي إلى صور في الجنوب الشرقي، وهي ليست بعيدة عن الساحل تلامس البحر وتعد أوسع مناطق عُمان، يتراوح عرضها بين 20 و50 ميلا ويزيد طولها على طول المنطقتين المجتمعتين، وتقسم إلى الحجر الشرقية والحجر الغربية. أنظر لوريمر، **دليل الخليج العربي**، ج1، ص773.

جنوب[1]، في طرف الصحراء بالقرب من قاعدة عُمان[2]مما يجعل موقعها متوسطاً [3].

وواحة البريمي شكلها شبه دائري، ويبلغ قطرها نحو 9.654 كم[4]، وتعد واحة البريمي البوابة الشمالية لسلطنة عُمان،امتداداً إلى الشرق على طول السلاسل الجبلية المسماة (الحجر)، حتى المحيط الهندي،وتمتد جنوباً حتى تصل ظفار ثم إلى الساحل الجنوبي للجزيرة العربية[5]، ويحد هذه المنطقة سلسلة جبال حفيت[6] إلى الجنوب الغربي على مسافة (32.18) كم [7]، وتبعد عن مدينة أبو ظبي حوالي 160 كم، ويبلغ ارتفاعها عن سطح البحر نحو(0.3) كمتقريباً [8]. وتبلغ مساحة منطقة البريمي حوالي (1985) كم^2، ويقع مركزها وهو بلدة البريمي على دائرة عرض َ14ْ:24 شمال خط الاستواء، وعلى خط طول َ46ْ:53[9] شرق خط غرينتش، ويبلغ نصف قطرها نحو 25 كم، وفي هذه الدائرة تلتقي أطراف الطمي المتناثرة والمكونة على شكل مراوح بفعل عدة أودية متجهة غربا من سلسلة جبال الحجر،

---

(1) **الأساس،** مج 1، ص30.

The Buraimi Memorials 1955, The Territorial dispute concerning Buraimi, liwa and hor al-Udayd: the Memorials submitted to arbitration by the Governments of Saudi Arabia and the United Kingdom, vol. 1, P.28. وسيشار إليه فيما بعد: **THE BURAIMI MEMORIALS 1955.**

(2) موريس، جيمس، **سلطان في عُمان قصة عُمان والبريمي كما يرويها كاتب انجليزي،** دار الكاتب العربي، بيروت، 1970، ص125. وسيشار إليه فيما بعد : موريس، **سلطان في عُمان.**

(3) كيلي، جي.بي، **الحدود الشرقية لشبه الجزيرة العربية،** تعريب: خيري حماد، دار مكتبة الحياة، بيروت، 1971، ص52. وسيشار إليه فيما بعد : كيلي، **الحدود الشرقية.**

(4) **المرجع نفسه،** ص52

(5) **المرجع نفسة،** ص54.

(6) جبال حفيت : سلسلة من التلال تتجهشمالاً وجنوباً وأعلى ارتفاع قممها فوق سهل الجو حوالي 1500قدم، تبعد 4 أميال عن قرية البريمي. لوريمر، **دليل الخليج العربي،** ج3، ص1155.

(7) مايلز، سمويل باريت، **الخليج :بلدانه وقبائله،** ترجمة: محمد أمين عبد الله، وزارة التراث القومي والثقافة، عمان، 1986، ص446. وسيشار إليه فيما بعد : مايلز، **الخليج :بلدانه وقبائله.**

(8) المغازي، عبد المنعم عبد الوهاب، **جغرافية العلاقات السياسية،** وكالة المطبوعات، الكويت، 1974، ص347. وسيشار إليه فيما بعد : المغازي، **جغرافية العلاقات السياسية.**

(9) انظر الخريطة في الملحق (1)، ص134.

تلتقي بالرمال الممتدة شمالاً إلى رأس الخيمة على الخليج العربي(1).

وبالرغم من صغر مساحة واحة البريمي؛ إلا أنها عدت مفتاح الطريق الجنوبي الشرقي لشبه الجزيرة العربية منذ القدم؛ وذلك لوقوعها في طريق الصحراء(2)، على مفترق طرق بين السعودية ومشيخة أبو ظبي، وبين سلطنة مسقط في عُمان(3).

ثانياً: التقسيمات الإدارية

تتكون واحة البريمي من مجموعة من القرى(4)، اختلف المؤرخون في تعدادها(5)، ومردّ ذلك إلى الهجرة السكانية التي شهدتها بعض المساحات الخالية، والذي أسفر عن نشوء قرى جديدة، أو اندماج قريتين في مسمى واحد.

---

(1) **الأساس**، مج 1، ص30؛ **THE BURAIMI MEMORIALS 1955,** vol.1, p.28.

(2) موريس، **سلطان في عُمان**، ص125.

(3) **المرجع نفسه**، ص9 ؛ ربيعي، عبد الله فؤاد، **قضايا الحدود السياسية للسعودية والكويت ما بين الحربين العالميتين في الفترة 1919-1939 وآثارها**، مكتبة مدبولي، 1990، ص62. وسيشار إليه فيما بعد : ربيعي، **قضايا الحدود السياسية**.

(4) أنظر ملحق رقم (4)، ص136.

(5) أشار بعض المؤرخين إلى أن قرى البريمي تسعة قرى هي: (البريمي، و صعرا، و حماسة أو حماسا، و هيلي، و الجيمي أو القيمي، و القطارة، و العين، و المعترض، و المويجعي أو الموبقعي) وعند البعض (البريمي، صعرا، حماسا، هيلي، الجيمي أو القيمي، القطارة، العين، المعترض، الجاهلي). ويذكر مايلز أنها تتكون من سبع قرى هي (البريمي، سوار إلى الشمال، الجيمي، قطارة، هيلي إلى الشمال الغربي، العين، مطارد إلى الجنوب الشرقي). ويذكر العزي أنها تضم عشر قرى هي (مويجعي، المعترض، قلعة الجاهلي، الجيمي، قطارة، هيلي، مسعودي، صعرا، حماسة، البريمي). وطبيعة هذه القرى أنها غير مسورة تتألف من منازل مبنية من الطين وسعف النخيل مبعثرة ومختفية بين المزارع، يوجد إلى جانبها مساكن كثيرة خربة خالية، وقد كانت السعودية تطالب بها كلها، لاستنادها على أسس تاريخية، إلا أن وجهة النظر البريطانية، ترى أن ستاً من هذه القرى هي ملك لمشيخة أبو ظبي، وثلاثا منها لسلطنة مسقط، وهو سبب النزاع الذي كان قائماً ما بين الأطراف. انظر: كيلي، **الحدود الشرقية** ، ص52-53؛ زبال، **البريمي أشهر الواحات العربية**، ع (39)، العربي، ص39 ؛ الدباغ ، مصطفى مراد، **جزيرة العرب موطن العرب ومهد الإسلام**، ط1، دار الطليعة، بيروت، 1963، ج1، ص236. وسيشار إليه فيما بعد: الدباغ، **جزيرة العرب** ؛ المغازي، **جغرافية العلاقات السياسية**، ص348؛ الفيل، محمد رشيد، **"مشكلات الحدود بين إمارات الخليج العربي"**، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، ع(8)، 1976، ص38. وسيشار إليه فيما بعد : الفيل، **"مشكلات الحدود"**؛ سنان، محمود بهجت، **سلسلة الساحل المهادن أبو ظبي واتحاد الأمارات العربية ومشكلة البريمي**، ط1، دار البصري، بغداد، 1969، ص191. وسيشار إليه فيما بعد : سنان، **سلسلة الساحل المهادن**؛ مايلز، **الخليج :بلدانه وقبائله**، ص447؛ العزي، خالد، **الخليج العربي في ماضيه وحاضره**، مطبعة الجاحظ، بغداد، 1972، ص 258-259. وسيشار إليه فيما بعد : العزي، **الخليج العربي في ماضيه وحاضره**؛ لوريمر، **دليل الخليج العربي**، ج1، ص331؛ موريس، **سلطان في عُمان**، ص125؛ حسن، خديجة حسن، **تاريخ السياسة العربية للملك عبد العزيز آل سعود(1932 – 1953)**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق، دمشق، 2005، ص119.

وقد ضمت واحة البريميالقرى المذكورة تالياً :

1- هِيلِي:

تقع هذه القرية إلى الشمال من البريمي[1]، في منطقة فسيحة منبسطة منفصلة بعض الشيء عن القرى الأخرى[2]مما جعل منها مصيفاً مرغوباً لبدو المنطقة[3].

وكان معظم سكانها من قبيلة الظواهر[4]،إضافةً إلى بعض الجماعات الأخرى المنتمية إلى قبائل: بني كعب، وبني قتب، وآل بو حمير، وآل بو فلاس[5].

2-القَطّارَة:

تقع إلى الشمال الغربي من البريمي[6]، على بعد 2.41كم [7]، وإلى الشمال الشرقي من القيمي، إحدى قرى البريمي، وتكاد تلاصقها[8]، وكانت تضم نحو (120)بيتاً ، وهي على مسافة ميل ونصف للشمال الغربي من البريمي[9]، ولم تكن هذه القرية تضم أي سوق؛ فاضطر سكانها للتعامل مع أسواق بلدة البريمى[10].

وتستمد القطارة مياهها من المياه الجوفية، ينساب تحت قصر الخندق، وتحت جزء من

---

(1) **الأساس،** مج 1، ص33؛ الدباغ، **جزيرة العرب،** ج1، ص238.

(2) **عُمان والساحل الجنوبي للخليج الفارسي،** شركة الزيت العربية الأمريكية إدارة العلاقات شعبة البحث، مطبعة مصر، القاهرة، 1952، ص212. وسيشار الية فيما بعد : **عُمان والساحل الجنوبي للخليج الفارسي.**

(3) **الأساس،** مج 1، ص34.

(4) الظواهر : قبيلة عربية كبيرة، يقال أنها أخذت اسمها من موقع سكنها في سهل الظاهر، والموطن الرئيسي لها واحة البريمي وما جاورها من الأماكن، ينتمون إلى الجناح الهناوي، وكانوا يقيمون في القرى أثناء الصيف ويتجولون كبدو رحل أثناء الشتاء، والظواهر من القبائل المهمة على الصعيد السياسي؛ بسبب الأماكن التي نزلوا بها، ويعدون اليوم من قبائل الإمارات ؛ لوريمر، جون غوردون، **معجم قبائل الخليج العربي في مذكرات لوريمر دليل الخليج،** تعليق سعود الزيتون الخالدي، ط1، دار الثقافة، الدوحة، 2002، ص248. وسيشار إلية فيما بعد : لوريمر، **معجم قبائل الخليج** ؛ وللمزيد انظر **الأساس،** مج 1، ص88-91..P.34 ,vol.1 ,**THE BURAIMI MEMORIALS 1955**

(5) سنان، **سلسلة الساحل المهادن،** ص190.

(6) **الأساس،** مج 1، ص32.

(7) لوريمر، **دليل الخليج العربي،** ج1، ص331.

(8) **عُمان والساحل الجنوبي للخليج الفارسي،** ص212.

(9) الدباغ، **جزيرة العرب،** ج1، ص238.

(10) **عُمان والساحل الجنوبي للخليج الفارسي،** ص212.

المنطقة المزروعة، والتي تتبع لحماسا[1].

أما سكانها فمعظمهم من الظواهر[2]، إضافة إلى بعض قبائل آل بو حمير، و فخذ من بني قتب من المشاغين [3].

3- القِيمِي:

تلفظ في عُمان الجيمي، وهي شبيهة بالقطارة في الشمال[4]، تقع قرية القيمي إلى الجنوب الغربي من القطارة وتكاد تكون ملاصقة لها، وتقع أيضا إلى الشمال الشرقي من المويقعي، وإلى الجنوب منها حصنها[5]، وتعتمد في مياهها على المياه الجوفية، تمر بقريتي البريمي وحماسا[6].

وقد تعامل سكانها مع أسواق حماسا وبلدة البريمي لشراء ما يلزمهم[7]، وأغلب سكانها من الظواهر[8].

4- المُعْتَرِ ض:

تعد أصغر قرى البريمي، وتقع في الجزء الجنوبي من البريمي[9]، على بعد ثلاثة أميال منها[10]، وإلى الجنوب الشرقي من المويقعي، بينها وبين الجاهلي في الغرب[11]، وتكاد تكون ملاصقة لحماسا ويوجد فيها نحو (200) بيتاً[12]، ويقال أن فيها ثلاثة حصون، ولا

---

(1) **الأساس**، مج 1، ص34.

(2) **الأساس**، مج 1، ص34.

(3) سنان، **سلسلة الساحل المهادن**، ص191.

(4) **الأساس**، مج 1، ص 34؛ **THE BURAIMI MEMORIALS 1955**, vol.1, P. 34.

(5) **عُمان والساحل الجنوبي للخليج الفارسي**، ص211.

(6) **الأساس**، مج1، ص34-35.

(7) **الأساس**، مج 1، ص35؛ **THE BURAIMI MEMORIALS 1955**, vol.1, P. 35.

(8) **الأساس**، مج 1، ص35؛ **عُمان والساحل الجنوبي للخليج الفارسي**، ص211.

(9) **الأساس**، مج 1، ص35.

(5) لوريمر، **دليل الخليج العربي**، ج1، ص330.

(11) **عُمان والساحل الجنوبي للخليج الفارسي**، ص211.

(12) الدباغ، **جزيرة العرب**، ج1، ص238.

يوجد فيها سوق[1]، ومعظم سكانها من الظواهر[2].

5- الوُيَجْعِي أو الوُيَقْعِي:

وهي أقصى قرى البريمي في اتجاه الجنوب الغربي[3]، وبالرغم من صغر مساحتها إلا أنها تعد مركزاً للنفوذ الرئيسي لآل أبو فلاح في واحة البريمي [4].

6- العَين:

تعتبر قرية العين أقصى قرى البريمي وتقع إلى الجنوب الشرقي[5]، عند الطرف الشمالي لجبل حفيت[6]، وفيها ما يقارب (280) بيتا، وتبعد ثلاثة أميال جنوب البريمي[7]، وهي أكبر قرى البريمي[8]، وتتوفر فيها بساتين النخيل بسبب المياه التي تزود بها من المياه الجوفية التي تتجمع من مياه الأمطار التي تسقط على جبال الحجر القريبة من الواحة، مما جعلها من أكثر قرىالواحة ازدهاراً [9]، وتجد المياه العذبة التي تجري من الجبال القريبة منها في العين، بواسطة قنوات شقت منذ القدم لهذا الغرض[10]، ولصغر سوقها ارتاد أهلها أسواق بلدتي: البريمي وحماسا؛ لقضاء حاجاتهم[11].

وفى الجنوب الشرقي من القرية يوجد حصن العين، ومعظم سكانها من الظواهر؛ إضافة

---

(1) **عُمان والساحل الجنوبي للخليج الفارسي**، ص211.

(2) **الأساس**، مج 1، ص35؛ **عمان والساحل الجنوبي للخليج الفارسي**، ص211.

(3) **عُمان والساحل الجنوبي للخليج الفارسي**، ص210؛ الدباغ، **جزيرة العرب**، ج1، ص238.

(4) **عُمان والساحل الجنوبي للخليج الفارسي**، ص210.

(5) **الأساس**، مج 1، ص35؛ **عُمان والساحل الجنوبي للخليج الفارسي**، ص210؛ الدباغ، **جزيرة العرب**، ج1، ص238.

(6) **الأساس**، مج 1، ص35؛ **THE BURAIMI MEMORIALS 1955**, vol.1, P. 35.

(7) الدباغ، **جزيرة العرب**، ج1، ص238.

(8) **عُمان والساحل الجنوبي للخليج الفارسي**، ص211.

(9) **الأساس**، مج 1، ص35.

(10) العزي، **الخليج العربي في ماضيه وحاضره**، ص258.

(11) **الأساس**، مج 1، ص35؛ **عُمان والساحل الجنوبي للخليج الفارسي**، ص211.

إلى أفخاذ أخرى من بني ياس[1]، وكذلك: من المناصير والمطاوعة من آل بو شامس[2]، وقد أقيم فيها أول مدرسة وكانت وحيدة وإلى جانبها مستشفى[3].

7-صَعْرَا:

تقع قرية صعرا إلى الشرق من بلدة البريمي[4]وتفصلها عنها أراض ٍ لا تزرع إلا في أوائل الصيف [5]، ومعظم سكان المنطقة من آل بو خريبان[6] من نعيم إضافة إلى عناصر أخرى[7]، من قبائل جابر ونجدة والظواهر[8]، وجماعة من: بني كعب، وبني قتب، وآل بو فلاسه[9].

8-حَمَاسَا:

تقع غرب بلدة البريمي بعد نخيلها مباشرة[10]،وتعد أحياناً حياً من أحياء البريمي، ويعد سوقها من أكبر الأسواق في الواحة، ولها إدارتها المستقلة عن البريمي، و تؤلف بساتين النخيل في حماسا والبريمي وحدة من الخضرة[11]، ويمتلك آل بو شامس[12] الجزء الأكبر

---

(1) **عُمان والساحل الجنوبي للخليج الفارسي**، ص211.

(2) سنان، **سلسلة الساحل المهادن**، ص191؛ **THE BURAIMI MEMORIALS 1955**, vol.1, P.36.

(3) الدباغ، **جزيرة العرب**، ج1، ص238.

(4) **الأساس**، مج 1، ص36؛ **عُمان والساحل الجنوبي للخليج الفارسي**، ص210؛ الدباغ، **جزيرة العرب**، ج1، ص238.

(5) **الأساس**، مج 1، ص36؛ **عُمان والساحل الجنوبي للخليج الفارسي**، ص210.

(6) آل بو خريبان : بطن من النعيم يقال أنهم ينحدرون من أصل واحد وهو الخزرج، لهم فروع عديدة منها (آل عريان، آل بو ضنين، الحميرات، الخواطر، قراطسة أبناء قرطاس بن خريبان، وموطنهم البريمي وصعرا، آل بو كلبي)؛ لوريمر، **معجم قبائل الخليج**، ص454-456.

(7) **الأساس**، مج 1، ص36؛ **عُمان والساحل الجنوبي للخليج الفارسي**، ص210.

(8) كيلي، **الحدود الشرقية**، ص53.

(9) سنان، **سلسلة الساحل المهادن**، ص191.

(10) **عُمان والساحل الجنوبي للخليج الفارسي**، ص210؛ الدباغ، **جزيرة العرب**، ج1، ص238.

(11) **الأساس**، مج 1، ص36؛ **THE BURAIMI MEMORIALS 1955**, vol.1, P. 33.

(12) آل بو شامس : بطن من النعيم، ويقال أنهم ينحدرون من أصل واحد هو الأوس، ومنهم أفرع عديدة منها: عيال عزيز، عيال حية، كلابنة، الشوامس؛ لوريمر، **معجم قبائل الخليج**، ص454-456؛ **A.B,** vol. 19, p.153, [r/15/6/250], Sir Rupert Hay to Mr G W Furlonge, 30 May

=

من حماسا[1].

9- البُرِيْمِي

تقع قرية البريمي في وسط واحة البريمي[2]، في جنوب الخليج بين قطر غربا وشبه جزيرة رأس الجبل شرقا، وتبلغ مساحتها (73,554)كم^2[3].

وقد سميت جميع قرى المنطقة بالبريمي؛ لأنها أقدم القرى في الواحة [4]، وهي ملك لآل بوخريبان، وهما أحد القسمين الرئيسيين لقبيلة النعيم، فهي مقرهم الرئيسي، وسوق البريمي هو سوق للقرى الأخرى[5].

ثالثاً : الأهمية الاقتصادية:

تعد واحة البريمي وحدة اقتصادية هامة؛ فهي ترتبط اقتصاديا بالطرق البرية، مع إمارات: أبو ظبي، ودبي، والشارقة، وصحار الساحلية، ومدن الداخل في الجنوب:(عبرى، ونزوى)[6]؛ بالإضافة إلى أنها نقطة حيوية في جنوب شرق شبة الجزيرة العربية.

وتحتل البريمـيموقعاً استراتيجياً [7]، حيث تشكل نقطة لالتقاء القوافل[8] المتجهة من

=

1950.

(1) **الأساس،** مج 1، ص35؛ **عُمان والساحل الجنوبي للخليج الفارسي،** ص211.

(2) **الأساس،** مج 1، ص36.

(3) شحاته، محمد مصطفى، **"الحدود السعودية مع دول الخليج"،** مجلة السياسة الدولية، ع (111)، 1993، ص224. وسيشار إليه فيما بعد : شحاته، **"الحدود السعودية مع دول الخليج".**

(4) كيلي، **الحدود الشرقية،** ص160.

(5) **عُمان والساحل الجنوبي للخليج الفارسي،** ص210.

(6) فيليبس، وندل، **تاريخ عُمان،** ترجمة: محمد أمين عبد الله، ط2، وزارة التراث القومي والثقافة، القاهرة، 1983، ص173. وسيشار إليه فيما بعد : فيليبس، **تاريخ عُمان.** Phillips, Wendell, **Oman A History**, Librairie du Liban, Beirut, 1971, p. 167. وسيشار إليه فيما بعد : Phillips, **Oman a History**

(7) فيليبس، **تاريخ عُمان،** ص173.

(8) بيربي، جان جاك، **جزيرة العرب،** ط1،ترجمة: نجدة هاجر وسعيد الغز، المكتب التجاري، بيروت، 1960، ص 220. وسيشار إليه فيما بعد : بيربي، **جزيرة العرب.**

عُمان إلى الخليج من المنطقة الصحراوية[1].

كما تعد مركزا للمواصلات والنشاط السياسي، لإحاطتها ببساتين النخيل والقرى، التي تمر من خلالها الأسلحة والنقود[2]، فمن يسيطر على البريمي "سيقطع شوطا بعيدا في مضمار السيطرة على ذلك الجزء من الحدود بأكمله"[3].

وقد كانت البريمي تستخدم كقاعدة للتسلط على بعض سواحل الخليج، وذلك في القرنين الثامن والتاسع عشر؛ من خلال: الطرق الشمالية والشرقية والجنوبية والغربية[4]، وتشير خارطة موريس(Morris)، الذي جاب شبة الجزيرة العربية وعُمان، إلى وجود خمسة طرق للقوافل تمر بالبريمي؛ وذلك لأنها مصدر المياه الوحيد في تلك المنطقة، كما أنها تشرف على أسهل الطرق المؤدية إلى البحر، عبر التلال، وعلى الطريق المؤدي إلى نزوى، وقلب عُمان والطريق من شبة الجزيرة إلى المشيخات[5]؛ فهي ذات مركز استراتيجي منذ القدم، فقد كانت مركزا لتجارة العبيد من زنجبار وإفريقيا بالنسبة لتجار شبة الجزيرة العربية، ومما تتميز به هذه الواحة أنها بوابة المملكة العربية السعودية، ومن خلالها تقدم المساعدات إلى: عُمان ومشيخات الخليج [6].

وهنالك عدة طرق توصل إلى البريمي، من خلال أبو ظبي في الغرب، ومن دبي والشارقة، ومن مدن ساحل عُمان في الشمال، وأكثرها استعمالا شرقا من البريمي عبر وادي الجزى[7]، قاطعا جبال الحجر إلى الشرق من الواحة إلى صحار[8]؛ فالبريمى جزيرة من

---

(1) فيليبس، **تاريخ عُمان** ، ص173.

(2) **المرجع نفسه**، ص10؛ Morris, James, **Sultan in Oman**, Faber and Faber, London, 1962, p.24. وسيشار إليه فيما بعد : Morris**, sultan in Oman**

(3) **المرجع نفسه**، ص10.

(4) **مخالب الاستعمار البريطاني في واحة البريمي العربية السعودية**، لجنة أحرار العرب، (د.ت)، ص26. وسيشار إليه فيما بعد : **مخالب الاستعمار البريطاني**.

(5) انظر الخريطة: ملحق رقم (1)، ص134.

(6) موريس، **سلطان في عُمان**، ص125.

(7) وادي الجزى : واد في منطقة الحجر الغربية في سلطنة عُمان على بعد (30) ميلا إلى الشرق من جنوب واحة البريمي، يتصل مع البحر إلى الشمال مباشرة، يبلغ طوله بين (35 و40) ميلا، والاتجاه العام له من غرب الجنوب الغربي إلى شرق الشمال الشرقي. لوريمر، **دليل الخليج العربي**، ج2، ص1171.

(8) كيلي، **الحدود الشرقية**، ص55.

الماء، معزولة وسط بحر من الرمال، برع أهلها في استغلال كل قطرة من مياهها لصالحهم، مع العلم أن عين الماء تبعد (13) كيلو مترا من واحة البريمي[1].

وقد شكلت المياه السبب الرئيسي في الصراع المتأجج حول الواحة بين القبائل، ومصدر هذه المياه هو جوف منطقة البريمي[2]، حيث تعتمد الواحة في مياهها على عدة مصادر منها: سيول جبال الحجر، وسيول جبل حفيت، التي تنقل مياهه عن طريق أقنية تحت الأرض تسمى الأفلاج[3]، والتي تغطي النقص عندما يكون هطول الأمطار خفيفا[4]؛ فأمطارها السنوية قليلة[5]، كما يوجد في البريمي مصدر رئيسي للمياه العذبة[6]، وللمحافظة على مياه الواحة من الجفاف، فقد حفرت عدة أبار في قراها، وعمد سكانها إلى تغطية القنوات المائية المعرضة للشمس لمنع تبخر المياه، وقد عملوا على زراعة الأراضي الصحراوية، وضاعفوا مساحة المناطق المزروعة[7].

وتشتهر البريمي بأنها منطقة زراعية[8]، وقد توفرت عدة أسباب لازدهار الزراعة، منها: طبيعة الأرض، وتكوين تربتها، وقربها من مصادر المياه في جبل حفيت الممتدة من جبال عُمان[9]، حيث أنها من أغزر مناطق الجزيرة إنتاجاً للتمر ومن أوفرها مياهاً[10]؛ فالبدو يعيشون فيها على التمر وزراعة الحبوب والخضار، من: ملفوف، وباذنجان، وبصل،

---

(1) زبال، **"البريمي أشهر الواحات العربية"**، مجلة العربي، ع (39)، ص46.

(2) **موسوعة الخليج العربي**، ص278.

(3) الافلاج : جمع فلج أو فلى كما يحرفونه في المنطقة، وهي عبارة عن قنوات محفورة في الصخور تمتد أفقيا تحت سطح الأرض مسافة تزيد عن العشرة كيلو مترات، فتصل إلى المخرج، ومنه تنساب في قنوات مكشوفة موازية لسطح الأرض، حتى تصل إلى المزارع في السهول فترويها. **موسوعة الخليج العربي**، ص 278.

(4) لوريمر، **دليل الخليج العربي**، ج1، ص332؛ **THE BURAIMI MEMORIALS 1955**, vol.1, P.33.

(5) مايلز، **الخليج :بلدانه وقبائله**، ص447.

(6) المخادمي، عبد القادر رزيق، **نزاعات الحدود العربية**، ط1، دار الفجر، القاهرة، 2004، ص173. وسيشار غليه فيما بعد : المخادمي، **نزاعات الحدود العربية**.

(7) زبال، **"البريمي أشهر الواحات العربية"**، مجلة العربي، ع (39)، ص42.

(8) **موسوعة الخليج العربي**، ص277.

(9) المغازي، **جغرافية العلاقات السياسية**، ص352.

(10) **موسوعة الخليج العربي**، ص273.

وفلفل، وبطاطا، كما تزرع بعض الفواكه مثل: الليمون، والسفرجل، واليوسفي، الذي يسمونه ترنك،وأيضاً المانجو ويسمونها هامبا، ويزرعون الموز[1]. كما ويزرع في واحة البريمي الجت بكثرة (البرسيم) ؛ والذي يستخدم علفاً لدوابهم. ومن أهم المحاصيل التي تزرع في البريمي التمر، كأهم مورد للسكان، ويكاد يكون الوحيد، ويقدر عدد أشجار النخيل في الواحة بثلاث أرباع المليون نخلة[2]؛ إضافة إلى أنواع أخرى من: الفاكهة؛ كالرمان والبطيخ والشمام والعنب والتين والزيتون، ويزرع القطن، وأنواع الزهور البيضاء والحمراء[3]؛ فكثير من المناطق تعتمد على البريمي في سد متطلباتها من التمر والفواكه[4]؛ فالبريمي من المناطق المصدرة: للبلح والخضروات والفاكهة إلى أبو ظبي وكل ساحل عُمان، وتستورد في الوقت نفسه الأسماك المجففة والبن والأرز والسكر والأقمشة من ساحل عُمان[5].

وكان التوجه في السنوات الأخيرة، تعويضا للكساد الذي لقيته أشجار النخيل؛ بسبب تراجع الطلب عليه، بعد أن يصبح تمرا، إلى إدخال أشجار جديدة، كالموالح (الحمضيات)، وتمّ زراعتها في بساتين النخيل نفسها[6]؛ وسكانها يعتنون بتربية المواشي[7]، فقد "تشاهد الخيول عند الشيوخ فقط والماشية فيها قليلة نوعا ما، والجمال رخيصة الثمن ومتوفرة فيها، وأكثر الحيوانات استعمالا للركوب ولحمل الأحمال الحمير"[8].

ويذكر موريس "أنه لو عبر الصحراء على ظهور الجمال لبدت له الواحة أجمل من الجنة"[9]، ونتيجة للتطور والتقدم الاقتصادي الكبير الذي واكبته المنطقة، زاد الإقبال على زراعة كثير من أنواع الخضار وأعلاف الحيوانات في بساتين مختلفة، وأجريت العديد من

---

(1) الدباغ، **جزيرة العرب**، ج1، ص236-237.

(2) **موسوعة الخليج العربي**، ص277 ؛ الدباغ، **جزيرة العرب**، ج1، ص237.

(3) لوريمر، **دليل الخليج العربي**، ج1، ص332؛Phillips, **Oman a History**, p. 167.

(4) كيلي، **الحدود الشرقية**، ص56.

(5) فيليبس، **تاريخ عُمان**، ص173.

(6) المغازي، **جغرافية العلاقات السياسية**، ص352-353.

(7) كيلي، **الحدود الشرقية**، ص54.

(8) لوريمر، **دليل الخليج العربي**، ج1، ص332.

(9) موريس، **سلطان في عُمان**، ص126.

التجارب لتطوير الزراعة، من خلال الاستعانة بخبراء عالميين زراعيين، بينت أن النتائج مطمئنة تبشر بالخير مستقبلا[1]، كما ومارس سكان البريمي رعي الأغنام، كانوا يتنقلون مع أسرهم بقطعانهم بحثا عن الكلأ كعادة البدو، ويستمرون في ذلك لنهاية فصل الربيع وبداية موسم الجفاف؛ ثم يعودون ليقضوا فصل الصيف في الواحة[2].

كما يصف موريس مسيره ومروره بالبريمي قائلا: "وأغرب ما في البريمي طبيعتها القاتمة. وكنا قد مررنا بأراض خصبة قبل أن نصل إليها تحرسها جبال شاهقة من الجهة الشرقية، ومررنا بعدد من بساتين النخيل وعدد من القلاع، ورأينا عدداً قليلاً من الأعراب يقفون خارج أكواخهم حول مدفع قديم، وهنا قال لي سائقي أننا وصلنا البريمي"[3].

ومنطقة البريمي من المناطق المهمة؛ وتعد ملتقى طرق التجارة في جنوب شرق الجزيرة العربية[4]، كما وتعد البريمي مركزاً طبيعياً للتبادل التجاري، ومنها الطريق المؤدي إلى مسقط[5]؛ فهنالك خمسة طرق للقوافل تتجه من نزوى إلى البريمي[6]، وداخلية عُمان، وأبو ظبي، وقطر، والسعودية[7]، وتتركز التجارة مع صحار الساحلية إلى الشرق من البريمي، إلا أنه لا توجد في البريمي أسواق كما في الشرق، وإنما معظم التجارة على شكل مقايضة في أسواق مكشوفة في العراء[8]؛ إذ توفرت فيها الأسواق التي كانت تعرض فيها السلع للبيع من: الأرز والبن والسكر والملابس، وأنواع من السلع المستوردة[9]، إضافة إلى الأقمشة وبعض السلع الضرورية الأخرى[10].

---

(1) المغازي، **جغرافية العلاقات السياسية**، ص353.

(2) **المرجع نفسه**، ص353.

(3) موريس، **سلطان في عُمان**، ص126.

(4) العزي، **الخليج العربي في ماضيه وحاضره**، ص258.

(5) **موسوعة الخليج العربي**، ص277؛ سعيد، أمين، **الخليج العربي في تاريخة السياسي ونهضته الحديثة**، دار الكاتب العربي، بيروت، (د.ت)، ص133. وسيشار إليه فيما بعد: سعيد، **الخليج العربي**.

(6) انظر الخريطة: ملحق رقم (2)، ص135.

(7) زبال، **"البريمي أشهر الواحات العربية"**، مجلة العربي، ع (39)، ص38.

(8) كيلي، **الحدود الشرقية**، ص160.

(9) **المرجع نفسه**، ص54.

(10) **عُمان والساحل الجنوبي للخليج الفارسي**، ص214.

ويباع في أسواقها الأغنام والجمال عن طريق الدلالين المحترفين[1]؛ فتشكل مع حماسا مكلاً للتجمع وتبادل السلع بالنسبة للبدو[2]، وخصوصا للبدو المقيمين في الرمال الواقعة إلى الغرب من البريمي؛ ويتخذونه مكانا ملائما يرتادونه كثيرا لقضاء حوائجهم[3]، كما كان في أسواق البريمي وحماسا عدد قليل من التجار من أصل فارسي[4].

ومما يدل على نشاط أهالي البريمي التجاري تصديرهم كل أنتاجهم لخارج الواحة[5]، فقد شارك سكان البريمي في النقل التجاري، الذي وفر لهم شيئاً من الربح اليسير، وتمثلت هذه المشاركة في حمايتهم للقوافل التجارية التي كانت تنتقل من مكان إلى آخر، أو العمل على تأجير جمالهم لنقل البضائع التي يتاجر بها، ومنهم من مارس عملية التجارة بنفسه داخل الواحة[6].

وعت البريمي سابقاً مركزا للنخاسة[7]، وذلك لبعدها عن مناطق النفوذ البريطاني على السواحل[8]، إلا أن موريس من خلال تجواله في البريمي لفترة من الزمن، لم يجد أي أثر لتجارة العبيد في المنطقة[9].

ويوجد في واحة البريمي قلاع عدة، من أبرزها قصر الخندق في السهل المنبسط من الجنوب الغربي لقرية البريمي، التي بناها السعوديون، وقد جرى إصلاحه وتوسعته على

---

(1) **الأساس**، مج 1، ص34.

(2) بيربي، **جزيرة العرب**، ص221.

(3) **الأساس**، مج 1، ص34.

(4) **الأساس**، مج 1، ص32.

(5) زبال، **"البريمي أشهر الواحات العربية"**، مجلة العربي، ع (39)، ص40-41.

(6) المغازي، **جغرافية العلاقات السياسية**، ص351.

(7) النخاسة : من الجذر (ن خ سَ)، ونخس الدابة نخسا، تعني غرز جنبها أو مؤخرها بعود أو نحوه والنخاس هو بائع الدواب، وسمي بذلك لنخسه إياها لكي تنشط، وحرفته النخاسة، ويسمى بائع الرقيق نخاسا والأصل هو الأول. انظر : ابن منظور، جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم (ت 711هـ)، **لسان العرب**، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1993، م14، (مادة: ن خ س)، ص83-84.

(8) **عُمان والساحل الجنوبي للخليج الفارسي**، ص214؛ Sanger, Riichard H., **The Arabian Peninsula**, Freeport, New York, 1970, p.182.

(9) موريس، **سلطان في عُمان**، ص126.

مراحل خلال سنوات عديدة، إلا أنه ما زال يستخدم كحصن منيع[1]، وأمامه بقايا موقع قصر السديري، الذي أقامة أيضا السعوديون، لكنه دمر بعد خروجهم من الواحة عام1869، وكذلك قصر الحلة وسط قرية البريمي، وهو مقر شيخ مشايخ النعيم[2]،الذي كان معقلاً لصقر بن سلطان[3] من آل بو خريبان أحد القسمين الرئيسيين لقبيلة النعيم .

ومما زاد من الأهمية الإستراتيجية والاقتصادية لواحة البريمي، ظهور النفط فيها[4]؛ حيث تتمتع الواحة باحتياط هائل من النفط[5]، إضافة إلى العوامل الأخرى كونها تشكل منفذاً (ميناء) صحراوياً[6].

يرى بعض الباحثين أن كنز البريمي ليس فقط المياه، وإنما بحيرة النفط التي تختفي تحت رمالها الحمراء[7]، إلا أن جيمس موريس لا يعتبر البريمي أكثر من مفتاح الطريق للمناطق البعيدة في الجنوب الشرقي والتي كانت قد ركزت شركات النفط والحكومات أنظارها عليها؛ "فهم يركزون أنظارهم على سهل فسيح يشبه الصحراء على ملتقى ما بين الربع الخالي من شبة الجزيرة العربية بمرتفعات عُمان يحتمل وجود كميات كبيرة من النفط فيها تدعى فهود"[8]، وهذا يؤكد أن النفط ليس العامل الوحيد في هذه الأهمية الاقتصادية والاستراتيجية وإنما وجود المياه وكونها تشكل ملتقاً لطرق المواصلات وغير ذلك من الأمور.

---

(1) **الأساس**، مج 1، ص32؛ **THE BURAIMI MEMORIALS 1955**, vol.1, p.37.

(2) كيلي، **الحدود الشرقية**، ص 53.

(3) صقر بن سلطان : حاكم قبيلة النعيم من آل بو خريبان وهو من اكبر زعمائها، أخر حكام واحة البريمي غادر إلى المملكة العربية السعودية بعد حرب البريمي وعاش في مدينة الدمام وتوفي في أواخر الثمانينات. منتديات مزيون دبي، http://www.mzyondubai.com/vb/showthread-t_28711.html؛ أنظر ايضا : الأساس، مج1، ص87.

(4) بيربي، **جزيرة العرب**، ص221.

(5) المخادمي، **نزاعات الحدود العربية**، ص173.

(6) رضوان، محمد، منازعات **الحدود في العالم العربي: مقاربة**، إفريقيا الشرق، لبنان، بيروت، 1999، ص144. وسيشار إليه فيما بعد : رضوان، **منازعات الحدود**.

(7) **موسوعة الخليج العربي**، ص 278.

(8) موريس، **سلطان في عُمان**، ص11؛ Morris**, sultan in Oman**, p.25.

رابعاً : سكان البريمي:

تعد واحة البريمي ملتقى لكثير من القبائل في جنوب شرق شبه الجزيرة العربية، ما بين نجد والجبل الأخضر[1] وساحل عُمان[2]، ويغلب على سكانها الطابع القبلي في التنظيم، وعلى وجه العموم، يقسمون إلى بدو وأهل حضر، إلا أنه لا يمكن الفصل بينهم؛ فالبريمي أغلب سكانها من أهل الحضر[3]، ويوجد في واحة البريمي حوالي (12,000) نسمة من البدو[4]. وترتفع أعداد السكان في فصل الصيف، نتيجة لهجرة البدو لهذه الواحة من البوادي المجاورة لها؛ بسبب جفافها، أو لجمع المحصول من النخيل بعد نضوجه، ومما زاد في هذه الأعداد جو الواحة الذي هو أقل حرارة من داخل الصحراء[5]، ومن الطبيعي أن تكون البريمي ذات كثافة سكانية؛ وذلك لوضع الواحة المتميز نسبيا، في إحدى المناطق الأكثر جفافا في منطقة شبه الجزيرة العربية[6]، وفي عام 1950 كان عدد سكان الواحة (8000) نسمة وأصبح تعداد السكان فيها عام 1968 ما يقارب (13,000) نسمة[7].

عاش سكان واحة البريمي في ظروف معيشية متوسطة بالرغم من خصوبة أرضهم وكثرة البساتين وتوفر المياه[8]، فمساكنهم عبارة عن أكواخ من الحصير، ومن سعف النخيل، إضافة إلى عدد قليل من المنازل المبنية من الحجر[9]. كما تنقصهم الرعاية الصحية

---

(1) الجبل الأخضر : جبل يقع في سلطنة عُمان في المنطقة الداخلية في ولاية نزوى، ويمثل جزء من سلسلة جبال الحجر إلى الغرب منها، يبلغ ارتفاعه (3000) متر، يشتهر بتنوع منتجاته الزراعية: كالفاكهة، والزهور، والرمان، والخوخ، والمشمش، واللوز، والتي لا يمكن أن تنمو في مكان آخر في الخليج العربي عدا الجبل الأخضر بسبب الطقس المتميز فيها. لوريمر ، **دليل الخليج العربي**، ج1، ص79-80.

(2) **موسوعة الخليج العربي**، ص277.

(3) كيلي، **الحدود الشرقية**، ص55.

(4) الدباغ، **جزيرة العرب**، ج1، ص236.

(5) المغازي، **جغرافية العلاقات السياسية**، ص349.

(6) بيربي، **جزيرة العرب**، ص220-221.

(7) Hawley, Donald, **The Trucial States**, London, Allen and Unwin, 1970, p.186, 274.

(8) العزي، **الخليج العربي في ماضيه وحاضره**، ص259.

(9) مايلز، **الخليج :بلدانه وقبائله**، ص447.

والتعليمية[1]، فالناس عامة في البريمي كانوا فقراء؛ ومرد ذلك الحروب القبلية المستمرة والاضطرابات المزمنة، إضافة إلى الظروف والمؤثرات الطبيعية التي عاشها سكان واحة البريمي[2]. وتكون طعام السكان من: التمر والخبز الخشن والأرز، و كانوا ينوعونه؛ بالسمك المملح ولحم الجمال والماعز، كما توفر عندهم اللبن الذي صنعوا منه صنفاً آخر وهو الجبنة اليابسة. أما اللباس فترتدي نساؤهم نوعا غريباً من النقاب يسمى البطولة، وينتعلن الأحذية، وقد أنيطت بهنّ مهمة الغزل والنسج وصناعة اللباد[3]؛ إضافة إلى رعي الماعز والأبقار[4].

وفي واحة البريمى عدد من القبائل: من بني كعب، والنعيم، والشوامس، وبني كتب، والهلوش، والجغبة، والوهيبة، والعوامر، يتبعون للحكم السعودي، ويعترفون به[5].

وفيما يلي عرض للقبائل التي قطنت المنطقة، ومنها:-

1- قبيلة النعيم: مفرده نعيمي وهي قبيلة عربية توجد في عُمَان، لها عدة أقاليم أهمها إقليم عُمان المستقلة في قرية البريمي، التي تصل عدد منازلهم نحو(100) منزل [6]، وهم من أصل قحطاني ينتمون للغافريين[7] وهم سنيي المذهب[8]، والنعيم أكبر قبائل منطقة البريمي وأقواها، تضم في تكوينها فرعين: آل بو خريبان وآل بو شامس، إلا أن آل بو خريبان

---

(1) العزي، **الخليج العربي في ماضيه وحاضره**، ص259.

(2) زبال، **"البريمي أشهر الواحات العربية"**، مجلة العربي، ع (39)، ص40.

(3) اللباد: عبارة عن أنسجة ترص مع بعضها بالضغط العالي، وتصنع أنسجته من صوف الأغنام وصوف الأرانب ووبر الجمال وشعر الماعز، وغيره بطريقة الضري أو بطريقة الضغط الآلي، ويمتاز اللباد بمرونتة وقدرتة على امتصاص الصدمات، وعزلة للصوت. أنظر مجلة الغرباء الالكترونية، محمد علي شاهين، صناعة اللباد، ع (85)، لندن، 2010.

(4) لوريمر، **دليل الخليج العربي**، ج1، ص328.

(5) **مخالب الاستعمار البريطاني**، ص11.

(6) لوريمر، **معجم قبائل الخليج**، ص452-453.

(7) الغافريون : نسبة لقبيلة بني غافر وهي من القبائل العدنانية، التي تنسب إلى محمد بن ناصر الغافري ومنهم: القواسم، النعيم (آل بوخريبان)، آل بوشامس، آل علي، الخواطر (النعيم)، طنيج، الغفلة، بني قتب، النقبيون، الجنبه، بني كعب. وقد تزعم القواسم القبائل الغافرية خلال فترة النزاع بمنطقة الإمارات ؛ وللمزيد انظر المحرمي، حامد بن بخيت، **الشمائل في انساب القبائل**، ط1، مكتبة الأحباب، دمشق، 2004، ص312 ؛ انظر أيضا عبد الله، محمد مرسى، **إمارات الساحل وعُمان والدولة السعودية الأولى 1793 – 1818**، المكتب المصري الحديث، القاهرة، 1978، ج1، ص63-67. وسيشار إليه فيما بعد : عبد الله، **إمارات الساحل**؛ وانظر مايلز، **الخليج :بلدانه وقبائله**، ص255.

(8) مايلز، **الخليج :بلدانه وقبائله**، ص266.

يزيدون كثيراً في عددهم وفي نفوذهم عن آل بو شامس[1]، وهم يتنقلون في الأراضي الصحراوية بمنطقة الختم[2]، كما ويسكنون القرى الصغيرة الواقعة جنوب البريمي[3]، وبقي بنو النعيم الرعايا المخلصين الصادقين في ولائهم للسعوديين منذ عام 1869، واحتفظوا بواحة البريمي حتى سيطرتهم عليها مرة أخرى في عام 1952[4].

وسيطروا على الجزء الأوسط من الواحة، مع بقاء إعلان الولاء للسعوديين، بينما الأجزاء المتبقية من الواحة، يقيم فيها الظواهر وهم من رعايا آل بوفلاح[5]، ويمكن اعتبار بنو نعيم من الرعايا المخلصين لآل سعود من خلال البيانين اللذين صدرا عن صقر بن سلطان أكبر زعماء آل بوخريبان شيخ بني نعيم، ومن راشد بن حمد آل بو شامس وهو أكبر زعماء آل بو شامس في واحة البريمي[6]،وقد جرى العرف سابقاً على اعتبار البريمي خاضعة لسيطرة قبيلة النعيم، باعتبارها القبيلة المهيمنة خلال القرن التاسع عشر الميلادي وأوائل القرن العشرين، إلا أنها في القرن الحالي لا تسيطر إلا على ثلاث قرى من أصل تسع قرى[7].

ومن أبرز زعماء بطون بني نعيم الرئيسة في البريمي[8]:-

أ- آل بوخريبان: وأعظم زعمائها صقر بن سلطان آل حمود في بلدة البريمي.

---

(1) **الأساس**، مج 1، ص84؛ **عُمان والساحل الجنوبي للخليج الفارسي**، ص218؛ Zahlan, Rosemarie S., **The origings of the United Arab Emirates**, the magmilian press LTD, 1978, pp. 46-43. وسيشار إليه فيما بعد : Zahlan, **The origings of the United Arab Emirates**.

(2) الختم : بفتح أوله وإسكان المثناة الفوقية وأخره ميم، وهي منطقة واقعة جنوب الظفرة، وتسمى أيضا ختم أل بوشامس، وتبدو ناحية الختم منطقة مقفلة على هيئة دائرة يبلغ قطرها في المتوسط نحو أربعين ميلا، وتبعد عن واحة البريمي 45 ميلا إلى الجنوب الغربي، تغطيها الكثبان الرملية، ويوجد بها عدد من الآبار، وهي مكان لالتقاء قبائل بني ياس والمناصير والنعيم، وتصبح مهجورة تماما في فصل الصيف. الجاسر، **المعجم الجغرافي**، ق 2، ص583-584.

(3) **الأساس**، مج 1، ص84؛ **موسوعة الخليج العربي**، ص281.

(4) كيلي، **الحدود الشرقية**، ص78.

(5) **المرجع نفسه**، ص78.

(6) **الأساس**، مج 1، ص84-85؛ كيلي، **الحدود الشرقية**، ص336.

(7) **عُمان والساحل الجنوبي للخليج الفارسي**، ص217.

(8) **الأساس**، مج 1، ص85-87.

ب- العزازنة: وزعيمها سيف بن عبيد العزاني في البريمي.

ج- الجرارحة: وزعيمها سالم بن عبد الله الجراحي في البريمي.

د- القراطسة: وزعيمها صقر بن سلطان القرطاسى في بلدة البريمي.

ه- القواولة: وزعيمها علي بن أحمد بن قوال في البريمي.

و- الصيرة: وزعيمها سالم بن محمد (المدعو ابن حمودة) الصيري في البريمي.

2- قبيلة بنو ياس: من أقوى قبائل ساحل عُمان المتصالح[1]، عددهم كبير وانتشارهم واسع وولائهم لشيوخ أبو ظبي[2]، يقيمون في إمارة أبو ظبي، أهم فروعها: آل فلاح، وآل بو فلاح، وآل بوفلاسة، وآل بو حمير، والهوامل، والمحاربة، والمزاريع، وقنيصات، والقصل والكبيسات، والقمزان، والرميثات، وسبايس، وبنو شكر، وآل سلطان، ويقيم معظمهم في إمارة أبو ظبي في منطقة ليوة، وهم مخلصون لشيخ أبو ظبي، وهم هناويون[3]، من حيث التبعية السياسية، ويتبعون مذهب الإمام مالك[4]، إضافة إلى جماعات صغيرة تتبع لها من: آل بو أمين، والعريفات، والذهيلات، والهلالمة، والخمارة، والثميرات[5]، والسلطة المحلية الرئيسية لبني ياس في واحة البريمي في يد زايد بن سلطان الفلاحي، غير أن آل بو فلاح يعدون الأقل عدداً من الظواهر، الذين يشكلون فخذاً آخر من بني ياس[6]، ويعدون الفخذ الثري ذو النفوذ الكبير من بني ياس في منطقة البريمي[7]. ولبعض هذه القبائل مصالح اقتصادية في منطقة البريمي مثل: قمزان، و آل بو حمير الذين كانوا خلال فصل الصيف

---

(1) لوريمر، **معجم قبائل الخليج**، ص491.

(2) كيلي، **الحدود الشرقية**، ص327.

(3) الهناويون : نسبة إلى قبيلة بني هنة وهي من القبائل اليمنية حلف قبائل بني ياس، التي تنسب إلى خلف بن مبارك الهناوي، ومنهم الحبوس، الشرقيون، الشحوح، الظواهر، العوامر، البلوش، وقد تزعم آل بو فلاح القبائل الهناوية في الإمارات خلال فترة النزاع بمنطقة الإمارات؛ وللمزيد انظر لوريمر، معجم قبائل الخليج، ص475-476؛ مايلز، **الخليج :بلدانه وقبائله**، ص256؛ انظر أيضا عبد الله، **إمارات الساحل**، ج1، ص63- 67.

(4) لوريمر، **معجم قبائل الخليج**، ص492-495.

(5) عبد الله، **إمارات الساحل**، ص99.

(6) **عُمان والساحل الجنوبي للخليج الفارسي**، ص218.

(7) **المصدر نفسه**، ص218.

يقومون بفلاحة بساتين النخيل التي يملكونها في البريمي[1]، ومنهم من كان يعتبرنفسه رعايا للمملكة العربية السعودية، مثل المزاريع التي يقيم أفرادها في أبو ظبي، وجبال الحجر، وفي المناطق المتنازع عليها، ويرعون إبلهم مع المناصير في إقليم الظفرة[2]، فهم من يعلنون التبعية[3]. وكذلك قبيلة الظواهر التي تعد قبيلة عربية موطنها الرئيسي واحة البريمي وما جاورها من الأماكن، يملكون جميع واحة البريمي، ما عدا قريتي صعرا والبريمي، ويبلغ عدد سكانها حوالي (4500) نسمة[4]، حيث يؤلفون قبيلة[5]،يتبعون سياسياً لشيخ أبو ظبي ويدفعون الإتاوة لهم، وتعد من القبائل المهمة على الصعيد السياسي[6].

3- قبيلة المناصير: مفردها منصوري[7]، و اسمهم مأخوذ من منصور بن قيس، الجد الأكبر للجماعة[8]، والمناصير قبيلة بدوية من ساحل عُمان، اتخذت من الظفرةمقراً لها، كما أقام بعض أفرادها في الشمال الغربي لواحة البريمي، اعتادوا على زيارة البريمي وأقام البعض فيها، ومن أفرع القبيلة آل بو خيل، الذين يقضون صيفهم في واحة البريمي، ومن المعروف أن المناصير هناويون متحفظون في اختلاطهم مع أبو ظبي وشيخها[9].

وقد أشتهرت قبيلة المناصير بحبهم للغزو والأغارة على أبل جيرانهم، وكان من صفاتهم الشجاعة، وحب الغزو، والمهارة في أستخدام السلاح، وقد حققوا انتصارات عدة في شرق شبه الجزيرة العربية، إلا أن سلطة الدولة السعودية الحازمة أخذت على يد هذه القبيلة

---

(1) **الأساس**، مج 1، ص72-73.

(2) الظَّفْرَةُ: بفتح الظاء وإسكان الفاء وفتح الراء وآخره هاء، عبارة عن صحراء واسعة واقعة في شمال الربع الخالي، يحدها من الغرب بينونة، ومن الشرق الربع الخالي، ومن الشمال ساحل البحر، سكانها من بني ياس والمناصير. انظر الجاسر، **المعجم الجغرافي**، ق3، ص1056. وللمزيد انظر **الأساس**، مج1، ص17.

(3) **الأساس**، مج 1، ص70-71.

(4) لوريمر، **معجم قبائل الخليج**، ص248.

(5) **الأساس**، مج 1، ص88.

(6) لوريمر، **معجم قبائل الخليج**، ص249.

(7) **المصدر نفسه**، ص433.

(8) **الأساس**، مج 1، ص59.

(9) لوريمر، **معجم قبائل الخليج**، ص433-434.

وبذلك خففت من غارات قبيلة المناصير بشكل ملحوظ"[1].

4- قبيلة بنو كعب: مفرده كعبي، تعود في جذورها إلى كعب بن عامر بن صعصعة[2]، وتعد من أكبر القبائل التي تعيش في جبال الحجر إلى الشمال من البريمي[3]، ويعدون من السنة الغافريون، وكان لهم انتشار ملحوظ في البريمي، وكانت لهم مواقف بارزة، وقد بلغ تعدادهم نحو ألفي نسمة[4].

5- قبيلة بنو كتب (قتب): قبيلة من سلطنة عُمان، لها عدة فروع منها: الفرارية والحوافر من البدو الرحل، وقبيلة المعالية قرب واحة البريمي وهم من البدو الرحل، وقبيلة المساعيد، والمضافرة من البدو الرحل، أما قبيلة المغاربة فكانوا مستقرين[5]، ويدينون بالولاء للمملكة العربية السعودية[6].

6- قبيلة العوامر: تتألف القبيلة من ثلاث جماعات منفصلة، تقيم في أجزاء مختلفة من جنوب جزيرة العرب وشرقها، ومستقلة عن بعضها بعضاً [7]، وتقع منازلهم في الجواء جنوب قطر شرق الجزيرة[8].

وتعد قبيلة العوامر إحدى القبائل التي تميل إلى التركيز في ضواحي واحة البريمي في فصل الصيف[9]، على اعتبار أنه ليس لهم ديرة تخصهم؛ فهم معتادون على التنقل على نطاق واسع[10]. وترتبط هذه القبيلة بآل بوفلاح، وهم فرع من بني ياس؛ إذ ساعدوا شيوخ آل بو

---

(1) **الأساس**، مج 1، ص65-66.

(2) لوريمر، **معجم قبائل الخليج**، ص373.

(3) **الأساس**، مج 1، ص95.

(4) لوريمر، **معجم قبائل الخليج**، ص373. **THE BURAIMI MEMORIALS 1955**, vol.1, P.171.

(5) لوريمر، **معجم قبائل الخليج**، ص325-326.

(6) **الأساس**، مج 1، ص93.

(7) **الأساس** ، مج 1، ص79.

(8) الجاسر، **المعجم الجغرافي**، ص508.

(9) كيلي، **الحدود الشرقية**، ص69.

(10) **الأساس**، مج 1، ص79.

فلاح في طرد السعوديين من واحة البريمي[1]، إلا أن أفراد المجموعة الوسطى من العوامر اعتبروا من رعايا السعوديةلاحقاً ، والدليل على ولائهم بيان الولاء الذي قدمه شيخ العوامر سالم بن حمد الركاض[2].

7- قبيلة المناهيل: قبيلة كبيرة الحجم في جزيرة العرب، كانت تعتبر نفسها منذ أمد طويل من رعايا الحكومة السعودية، إذ كانوا يؤدون الزكاة لها، وكانت كثيرا ما تضرب خيامها في الظفرة، والختم، وفى إقليم البريمي[3].

ويظهر لنا مما سبق أهمية واحة البريمي الاقتصادية، حيث أنها ملتقى طرق التجارة، ومركز مهم للمواصلات والنشاط السياسي، وقاعدة استراتيجية تم من خلالها السيطرة على العديد من الطرق التجارية، كما شكلت المياه أحد أسباب الصراع الرئيسية حول منطقة البريمي،حيث تعد الواحة مصدراً للمياه العذبة،ومركزاً ،رئيسياً للزراعة، إذ تزرع فيها العديد من الخضراوات والفواكه.

ولعل أبرز ما يدل على أهميتها أنكثيراً من الباحثين تحدثوا عنها ووصفوا واقع حال أهلها، ولعل أبرز ما ضاعف الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية لواحة البريمي وجود النفط فيها بكميات تجارية مما زاد من حدة النزاع للاستحواذ على هذه الواحة المهمة.

كما تناولت بالعرض العديد من القبائل التي قطنت واحة البريمي ومنها: النعيم، وبني ياس، والمناصير، والتي كان لها شأن واضح في الواحة،وقد كانت في فترات عديدة طرفاً من أطراف الصراع الدائر على الواحة.

---

(1) كيلي، **الحدود الشرقية**، ص70.

(2) **الأساس**، مج1، ص79؛ وانظر للمزيد: كيلي، **الحدود الشرقية**، ص334؛ الجاسر، **المعجم الجغرافي**، **الجغرافي**، ص508.

(3) **الأساس**، مج 1، ص81.

الفصــل الثانـــي

الخلاف السعــودي البريطانــي حــول واحـــة البريمـــي

* تمهيد
* مقدمات الخلاف السعودي البريطاني على البريمي
* التدخل السعودي في البريمي ابتداءً من عام 1949 والموقف البريطاني
* السياسة السعودية في واحة البريمي
* شواهد على الوجود السعودي في البريمي
* التحكيم بين السعودية وبريطانيا حول واحة البريمي عام (1954-1955)
* فشل التحكيم
* نتائج الخلاف السعودي البريطاني على واحة البريمي

تمهيد:

مرت العلاقات السعودية البريطانية بمراحل مختلفة، حيث بدأت طبيعة العلاقة بين السعودية وبريطانيا تتضح، بعد توقيع ابن سعود اتفاقية مع الدولة العثمانية في 15 آيار عام 1914، وتم فيها الاعتراف بابن سعودأميراً على نجد يرثه أبناؤه من بعده[1]، ولم يخبر ابن سعود بريطانيا عن تفاصيل اتفاقه مع الحكومة العثمانية[2].

وعند قيام الحرب العالمية الأولى في آب عام 1914، وجدت داخل نجد قوتان كبيرتان تتصارعان على النفوذ، وهما: قوة الإمام عبد العزيز بن سعود في قلب نجد وساحلها الشرقي، وقوة محمد بن رشيد الذي كان له وجود في شمال نجد،وكان موالياً ومؤيداً للأتراك العثمانيين ومتلقياً لمساعداتهم، فما كان من بريطانيا إلا أن اعترفت بالدولة السعودية الجديدة، وسعت إلى إقامة علاقات معها بناءً على هذه التطورات، وحاجتها لها في الحرب، بعد أن رفض الإمام عبد العزيز بن سعود التعاون مع العثمانيين[3]. كما عقدت اتفاقية دارين[4] في عام 1915 بين

---

(1) كيلي، **الحدود الشرقية**، ص171-172.

(2) مرزوقة، محمد طارق محي الدين صالح، **العلاقات السعودية البريطانية خلال الفترة(1902- 1953)**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، 2001، ص90. وسيشار ليه فيما بعد : مرزوقة، **العلاقات السعودية البريطانية**.

(3) سعيد، **الخليج العربي**، ص84-85.

(4) معاهدة دارين أو القطيف سميت بهذا الاسم؛ لأنها حدثت عند بلدة دارين في جزيرة تاروت المقابلة لميناء القطيف على ساحل الخليج العربي، وهي معاهدة بين الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود مع الحكومة البريطانية ممثلة بالسير بيرسي كوكس المقيم البريطاني في الخليج بتاريخ 1334هـ الموافق 26 كانون الأول 1915، وتمثل أول التزام من الملك عبد العزيز بإقامة علاقات حسنة مع حكومات: البحرين والكويت وقطر وعُمان ورؤساء الساحل المهادن، وكانت غايته من ذلك حصوله على اعتراف بريطاني بأنه حاكم على: نجد والإحساء والقطيف والجبيل وتوابعها، ونصت المعاهدة على ألا يتنازل آل سعود عن أي جزء منها لأي دولة أجنبية من دون موافقة مسبقة من بريطانيا، وألغيت هذه المعاهدة بتوقيع معاهدة جدة عام 1927. اتجيسون، سي يو، **مجموعة المعاهدات والتعهدات والسندات ذات العلاقة بالهند (البريطانية) والخليج والجزيرة العربية**، ترجمة: عبد الوهاب عبد الستار القصاب، ط1، بيت الحكمة، بغداد، 2001، ص241-243. وسيشار إليه فيما بعد : اتجيسون، **مجموعة المعاهدات؛ موسوعة الملك عبد العزيز**، ص202؛ وهبة، حافظ، **جزيرة العرب في القرن العشرين**، ط4، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، 1961، ص111؛ **A.D.M. Arab Dissident Movement 1905-1955**, Vol.1, 1905-1920, p.362, [CAB 17/176], edited by A.L.P Burdett, archive editions 1996, U.K. وسيشار إليه فيما بعد: **A.D.M**؛ **R.F.A. Ruling Families of Arabia**, Saudi Arabia: The Royal family of Al-Saud, Edited by A. de L. Rush. Achieved Editions, Oxford, 1991, vol.1, p.p.165-166, [R/15/5/25], Two Telegrams from sir pircy Cox to Government of India, 16 and 17 Jan, 1915. وسيشار إليه فيما بعد: **R.F.A**.

بريطانيا وآل سعود[1]، بعد مماطلة من ابن سعود[2]؛ وذلك لإظهار قوة موقفه ومعرفة ما تريده بريطانيا وما تقدمه له[3]، وبعد دراسة المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي السير بيرسي كوكس (Sir Pircy Cox)[4] مسودة المعاهدة، قدم بعض النصائح منها: استضافة ابن سعود مندوب بريطانيا، والموافقة على بقاء رعايا بريطانيا من غير المسلمين، ومحاربة القرصنة، وحماية طرق الحج، وفرض رسوم جمركية معقولة، وعدم التدخل في شؤون الساحل المهادن، والسماح للسفن البريطانية بدخول موانئه، وقد وقعت الاتفاقية بشكلها النهائي في 26 كانون أول عام 1915[5].

وخلال الحرب العالمية الأولى، اتخذ عبد العزيز بن سعود موقف الحياد، بالرغم من محاولات بريطانيا إقناعه بالوقوف إلى جانبها[6]، وظهرت قوة ابن سعود، عندما تمكن بعد انتهاء الحرب، من تعيين الحدود بين نجد والعراق في معاهدة المحمرة في 5آيار عام 1922[7]، وتركت

---

(1) **الأساس**، مج1، ص373؛ سعيد، **الخليج العربي**، ص85.

(2) فيلبي، عبد الله "سانت جون"، **الذكرى العربية الذهبية**، ترجمة: مصطفى كمال فايد، مطبعة الاعتماد، مصر، 1953. ص57.

(3) مرزوقة، **العلاقات السعودية البريطانية**، ص93.

(4) برسي كوكس (Sir Pircy Cox): هو المقيم السياسي البريطاني في الخليج خلال الفترة 1904-1913 شغل كثير من المناصب، كمساعد للمقيم السياسي في الصومال وقنصلا في مسقط وضابطا سياسيا للقوة البريطانية في الهند ومندوبا ساميا بالعراق، ومقيم بريطاني في عُمان، وتقاعد في عام 1923، فقد كان رجل مقتدر اهتم بعقد علاقات بين بريطانيا والملك عبد العزيز منذ عام 1906، وقد بين للسلطات البريطانية أهمية الملك عبد العزيز. **موسوعة تاريخ الملك عبد العزيز الدبلوماسي**، ص504.

(5) **R.F.A.**, vol.1, p.p167-168, [R/15/5/25], Telegram from Sir Pircy Cox to Government of India, 17 Jan, 1916.

(6) ميشان، بنوا، **عبد العزيز آل سعود: سيرة بطل**، ترجمة: عبد الفتاح ياسين، دار الكاتب العربي، بيروت، 1965، ص137.

(7) معاهدة المحمرة: مؤتمر عقد بتاريخ 5 أيار 1922 من أجل تحديد الحدود بين العراق ونجد في المحمرة بجانب البصرة باعتبارها منطقة محايدة، وقد افتتح المؤتمر بحضور السكرتير الخاص احمد بن ثنيان المندوب السعودي وصبيح نشأة المندوب العراقي وكذلك السكرتير الخاص للمندوب السامي البريطاني في بغداد (بورديلا)، تناولت هذه الاتفاقية تنظيم العشائر وتأمين طرق الحج وحماية الحجاج، وتناولت العلاقات التجارية بين الطرفين والمعاملات والتنقلات بينهم، وتنظم العلاقة فيما بينهم وبين بريطانيا، ولا يعمل بهذه المعاهدة إلا بعد التصديق عليها من جميع الأطراف إلا أن السلطان السعودي لم يقر هذه المعاهدة؛ لتجاوز مندوبة للصلاحيات الممنوحة له وعدم أخذ الإذن في الموافقة، مما مهد ذلك لتوقيع معاهدة العقير. سعيد، أمين، **تاريخ الدولة السعودية**، الكاتب العربي، بيروت، ج2، 1965، ص112-118. وسيشار إليه فيما بعد : سعيد، **تاريخ الدولة السعودية**؛ ديكسون، هـ.ر.ب، الكويت وجاراتها، ترجمة: فتوح عبد المحسن الخترش، ط2، ذات السلاسل، الكويت، 2002، ص277-278؛ العيدروس، محمد حسن، الحدود العربية العربية في الجزيرة العربية، دار العيدروس للكتاب الحديث، الإمارات، 2002، ص179-181. وسيشار إليه فيما بعد : العيدروس، **الحدود العربية العربية**؛

=

الحدود الشرقية غير واضحة[1]، مما خدم المصالح البريطانية وأدى لحصولها على امتيازات النفط في العراق. ثم عقدت معاهدة جدة في 20 آيار 1927؛ لتلغي معاهدة دارين (أو القطيف)، والتي أوضحت بأن العلاقات بين الحكومتين: السعودية والبريطانية قائمة على الصداقة والتفاهم، ورأى بعض الباحثين من خلالها اعترافاً بريطانياً بولادة المملكة العربية السعودية، والاعتراف بأن سعود ملكاً على نجد والحجاز ومناطقها[2].

وبعد عام 1927، أصاب العلاقات السعودية البريطانية الفتور والتراجع، فقد عقد ابن سعود معاهدات صداقة وعلاقات دبلوماسية مع دول أخرى مثل: ألمانيا عام 1929، ثم مع ايطاليا عام 1932، وقدمت له مجموعة من العروض من جهات أخرى: مثل روسيا وألمانيا[3].

وفي النزاع على البريمي لا يوجد نصوص يمكن الاعتماد عليها، غير أن المواقف التي يتخذها مختلف الفرقاء، هي كل ما يمكن الاستناد إليه في هذه القضية، وفي خلال الثلاثينات من القرن الماضي، أجريت محاولة لترسيم الحدود بين المملكة العربية السعودية وبريطانيا، التي اعتبرت الأخيرة نفسها ممثلة عن المشيخات المهادنة والموكلة من قبل سلطنة مسقط وعُمان، ثم توقفت المحادثات في عام 1937 دون التوصل إلى نتيجة إيجابية، وعلى الرغم من أن القضية قد احتدمت خلال الخمسينيات، فإنه من الممكن مع ذلك العودة بأصول هذا النزاع إلى عام 1913، حينما سيطر عبد العزيز بن سعود على الإحساء، واعتبرت السعودية نفسها أنها قد أخضعت هذه المناطق لسيادتها، وخاصة أن عبد العزيز بن سعود أعلن أنه استرد أراضي آبائه وأجداده[4].

مقدمات الخلاف السعودي البريطاني على البريمي:

=

الزركلي، **الوجيز في سيرة عبد العزيز**، ص75-76.

(1) النبراوي، فتحية، و محمد نصر مهنا، **الخليج العربي دراسة في تاريخ العلاقات الدولية والإقليمية**، المعارف، الإسكندرية، ص336-337؛ العيدروس، **الحدود العربية العربية**، ص166-167.

(2) ويلنكسون، **حدود الجزيرة العربية**، ص193-197؛ الزركلي، **الوجيز في سيرة عبد العزيز**، ص77-78؛ بيربي، **جزيرة العرب**، ص58.

(3) فاسيليف، الكسي، **تاريخ العربية السعودية**، ط1، ترجمة: خيري الضامن وجلال الماشطة، دار التقدم، موسكو، 1986، ص390. وسيشار إليه فيما بعد : فاسيليف، **تاريخ العربية السعودية**؛ مرزوقة، **العلاقات السعودية البريطانية**، ص148.

(4) قاسم، **تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر**، م3، ص191.

طالبت الحكومة السعودية عام 1949 بتبعية مجموعة من الأراضي لها منها: خور العديد[1]، وشريط من الأراضي عند قاعدة قطر، وسبخة مطي[2]، وواحة البريمي، ومنطقة الظفرة، مقابل مطالبة سلطنة مسقط بملكية ثلاث قرى من البريمي، ومطالبة قطر بخور العديد[3]، ويكاد يكون هذا الأمر هو الركيزة في تحديد مطالب الحدود من جهة السعودية، إلا أنه لم يلق قبولاً من بريطانيا، ثم تقدم السير اندرو ريان (Andru Rayan) الوزير البريطاني المفوض في جدة باقتراح جديد لتعيين الحدود في 9 نيسان عام 1935 سمي "الخط الأخضر"[4]، وقد قوبل بالرفض من السعوديين[5]، مما دعا إلى عقد الاجتماعات في: جدة والرياض ولندن، و زاد الخلافحدةً ؛ بسبب منح قطر امتياز استغلال النفط إلى شركة بريطانية عام 1935[6]، وتبعتها مفاوضات بين الجانبين: السعودي والبريطاني في لندن، تمسك فيها الجانب السعودي بالحدود الواردة في الخط الأحمر(خط فؤاد)[7]؛ لأنها تمثل مطالبهم، مع الاعتراض على ما جاء في الخط

---

(1) خور العديد : هو لسان من اليابس طويل وضيق، يمتد في الخليج العربي، يقع بجانب الحدود السعودية في جنوب دولة قطر مع الحدود الإماراتية ممثلة في إمارة أبو ظبي، كان محل خلاف حدودي بين الإمارات والسعودية، يتميز العديد بكثبانة الرملية الممتدة على مساحات مترامية تجاور ساحل الشرقي لدولة قطر، وهي منطقة جاذبة للسياح، ويكاد يكون مرفأ ممتازاً للمراكب الشراعية التى تجوب مياه الخليج، وقد سكن هذه المنطقة بعض القبائل العربية، وهم قبائل بني ياس. انظر **الأساس**، مج1، ص12-13؛ **عُمان والساحل الجنوبي للخليج الفارسي**، ص252؛ الجاسر، **المعجم الجغرافي**، ق2، ص631-632.

(2) سبخة مطي : سهل مالح واسع ومنخفض، يقع في الجزء الشمالي الشرقي من الربع الخالي، يربط منطقتي المجن والظفرة معاً، يمتد مسافة نحو 106 كمجنوباً من الخليج العربي إلى الربع الخالي، ويبلغ عرضة عند شاطئ الخليج ما يقارب 50 كم. انظر **الأساس**، مج1، ص16.

(3) العيدروس، **الحدود العربية العربية**، ص224-225؛ قاسم، **تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر**، م3، ص304-305.

(4) الخط الأخضر: مقترح تقدمت بها بريطانيا في 9 نيسان عام 1935 للجانب السعودي، بعدما رفضت بريطانيا مقترحات فؤاد حمزة بشأن الخط الأحمر، وبمقتضاها تبدأ الحدود من رأس دوحة السلوى حتى تلتقي مع الخط البنفسجي، ليتم أدخال قريتي سكاك وأنباك ضمن حدود الأراضي السعودية، إلا أنه قوبل بالرفض من الحكومة السعودية. انظر العيدروس، **الحدود العربية العربية**، ص226؛ وللمزيد انظر **الأساس**، مج1، ص382.

(5) **الأساس**، مج1، ص 385-386؛ كيلي، **الحدود الشرقية**، ص194؛ قاسم، جمال زكريا، **الخليج العربي (دراسة لتأريخ الإمارات العربية 1914-1945)**، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، 1973، ص333. وسيشار إليه فيما بعد : قاسم، **الخليج العربي**.

(6) **موسوعة تاريخ الملك عبدالعزيز الدبلوماسية**، ص90.

(7) الخط الأحمر (خط فؤاد) : إقتراح جاء به فؤاد حمزة بعد فشل مفاوضات لندن عام 1934، وقد قدم مذكرة إلى المفوض البريطاني في جدة بتاريخ 3 نيسان عام 1935؛ لإقامة خط للحدود بين الحكومة السعودية وقطر والمشيخات في ساحل عُمان، إلا أن هذه المقترحات لم تلققبولاً من قبل بريطانيا. **الأساس**، مج1، ص383-384؛ العيدروس، **الحدود العربية العربية**، ص224.

الأخضر من استبعاد لبعض المزارع الواقعة إلى الشمال، وخور العديد من الحدود الشرقية للعربية السعودية، بالرغم من أحقيتهم فيها على الأساس القبلي، واستخدامهم لها في الماضي؛ كمحطة للقوافل التجارية المتجهة للإحساء[1]، مع عدم وجود أدلة تثبت ذلك، إلى جانب سيطرة قبائل أبو ظبي على خور العديد والاستفادة من خيراتها[2].

ولم تحقق مباحثات لندن نجاحاً يذكر، مع بقاء التواصل بين بريطانيا والحكومة السعودية بشأن الحدود في شرق الجزيرة العربية، وتقدم البريطانيون باقتراح جديد لتحديد الحدود، عرف باسم خط الرياض، أو خط ريان عام 1935، وهو مختلف عن الخط الأحمر[3]، قدمت فيه بريطانيا آخر تنازلاتها للحكومة السعودية، بقبول مبدأ التوزيع القبلي، من خلال إعطائها منطقة أغلب سكانها من قبائل مرّة، مع بقاء جبل نخش داخل الأراضي القطرية، وهي تطالب به، وإعطاء خور العديد والمجن[4] وسبخة مطي إلى قطر، كما حدت من مطالب الحكومة السعودية في عُمان ومحميات عدن الشرقية[5].

وأحيت بريطانيا قضية البريمي من جديد، بعد حصولها على وعود من ابن سعود للتنقيب عن النفط داخل حدود أبو ظبي وقطر، وإلى جانبها الحكومة الأمريكية، التي أوجدت لها قاعدة عسكرية في الظهران؛ لمناصرة السعودية[6].

ومع أن الولاء القبلي كان دليل السيادة الوحيد في شبه الجزيرة العربية، إلا أن شركات التنقيب عن النفط، جاءت فقلبت الموازين؛ فالنفط تابع للأرض التي تحويه ولا يتبع الناس الرحل؛ فكل حكومة ترغب في أن يكون لها حدود إقليمية واضحة المعالم؛ لكي يتسنى لها الأحقية في إعطاء أي امتياز لمن تشاء باعتبارها حكومة ذات سيادة، وهذا ما لا ينطبق على واحة البريمي؛

---

(1) كيلي، **الحدود الشرقية**، ص196-198 ؛ العيدروس، **الحدود العربية العربية**، ص226.

(2) العيدروس، **الحدود العربية العربية**، ص227.

(3) انظر الخريطة: ملحق رقم (3).

(4) المجن: هو سهل مرتفع مستوي نسبياً، يوجد فوق حصى، يقع بين الرمال الممتدة إلى الجنوب من خور العديد وبين سبخة مطي، وينحدر انحدار حاد نحو الخليج العربي في الشمال ونحو سبخة مطي في الشرق. **الأساس**، مج1، ص14-15.

(5) **الأساس**، مج1، ص389-390؛ العيدروس، **الحدود العربية العربية**، ص227.

(6) الجاسوري، ناظم عبد الواحد، **إشكالية الحدود في الوطن العربي**، ط1، دار مجدلاوي، عمان، 2001، ص80. وسيشار إليه فيما بعد : الجاسوري، **إشكالية الحدود**.

إذ بدأ النزاع عليها عام 1949، عندما قامت الشركات البريطانية بالتسلل إلى تلك المنطقة بشكل غير مشروع، للكشف والتنقيب عن النفط فيها[1]؛ فالاستعمار البريطاني لم يراع في وضعه للحدود أموراً مهمة منها؛ ظروف الحياة القبلية للمنطقة[2]، إذ يرى عبد الرحمن النعيمي؛ أن بداية النزاع على واحة البريمي وما حولها من مناطق، كان نتيجة لاستغاثة قبيلة المناصير وحلفائها بالحاكم السعودي في الإحساء، وإعلان الولاء له عند نشوب القتال بينهم وبين قبائل: الدروع والعوامر وآل بو شامس [3]، مما دعا إلى تجدد النزاع من جديد.

كما أن توسع شركة أرامكو في أعمال التنقيب وظهورها في سبخة مطي، دفع المندوب البريطاني إلى توجيه احتجاجٍ شديد اللهجة لممثل شركة أرامكو، طلب فيه منهم الانسحاب من هذه المنطقة التي لم تعرف تبعيتها السياسية بعد [4]؛ فقد كانت الحدود المتفق والمشرف عليها من قبل بريطانيا في عام 1922، هي حدود فاصلة بين العراق والكويت والسعودية، إلا أن الحدود في الجهة الجنوبية الشرقية للجزيرة هي خطوط وهمية على الخرائط، كان آخرها الخط الأحمر المقترح من السعودية في عام 1935، والذي يبدأ من واحة البريمي حوالي مئة ميل، قابله خط الرياض في عام 1935 غرب واحة البريمي، وهو تعديل طفيف للخط الأحمر.

كانت البريمي مقسمة ما بين كل من: مسقط وأبو ظبي، المحميتين البريطانيتين[5]، حيث كانت بريطانيا هي المسؤولة عن الحفاظ على السلام البحري في الخليج، على طول الأراضي الساحلية لـ"أبو ظبي" وقطر، التي تطالب السعودية بملكيتها، إلا أن بريطانيا كانت قد عقدت اتفاق امتياز التنقيب عن النفط في هاتين الإمارتين، وفي سلطنة مسقط وعُمان أيضاً ،وذلك حفظاً للموقف الذي وقفتهُ أسرة البوسعيد في نهاية القرن الثامن عشر، أثناء حرب بريطانيا مع فرنسا؛

---

(1) الدباغ، **جزيرة العرب**، ج1، ص236.

(2) رضوان، **منازعات الحدود**، ص144.

(3) النعيمي، عبدالرحمن محمد، **الصراع على الخليج العربي**، ط2، دار الكنوز الأدبية، بيروت، 1994، ص160-161. وسيشار إليه فيما بعد : النعيمي، **الصراع على الخليج العربي**.

(4) السيار، عائشة علي، **التاريخ السياسي لدولة الامارات العربية المتحدة**، ط1، مكتبة الجامعة، الامارات، 1996، ص106. وسيشار إليه فيما بعد : السيار، **التاريخ السياسي**؛ فلسطين، القدس، ع (907-8411)، 13 آذار 1953، ص1.

(5) الريس، رياض نجيب، **صراع الواحات والنفط هموم الخليج العربي بين 1968-1971**، ط1، النهار الخدمات الصحافية، بيروت، 1973، ص284-285. وسيشار إليه فيما بعد : الريس، **صراع الواحات والنفط**.

فاستمرت علاقات التقارب هذه بين الطرفين، مما دفع السلطان سعيد بن تيمور عام 1949؛ لطلب المساعدة من بريطانيا[1].

وبرزت المطالب السعودية في خريف عام 1949، بعد مطالبتها بالسيادة على جزء كبير من الأراضي الواقعة بين قاعدة شبه جزيرة قطر، والركن الجنوبي الشرقي من الخليج العربي، وقد تمثلت هذه المطالبة بمذكرة قدمت للحكومة البريطانية بتاريخ 12 تشرين الأول عام 1949، أعلنت أن الحدود الشرقية للسعودية، تقع على خط يبدأ عند الساحل الغربي لقطر، ويمتد إلى خليج سلوى،عابراً شبه الجزيرة،منتهياً عند الساحل الشرقي فوق خليج خور العديد، ومن الناحية الثانية يبدأ على الساحل الجنوبي للخليج على بعد 2كيلومتر شرقاً من بندر المرفأ ممتداً باتجاه الجنوب الغربي لمسافة قصيرة،ومن ثم يعود وينحرف شرقاً وشمالاً وصولاً لنقطة تقع وراء واحة البريمي[2].

ونتيجة لاكتشاف النفط في قطر، والتنقيب في أبو ظبي في عام 1949، طالب السعوديون بحدود جديدة في جنوب شرق الجزيرة العربية؛ لتزيد مساحات النفط لديهم، وطلبت من شركة أرامكو تسليمها الأراضي التي لم ينقب فيها بعد عن النفط، لكن الشركة قامت بإجراء مسح جيولوجي لتحديد المناطق الممكن ظهور النفط فيها، وهذا ما دفع بريطانيا لأن تتشدد في أمر قضايا الحدود، وانتظرت قرار تحديد الحدود الجديدة، وعملت مسح للمنطقة الجنوبية الشرقية، والتقت مع منافستها شركة نفط العراق، التي كانت تقوم بالمسح عند حدود خط الرياض[3]؛ سعت أرامكو بعد أن حققتثراءً طائلاً ،وجعلت لنفسها مركزاً سياسياً وطيداً ، حيث كانت الأدارة الأمريكية تمارس سياستها على حكومة السعودية من خلال شركة أرامكو التي كانت بمثابة قاعدة أمريكية، كما سعت أمريكا إلى ضم عُمان إلى المملكة العربية السعودية من أجل استغلال النفط[4]؛ إذ أن اكتشاف النفط أدى إلى زيادة النزاعات الإقليمية، بعد أن ظلت الحدود غير واضحة المعالم،

---

(1) كيلي، **الحدود الشرقية**، ص35-36.

(2) **الأساس**، مج1، ص399-400؛ كيلي، **الحدود الشرقية**، ص31؛ الفيل، **"مشكلات الحدود"**، مجلة الخليج والجزيرة العربية، ع (8)، ص41-42.

(3) الريس، **صراع الواحات والنفط**، ص284-285.

(4) موريس، **سلطان في عُمان**، ص9؛ الفيل، **"مشكلات الحدود"**، مجلة الخليج والجزيرة العربية، ع (8)، ص40.

ولم ترسم في بعض المناطق [1].

كما قامت الحكومة السعودية بالمطالبة في عام 1949، بالأراضي المحيطة بقرية البريمي، وعمدت إلى جمع الزكاة من قبائل الواحة؛ فكان الرد البريطاني، أن الواحة وما حولها مرتبطة اقتصادياً مع عُمان وليس مع المملكة العربية السعودية[2]، وترجع الحكومة السعودية مطالبتها بالواحة إلى أنها جمعت الزكاة من سكان الواحة في الأعوام: (1845) و (1851-1869) و (1926-1929)، كما أن معظم القبائل التي تقيم في منطقة البريمي من بني نعيم السعوديين، "ولاؤهم هو للحكومة السعودية"[3].

ومرت المفاوضات بعد ذلك حول واحة البريمي بمراحل عدة: المرحلة الأولى، مرحلة المحادثات من خلال الحماية التي كانت تقدمها بريطانيا لأبي ظبي، وتكليفها لها من سلطان عُمان؛ إذ رفضت بريطانيا الادعاءات التاريخية للسعودية، ولم تنجح هذه المحادثات، ثم أتت المرحلة الثانية من خلال إرسال السعودية الأمير تركي بن عطيشان[4]، مع قوة من (40)عسكرياً ؛ من أجل احتلال حمّاساالتي اتخذها الأمير مركزاً له[5].

رأت الحكومة السعودية أنها صاحبة الحق في السيادة في المنطقة المتنازع عليها،وفقاً للحق التاريخي والولاء الديني[6]، وكانالرد على ما أُ ذيع في لندن من المتحدث البريطاني، من أن "منطقة البريمي التي لم يسمع بها إلا قليل من الناس ممن يعنون بتاريخ البلاد العربية بأنها منذ عام 1869 كانت محتلة من قبل قبائل شيخ أبو ظبي، وسلطان مسقط، وأنها لم تتحول إلا في عام

---

(1) رضوان، **منازعات الحدود**، ص144.

(2) بيربي، **جزيرة العرب**، ص222.

(3) الفيل، **"مشكلات الحدود"**، مجلة الخليج والجزيرة العربية، ع (8)، ص39. **A.B,** Vol. 20, P.520, [FO 1016/414], Mr L A C Fry, Foeign Office to Mr B A B Burrows, 3 March 1955.

(4) أحد رجالات نجد الذين عرفوا بالإخلاص والصدق، ولد الأمير بمدينة بريدة سنة1911، ونشأ فيها وتعلم مباديء القراءة والكتابة على يد الكتاتيب الأوائل وبعض العلماء. وكان والده عبدالله بن تركي من كبار أهل بريدة ومن رجال العقيلات الذين جالوا الديار العربية، كلف بإمارة البريمي التي كانت تتبع للسعودية حتى عام 1954؛ إذ تم تسليمها بموجب اتفاقية بين السعودية وبريطانيا العظمى. ثم عينمديراً لمصلحة العمل والعمال بالدمام وظل مديرا لهذه المصلحة حتى عام 1969، وعمل كنائب للأمير عبدالمحسن بن جلوي أمير المنطقة الشرقية. ترأس شئون العُمانيين منذ عودته من البريمي سنة 1954 حتى 1965، توفي رحمه الله في 1984/11/25. **منتديات بني تميم**،http://www.bnitamem.com/vb/showthread.php?t=7037 ؛ **موسوعة تاريخ الملك عبد العزيز الدبلوماسية**، ص508.

(5) الريس، **صراع الواحات**، ص286.

(6) العقاد، **"تطبيق على النزاع حول واحات البريمي"**، مجلة الخليج والجزيرة العربية، ع (43)، ص143.

1949، بمطالبة السعوديين بالسيطرة عليها"، ورد المتحدث السعودي على ذلك؛ أن نفوذ المملكة العربية السعودية وسلطتها الفعليه على منطقة البريمي لا يرجع إلى عام 1949، كما ذكر المتحدث البريطاني، بل يرجع إلى ظهور أول حكم لآل سعود ووجودهم في قلب الجزيرة العربية، ودعوتهم إلى التوحيد في بداية القرن التاسع عشر، ومنذ تلك الفترة استمر النفوذ السعودي، والسلطة الفعليه على تلك المناطق[1].

التدخل السعودي في البريميابتداءً من عام 1949 والموقف البريطاني:

وافق الملك عبد العزيز بن سعود على التنقيب عن النفط في منطقة البريمي في عام 1933، من قبل شركة الزيت العربية الأمريكية؛ فاعترض حاكم أبو ظبي شخبوط بن سلطان[2] على هذا الأمر، مما دفع الحكومة البريطانية لتوجيه إنذار للملك عبد العزيز للعمل على سحب هذا الامتياز[3]. ولم يستمر عمل الشركة نتيجة لتدخل الحكومة البريطانية، باسم محمياتها؛ لإيقاف الشركات الأمريكية عن التنقيب، بعد أن وصل الخبر إلى الضابط السياسي البريطاني في الشارقة المستر ستوبارت (Stobart)، الذي بادر بزيارة إلى المنطقة في 22 نيسان عام1950، برفقته الشيخ هزاع بن سلطان أخ الشيخ شخبوط حاكم أبو ظبي في تلك الأثناء[4].

تقدم ستوبارت بكتاب احتجاج لقائد عمليات شركة أرامكو،وكان مصراً على انسحاب هذه المجموعة وحراسها السعوديين من البريمي،مدعياً بأنها: "من الأراضي غير المتفق على تبعيتها"،وتمّ سحب هذه المجموعة لإتمام تسوية الحدود بموافقة من الملك عبد العزيز؛ لأجل فض النزاع، مع إصرار الحكومة السعودية على أن يعسكر فريق أرامكوداخل أراضٍ سعودية، ولكن بعد ذلك تبين أنهم عمال يتبعون لشركة النفط البريطانية، ينقبون في الأراضي التي قيل عنها "غير

---

(1) البلاد السعودية، مكة المكرمة، ع (1304)، 15 آذار 1953، ص1؛ أم القرى، مكة المكرمة، ع (1455)، 13 آذار 1953، ص1-3؛ الأردن، عمان، ع (2498)، 13 آذار 1953، ص1.

(2) شخبوط بن سلطان : هو شيخ أبو ظبي، طالت فترة حكمة من عام 1928 إلى عام 1966، تميزت سنوات حكمه الأولى بانحسار النفوذ السعودي، كان له دور في المشاركة مع الوفد البريطاني في مؤتمر الدمام الذي عقد في كانون الثاني عام 1952؛ لأجل حل مشكلة البريمي. **موسوعة تاريخ الملك عبدالعزيز الدبلوماسية**، ص 548؛ وللمزيد انظر قاسم، **تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر**، م3، ص279-280؛ إبراهيم، عبدالعزيز عبدالغني، **أبو ظبي توحيد الإمارة وقيام الاتحاد**، ط1، مركز الوثائق والبحوث، أبو ظبي، 2004، ص225-234.

(3) الفيل، **"مشكلات الحدود"**، مجلة الخليج والجزيرة العربية، ع (8)، ص39-40.

(4) الزركلي، خير الدين، **شبه الجزيرة في عهد الملك عبد العزيز**، ط1، مطابع دار القلم، بيروت، 1970، ج4، ج4، ص1394-1395. وسيشار إليه فيما بعد : الزركلي، **شبه الجزيرة**؛ السيار، **التاريخ السياسي**، ص109؛ كيلي، **الحدود الشرقية**، ص222؛ المخادمي، **نزاعات الحدود العربية**، ص174.

متفـق علــى تبعيتهــا"، وبقيــت المفاوضـــات مســـتمرة بــين المســؤولين الســـعوديين والمســـؤولين البريطانيين، منذ عـام 1949 حتـى عـام 1968، دون التوصـل إلـى نتيجـة حتـى انسـحاب بريطـانيا من الخليج العربي[1].

وفي نيسان عام 1950، تقدمت بريطانيا بشكوى إلى السعودية، وألحقت بهـا مذكرة بتاريخ 25 تموز في العام نفسه، جاء فيها :"أن الأساس القبلي غير قاطع، لأن دفع الزكاة قد يكون وفقاً لنزاع مع سلطة أقوى دون أن يكون اعترافاً بالسيادة".[2]

احتجت حكومة الملك عبد العزيز بتاريخ 21 أيار عام 1950، على وجود هذه الشركة، فما كان ردها على ذلك إلا الاستمرار فـي عمليات التنقيب عن النفط، واعتبار الادعاء السعودي فـي تلك المنطقة غير مبرر. وعقد مؤتمران لهذا الغرض، حضرهما مندوبا الطرفين، عقد المؤتمر الأول في لندن خلال الفترة (8-24 آب 1951)، برئاسة الأمير فيصل ممثل الحكومة السعودية، وعضوية: الشيخ يوسف ياسين[3]، والشيخ إبراهيم السليمان، والشيخ حافظ وهبة[4]، والشيخ علي رضـا[5]، وعن الجانب البريطـاني المستر هربرت موريسون (Herbert Morrison) وزير الخارجيـة، وعضـوية: المسـتر بـاركر (Mr. R. J. Bowker)، وايفـانس (Evans Mr.W.V.J.)، وكرانسون (Mr.W P. Cranston)، وتمّت فيه الموافقة على ما اقترحه الأمير فيصل، وأجريت التعديلات عليه من قبل الحكومة البريطانية،ونصّ على عقد مؤتمر يحضره كل من: حاكم قطر، وحاكم أبو ظبي؛ بالإضافة إلى حكام المقاطعات الأخرى، ممن يعنيهم هذا الأمر،

---

(1) الزركلي، **شبه الجزيرة**، ج4، ص1394-1395؛ السيار، **التاريخ السياسي**، ص109؛ كيلي، **الحدود الشرقية**، ص222؛ المخادمي، **نزاعات الحدود العربية**، ص174.

(2) الفيل، **"مشكلات الحدود"**، مجلة الخليج والجزيرة العربية، ع (8)، ص40-41.

(3) الشيخ يوسف ياسين: ولد باللاذقية عام 1897، التحق بالدراسة الدينية، وبعد أن رافق الملك عبد العزيز في مكة عهد له الملك بإدارة جريدة أم القرى، ثم عين رئيساً للشعبة السياسية بالديوان الملكي، ثم أضيف إليه منصب وزير دولة ووكيل وزير الخارجية، توفي في العام 1962. انظر: **موسوعة تاريخ الملك عبد العزيز الدبلوماسية**، ص649-650.

(4) الشيخ حافظ وهبة: ولد في القاهرة في 15 تموز عام 1889، عمل مستشاراً للملك عبدالعزيز في الشؤون الخارجية، ثم وزيراً مفوضا للسعودية لدى بريطانيا عام 1930، وبقي هناك حتى عام 1956، عندما قطعت الدول العربية علاقاتها الدبلوماسية مع بريطانيا وفرنسا بعد غزوهما لقناة السويس، أحيل إلى التقاعد عام 1945، وتوفي في روما عام 1967م. انظر: **موسوعة تاريخ الملك عبد العزيز الدبلوماسية**، ص522.

(5) الشيخ علي علي رضا: من أفراد أسرة زينل التجارية المعروفة في الحجاز، كان بمرتبة وزير مفوض في الخارجية السعودية في 14 أيلول 1948، وقد عينة الملك عبدالعزيز ليكون عضواً في الوفد السعودي؛ لحضور الدورة العادية الثالثة للجمعية العامة للأمم المتحدة. انظر: **موسوعة تاريخ الملك عبد العزيز الدبلوماسية**، ص582-583.

برئاسة مندوبين من الطرفين: السعودي والبريطاني؛ من أجل تحديد الحدود بين الأطراف جميعها، "وإذا لزم الأمر من الممكن اختيار لجنة تقوم على جمع معلومات على الواقع، لما هو تحت سلطة الحكومة السعودية، أو أي من الحكام"، ووضعت عدة شروط منها:

1- عدم لجوء أي من الجانبين للتأثير على أفراد القبائل، الذين يقدمون شهادتهم أمام اللجنة.

2- تقديم الأدلة القاطعة والمفصلة والمؤيدة للمطالب شرق خطي الأزرق والبنفسجي (1913-1914).

3- بحث اللجنة للقضية في البريمي وفي المناطق التي قدم بها الادعاء.

4- وفي حال فشل اللجنة يحال النزاع على الحدود إلى لجنة تحكيم مستقلة.[1]

وافقت حكومة السعودية على هذه الشروط باستثناء الشرط الثاني، وهو تقديم الأدلة التفصيلية لأحقيتهم في المناطق الموجودة إلى الشرق من الخطين الأزرق والبنفسجي؛ فتقديمهم لهذه الأدلة يعني أنه لا ملكية لهم في هذه المنطقة، لقولهم:"أن الأدلة لا تطلب إلا من الشخص الذي يدعي ملكية شيء ليس في حيازته"[2]، واعترضت حكومة العربية السعودية على مبدأ التمييز بين نوعين من القبائل، وبيّنت بأن القبائل الواحدة تضم البدو والحضر، فقد تكون بعض عشائرها بدوية والأخرى حضرية في الوقت نفسه، كما أن القبائل البدوية لها أماكن ثابتة ومعروفه عند الجميع لا يمكن التهاون فيها[3].

وكادت الطريق تفتح أمام رسم جديد للحدود بين تلك الأطراف؛نظراً لبقاء النزاعمعلقاً بعد عقد المؤتمر الثاني في الدمام بتاريخ 28 كانون الثاني عام 1952، الذي حضره ممثلون عن: الولايات المتحدة، وحاكم أبو ظبي الشيخ شخبوط بن سلطان، وحاكم قطر الشيخ علي بن عبد الله آل ثاني، والممثل البريطاني روبرت هاي (Sir Robert Hay)؛ إضافة إلى حكام الأقاليم الأخرى، التي لها علاقة بالموضوع، واستمر لمدة ثمانية أيام، إلا أن المؤتمر لم يسفر عن أي نتيجة، بعد أن أجل إلى 14 شباط عام 1952؛ بسبب وفاة ملك بريطانيا جورج السادس (George

---

(1) **الأساس**، مج1، ص408-410؛ كيلي، **الحدود الشرقية**، ص231-232؛ وهبة، حافظ، **خمسون عاما في جزيرة العرب**، ط1، مطبعة مصطفى البابي، مصر، 1960، ص113. وسيشار إليه فيما بعد : وهبة، **خمسون عاما**؛ العقاد، **"تطبيق على النزاع حول واحات البريمي"**، مجلة الخليج والجزيرة العربية، ع (43)، ص47؛ البلاد السعودية، ع (2023)، 14 أيلول 1955، ص1؛ أم القرى، ع (1595)، 16 أيلول 1955، ص6؛ **THE BURAIMI MEMORIALS 1955**, vol.2, pp.104-106, London Conference 1951 : Record of the Seventh Session, Annex 43.

(2) كيلي، **الحدود الشرقية**، ص232-233.

(3) العقاد، **"تطبيق على النزاع حول واحات البريمي"**، مجلة الخليج والجزيرة العربية، ع (43)، ص147.

VI)، مع بقاء قيود مؤتمر لندن سارية المفعول، إلا أن هنالك نفي من قبل الحكومة السعودية إلى الإشارة إلى قضية البريمي في محادثات لندن في آب عام1951، وكذلك في محادثات الدمام، وذكر أن المرة الأولى التي عرفت أن هنالك مطالب لسلطان مسقط في جزء من البريمي، عندما قام القائم بالأعمال البريطانية بتقديم احتجاج إلى الرياض[1].

وبقي البريطانيون غير مطبقين لما اتفقوا عليه، و بقوا يتدخلون في منطقة الخلاف، دون الالتزام بما توصلوا إليه في اتفاقياتهم، كما لجأت بريطانيا إلى إرسال بعثات استكشافية باسم مسقط، مما أزعج الحكومة السعودية[2]، هذا الأمر دفع الملك عبد العزيز للدفاع عن بلاده ورعاياه؛ فأرسل إلى أمير الإحساء وفوضه لتشكيل هيئة مدنية تنظر في شؤون البريمي؛ فرشح إلى تلك المهمة أحد الموظفين الإداريين المدنيين، لإدارة تلك المنطقة هو الأمير تركي بن عطيشان، توجه بعدها الأمير تركي بن عطيشان، ومعه عدد من: الكتاب، والفنيين، والشرطة، والخدم، لا يكاد مجموعهم يتجاوزأربعين شخصاً ، ليس فيهم عسكريون، ووصلوا في الأول من أيلول عام 1952، واستقروا في واحة البريمي، حيث جعل ابن عطيشان مكتبه في أحد قراها حماسا[3]، وقيلبأن هؤلاء الأربعين رجلاً ، كانوا محملين بالهدايا والأموال والأغذية، وقد قدموا بالسيارات من الإحساء عبر أراضي أبو ظبي[4]، في حين رأى البعض أن دخول تركي بن عطيشان هو دخول مسلح؛ وذلك من خلال إرسال الحكومة السعودية في آب عام 1952 قوة عسكرية، تقلهم سيارات، زودتهم بها شركة النفط الأمريكية لاحتلال قسم من واحة البريمي[5]؛

---

(1) **الأساس**، مج1، ص412؛ كيلي، **الحدود الشرقية**، ص252؛ **موسوعة الخليج العربي**، ص274 ؛ سعيد، **الخليج العربي**، ص136-139؛ غباش، حسين عبيد غانم، **عُمان الديمقراطية الإسلامية تقاليد الإمامة والتاريخ السياسي الحديث (1500-1970)**، ترجمة: أنطوان حمصي، ط1، دار الجديد، بيروت، 1997، ص311. وسيشار إليه فيما بعد : غباش، **عُمان الديمقراطية الإسلامية؛ موسوعة تاريخ الملك عبدالعزيز الدبلوماسية**، ص90-91.

(2) الزركلي ، **شبه الجزيرة**، ج4، ص1394-1396؛ **موسوعة تاريخ الملك عبدالعزيز**، ص91.

(3) **الأساس**، مج1، ص419؛ الزركلي ، **شبه الجزيرة**، ج4، ص1396؛ الزركلي، **الوجيز في سيرة عبد العزيز**، ص310 ؛ الريس، **صراع الواحات والنفط**، ص286؛ وهبة ، **خمسون عاما**، ص113؛ **موسوعة تاريخ الملك عبدالعزيز**، ص508؛ **A.B**, Vol. 20, P.10, [FO 1016/315], Mr C M Le Quesne, British Residency, Bahrain, 30 January 1954; Zahlan, **The origings of the United Arab Emirates**, p.192.

(4) فيليبس، **تاريخ عُمان**، ص174؛ **A.B**, Vol. 20, P.661, [FO 1016/418], Buraimi Oasis Dispute, "The Times", 12 September 1955.

(5) موريس، **سلطان في عُمان**، ص10؛ النعيمي، **الصراع على الخليج العربي**، ص 162؛ Morris, **Sultan in Oman**, p.24.

وكأن لأمريكا يد في دخول ابن عطيشان الواحة، في حين يذكر أدورد هندرسون (Edward Henderson)؛ أنه في صيف عام 1952، احتلت القرية العُمانية الصغيرة حماسا، وهي إحدى واحات البريمي؛ وذلك من قبل قوة سعودية صغيرة مسلحة، دخلت المنطقة بملابس مدنية بقيادة الأمير تركي بن عطيشان؛ تلبية للدعوة من راشد بن حمد شيخ قبيلة آل بو شامس في حماسا[1]، و لم يكن أمام السعودية إلا الاستيلاء على تلك المنطقة لمحاولة فرض الحل لقضية الحدود بالقوة[2].

ومن الواضح أن جميع الاطراف المتنازعة حول واحة البريمي، لم تصل حتى هذه المرحلة إلى حل سياسي واقتصادي، يتفق عليه جميع الفرقاء؛ والسبب في ذلك هو استمرار حالة التنافس بين بريطانيا والولايات المتحدة، الذي لم يحسم إلا بعد العدوان الثلاثي على مصر عام 1956، حيث تراجع النفوذ البريطاني بشكل كبير أمام امتداد الولايات المتحدة في منطقة الخليج العربي تحديداً، ومن هنا كان استمرار حالة اللاحسم بين القوى العربية المتنازعة حول واحة البريمي.

السياسة السعودية في واحة البريمي:

كان تركي بن عطيشان ممثل الملك عبد العزيز في واحة البريمي والمناطق المجاورة لها، ووظيفته ربط القبائل وجعل ولاءها للحكومة السعودية؛ لذلك وصل اهتمامه إلى قبيلة بني قتب إحدى القبائل البدوية الرئيسة في الشارقة، والتي بادر بعض أفرادها إلى إعلان الولاء للحكومة السعودية وزيارتها[3]؛ وقد حاولوا مراراً صرف قبيلة الظواهر عن ولائهم التقليدي القديم للبوفلاح، وقد حققوا نجاحاً مقابل دفعهم الأموال، إلا أن صيغة هذا الولاء كان من أفراد عاديين وليس من كبار الشيوخ[4].

وقد أغدق الأمير تركي بن عطيشان كثيراً من الأموال على زعماء القبائل، ومنحهم رحلات مجانية إلى الرياض، وقدم لهم الطعام المجاني في مكان تمركزه في حماسا، وكما قدم الهدايا لمن يزورونه، وجعل هنالك سجلاً يكتب فيه: اسم الزائر: وقبيلته، ومكانها، وهل لدية رغبة في أن

---

(1) هندرسون، ادورد، **ذكريات عن الأيام الأولى في دولة الإمارات وعُمان**، ترجمة: عايدة ياني خوري و جاك بريجز ورياض عبد العزيز صالح، مطبعة راشد، دبي، 1991، ص111. وسيشار إليه فيما بعد : هندرسون، **ذكريات عن الأيام الأولى**؛ بيربي، **جزيرة العرب**، ص221.

(2) كيلي، **الحدود الشرقية**، ص36.

(3) بيربي، **جزيرة العرب**، ص257-295؛ **THE BURAIMI MEMORIALS 1955**, vol.2, p. 139, Declaration by the Shaikhs of Bani Qitab, Annex 63.

(4) كيلي، **الحدود الشرقية**، ص74؛ **A.B**, Vol. 20, P.51, [FO 1016/316], Mr L A C Fry, Foreign Office to Mr A S Helaissi, Charge d Affaires, Saudi Arabian Embassy, London, 13 April 1954.

يكون من رعايا الدولة السعودية[1].

جمع ابن عطيشان كثيراً من التوقيعات من شيوخ القبائل الذين أعلنوا الولاء للحكومة السعودية، من: شيوخ بني نعيم، وشيوخ العوامر، وشيوخ البوخريبان، ولم يوقع على البيان الذي جمعة ابن عطيشان أي من شيوخ الظواهر، وكذلك أهم شيخ من الشيوخ صقر بن سلطان، الذي يعتبر الممثل العام بالإجماع لهؤلاء الشيوخ؛ لذلك عدّ هذا الإعلان بأنه لا قيمة له، كما أن سالم بن ركاض لا يعتبر لدى العوامر شيخهم، فولاءهم كان إلى زايد بن سلطان والبوفلاح[2]، وذكر أنه خلال شهر من وصول تركي بن عطيشان إلى واحة البريمي وصل عدد الزعماء الذين وقعوا بيانات كتابية يعلنون فيها ولاءهم ما لا يقل عن تسعة وخمسينزعيماً [3].

عين ابن عطيشان لإجراء الاتصالات مع الشيوخ المحليين عبد الله بن عبد العزيز السليمان قاضياً في البريمي، الذي كان من أنصار ابن الرشيد في نجد، وفر بعد سقوطهم واستقر في حماسا إحدى قرى البريمي، بعد أن طاف كل من: تركيا وإيران والهند والبحرين[4]. أما ابن سعود فكان له وجهة نظر عملية فيسيطرته على البريمي، وذلك لسيطرة أجداده على عُمان وجعلها من مناطق نفوذهم والبريمي تحت أيديهم، حيث كان معظم سكان الواحة لا يزالون من أتباع محمد بن عبدالوهاب[5].

وقد اهتمت بريطانيا بهذه المنطقة لعدم تمكين الدولة الناشئة من النفوذ في جنوب الخليج العربي، ومن أجل الدفاع عن ممتلكاتها ومستعمراتها في الهند[6]، فقد نجح البريطانيون عند سيطرتهم على واحة البريمي في إيجاد موقع استراتيجي في الصحراء العربية؛ "وذلك بمساعدة العرب أنفسهم من أصحاب النفوس الدنيئة"[7]، وأجد أن كل عصر من العصور توجد فيه مثل هذه هذه النفسيات التي تعدالمصلحة الشخصية في الاعتبار الأول عندهم، فليس غريباً وجود بعض المساعدات من أصحاب النفوس العربية لخدمة بريطاني لتحقيق مصالحها في المنطقية؛فهي وفقاً

---

(1) **كيلي، الحدود الشرقية** ص256.

(2) **المرجع نفسه**، ص257.

(3) **الأساس**، مج1، ص422.

(4) كيلي، **الحدود الشرقية**، ص378.

(5) كيلي، **الحدود الشرقية**، ص185.

(6) **مخالب الاستعمار البريطاني**، ص26.

(7) **المرجع نفسه**، ص37.

لمشروع اتفاق الانجلو عثمانية عام 1913، تدخل هذه المنطقة المتنازع عليها ضمن نطاق النفوذ البريطاني[1]؛ ففي الرابع من أيلول عام 1952، احتج القائم بالأعمال البريطاني في جدة على دخول الأمير تركي بن عطيشان وقواته إلى واحة البريمي، وقدم هذا الاحتجاج للحكومة السعودية مطالباً بالانسحاب الفوري؛ "وإلا سوف يكونون مضطرين لاتخاذ إجراء يحمي موقفهم"[2]، باعتبارها الدولة الحامية لإمارة أبو ظبي وسلطنة عُمان،فقد عدت هذا الفعل غزوا مسلحاً لهذه المنطقة[3].

ويذكر موريس، أن البريطانيين لم يردوا على ما قام به السعوديون؛ وذلك حرصا على العلاقات الانجلو- أمريكية، بالرغم من الغضب الذي لازم السلطان[4]، حتى أن أحد الدبلوماسيين البريطانيين، قال: "إننا لن نسمح لهم بهذا أبداً ... والأمريكيون يعانون التشويش في كامل مواقفهم"[5]؛ فما كان من المقيم البريطاني في الخليج، إلا أن أمر طائرات السلاح الجو الملكي بأن بأن تحلق في سماء حماسا من أجل إلقاء رسائل تشجع وتثبت أنصار السلطان فيها[6].

رأى ابن عطيشان أن الغرض من حركة هذه الطائرات الاستثارة والاستفزاز[7]؛محذراً من التعرض لها[8]، ولكن كل الإجراءات السابقة لم تردع البريطانيين عن عدم محاصرة مقر ابن عطيشان ومنع تموينه، والاتصال به من أي جهة كان، وتخلت عن اتفاقية التوقف وذلك لعودة شركات النفط البريطانية في نيسان عام 1953 للتنقيب، على عكس حكومة الملك عبد العزيز، التي لم تسمح لشركات النفط بالعمل فيها لكي لا يزداد الموقف تأزماً [9]. كانت طبيعة الاشتباكات

---

(1) العقاد، **"تطبيق على النزاع حول واحات البريمي"**، مجلة الخليج والجزيرة العربية، ع (43)، ص142.

(2) **الأساس**، مج1، ص422؛ كيلي، **الحدود الشرقية**، ص251؛ الزركلي، **شبه الجزيرة**، ج4، ص1396-1397.

(3) رضوان، **منازعات الحدود**، ص145.

(4) موريس، **سلطان في عُمان**، ص10.

(5) فرد، هوليداي، **الصراع السياسي في شبه الجزيرة العربية**، ترجمة: سعد محيو و حازم صاغية، ط2، دار ابن خلدون، بيروت، 1987، ص204. وسيشار إليه فيما بعد : فرد، **الصراع السياسي**.

(6) **الأساس**، مج1، ص422؛ كيلي، **الحدود الشرقية**، ص251؛ **موسوعة تاريخ الملك عبدالعزيز**، ص91.

(7) الهدى، نيويورك، ع (13)، 12 آذار 1953، ص1.

(8) الزركلي، **شبه الجزيرة**، ج4، ص1396.

(9) **المرجع نفسه**، ج4، ص1399.

ما بين الطرفين اشتباكات مسلحة، ومتقطعة خلال الفترة (تشرين الثاني 1952 إلى تموز 1954)، وكان نتيجتها قطع العلاقات ما بين الطرفين[1].

واحتجت الحكومة السعودية على هذا الفعل، واعتبرت ذلك اعتداء على سيادتها[2]، وهنا أمر أمر الملك عبد العزيز سفارته في لندن في 19 أيلول عام 1952، نقل رسالة شخصية منه إلى وزير الخارجية البريطاني، قال فيها:"لا يوجد شيء آلم لنفسي من أن تتأزم الحالة بيننا وبين الحكومة البريطانية، لدرجة تهديدنا بالطائرات، من حكومة يرأسها صديقنا المستر تشرشل (Churchil)، ونائب الرئيس ووزير الخارجية المستر إيدن (Eden)، ونحن في بلادنا، لم نعتد على أحد من البريطانيين أو على بلاد بريطانية؛ فالبلاد بلادنا، وإن قدوم هذه الطائرات إلى البريمي يعتبر عملا عدائياً ضدنا، ويهمنا أن تحل كل المشاكل التي بيننا وبين بريطانيا، وليس من مصلحة الطرفين أن يذاع وينشر عند العرب وعند المسلمين أن هناك نزاعاً وصل إلى درجة المقاومة بالسلاح بيننا وبين الحكومة البريطانية، وقد منعنا عمل أي شيء ضد الطائرات القادمة، فإذا كان المستر إيدن يرى الإبقاء على الصداقة بيننا وبينهم، فلتكف الحكومة البريطانية عن السماح لموظفيها في الخليج بالقيام بهذا العمل العدواني، وإلا فسنضطر إلى إعلان ما حدث، وإلى رفع شكوانا إلى مجلس الأمن، والدفاع عن حقوقنا بكل ما نستطيع، ولا نقدم على هذا إلا مكرهين، ولا يزال لنا الأمل في المستر إيدن ليتدارك الموقف."[3].

وخلال مقابلة القائم بأعمال السفارة البريطانية للملك عبد العزيز في 15 أيلول عام 1952، كان مما قاله الملك عبدالعزيز: " أن تشرشل يدعوني راعي الليالي السود! ويجيء الآن ليطالب بأراضي!، ارجع إلى تاريخي معكم منذ الأيام الأولى، وانظر كيف تعاملت مع الحكومة البريطانية ومع جميع العرب والمسلمين، حتى أنني تكلمت علنا في مكة أمام جموع المسلمين في أيام

---

(1) رضوان، **منازعات الحدود**، ص145.

(2) **موسوعة تاريخ الملك عبدالعزيز**، ص91.

(3) الزركلي، **شبه الجزيرة**، ج4، ص1397- 1398؛ سعيد، **الخليج العربي**، ص141.

K.A.A.D King Abdul Aziz Diplomacy and statecraft, 1902-1953, vol.4, (1944-1953), p533, H.M. King Abd al- Aziz to the Saudi Embassy at London, telegram N O. 12457, 19 September 1952, Edited by Anita L.P Burdett archive Edited, UK, 1998. وسيشار إليه فيما بعد : **K.A.A.D**

THE BURAIMI MEMORIALS 1955, Vol.2, p147, Supplementary to our telegram H.M. King Abd al- Aziz to the Saudi Embassy at London, 19 September 1952.

الحرب، مناشدا الناس الوقوف إلى جانب بريطانيا، وتكون النتيجة أن تأتي بريطانيا لتطلب مني أرضي و أرض أجدادي؟ أين هي الصداقة..إنني لست مستعداً للتخلي عن شبر من أراضيي، هل تفضلون الصدق والعدل، تعالوا نبحث القضية كأصدقاء فنحل المشكلة في ساعة واحدة على أساس ما كان ملكا لآبائي وأجدادي وما هو الآن ملك لي"(1).

ردَّ المستر إيدن بعد عشرين يوما على رسالة الملك عبد العزيز، في 9 تشرين الأول عام 1952، برسالة أكد فيها استمرار الود والصداقة بينهما، وقال: "يرغب المستر إيدن أن يؤكد لجلالة الملك استمرار صداقة حكومة جلالتها للملك، وللحكومة السعودية،إلا أنه قلق جداً من أن اختلاف الرأي بين الأصدقاء القدماء يكبر بشكل طائش. أما من جهة الحكومة البريطانية فإنها كانت في غاية المسالمة، وأما طيران طائرات السلاح الجوي قد أوقفت......."(2).

من الواضح أن بريطانيا لا تريد أن تعرض العلاقات الأنكلو- أمريكية إلى الخطر، رغم الغضب الشديد الذي بدا على السلطان من احتلال السعوديين لشطر من الواحة، ووقوفه مكتوف اليدين تلبية لرغبة البريطانيين من عدم الهجوم المعاكس(3)؛ فكثير من المشاكل قابلها السلطان بعد استجابته للقرار البريطاني بسحب قواته من البريمي عام 1952، ومن هذه المشاكل فقدان جزء من هيبته؛ فمن الممكن أن يكون هذا التاريخ هو شاهد على إخراج السعوديين من الواحة مع تفكك كثير من القبائل من حوله(4).

وادعت الحكومة البريطانية بأن النزاع هو قائم بين المملكة العربية السعودية وبعض مشيخات الخليج العربي، التي شمُلت بالحماية البريطانية، جاء الرد من متحدث في وزارة الخارجية السعودية؛ بعدم علمها بوجود أي نزاع بينها وبين مشيخات الخليج العربي على واحة البريمي، سوى ما ذكرته الحكومة البريطانية في 14 أيلول عام 1952، عن مطالبة سلطان مسقط بجزء من واحة البريمي، فما كان من الحكومة البريطانية من تلقاء نفسها، إلاّ أن تحلق

---

(1) **الأساس**، مج1، ص420-421؛ الزركلي ، **شبه الجزيرة**، ج4، ص1397.

(2) The British Foreign Secretary to H.M. King Abd al- Aziz, 9 October 1952, Annex 71. **THE BURAIMI MEMORIALS 1955**, Vol.2. p. 148؛ سعيد، **الخليج العربي**، ص141-142؛ الزركلي، **شبه الجزيرة**، ج4، ص1398؛ **موسوعة الخليج العربي**، ص274-275.

K.A.A.D, vol.4, p534, The British Foreign Secretary to H.M. King Abd al-Aziz, 5 January 1953.

(3) موريس، **سلطان في عُمان**، ص10.

(4) كيلي، **الحدود الشرقية**، ص255.

بعلو منخفض فوق الواحة وقيامها بإدخال جنود مسلحين كانت قد أتت بهم من بعض البلاد العربية، بقصد اخضاع أهالي الواحة وإجبارهم على معارضة السلطات السعودية"، وحاولت الحكومة السعودية التوصل لتسوية ودية للخلاف عن طريق المفاوضات، لكن الحكومة البريطانية توسعت في اعتداءاتها، مما أجبر الحكومة السعودية إلى توسيط حكومة الولايات المتحدة؛ من أجل التدخل والتوصل إلى حل، وانتهى الأمر إلى توقيع اتفاقية سميت اتفاقية التوقف[1].

اقترح الملك عبد العزيز في يوم 23 تشرين الأول عام 1952، قبل توقيع اتفاقية التوقف بثلاثة أيام، على بريطانيا؛ من أجل حل النزاع، وهو " تؤلف لجنة ثلاثية تذهب إلى المنطقة كلها وتعمل استفتاء عاما، بطريقة توضع موادها بشكل يتفق عليه قبل البدء بالاستفتاء، وعلى ضوء تلك النتيجة تقرر الحدود في منطقة البريمي وما جاورها، ولما كانت الحكومة الأمريكية صديقة للفريقين فإن جلالته، يقترح أن تكون حكومة الولايات المتحدة هي الجانب الثالث في اللجنة الثلاثية المقترحة، على أن تؤلف من مندوب سعودي وآخر بريطاني وثالث أمريكي"، إلا أن هذا الاقتراح لم يقبله البريطانيون[2]، "رغم أن الأمم منذ الأزل أخذت بمبدأ الاستفتاء، وعدّته أساسا لتقرير المصير وتلبية رغبات الأهالي لتلك المناطق والتعرف لميولهم،وعدّته تأكيداً لحق حكومة العربية السعودية في طلب الاستفتاء واثبات فساد الدعوة البريطانية"[3]، وعلل المستر إيدن رفض الاستفتاء؛ بسبب وجود أمير البريمي في منطقته البريمي، ومعه قوة بوليسية لا تتجاوز الثلاثين نفراً، ومع ذلك فقد خشي من تأثير سكان تلك المنطقة أيضاً ؛ لأنهم بالأصل يدينون بالولاء للحكومة السعودية[4].

وفي بيان للناطق السعودي، بيّن فيه تمسك الحكومة السعودية بالاستفتاء، وذكر أن الموظفين السعوديين في منطقة البريمي لا يزيدون عن ثلاثين من: رجال البوليس وأمير البريمي، وهؤلاء

---

(1) البلاد السعودية، ع (1302)، 10 آذار 1953، ص1؛ أم القرى، ع (1455)، 13 آذار 1953، ص1. اتفاقية التوقف: وهي الاتفاقية المعقودة بين الحكومة السعودية والحكومة البريطانية؛ بشأن قضية الحدود بمنطقة البريمي وما جاورها، وفيها تقدم الملك عبدالعزيز في 10 تشرين الاول عام 1952، بمقترحات لتوقف كامل في ولحة البريمي، وقد قبلت هذه المقترحات مبدئياً من قبل المستر إيدن، بحيث تكف الحكومة السعودية عن أعمالها الاستفزازية في الواحة، مقابل رفع البريطانيين القيود والعقوبات التي وضعوها على واحة البريمي.

(2) أم القرى، ع (1455)، 13 آذار 1953، ص1؛ سعيد، **الخليج العربي**، ص142.

(3) البلاد السعودية، ع (2025)، 16 كانون أول 1955، ص1.

(4) البلاد السعودية، ع (1310)، 29 آذار 1953م، ص1؛ أم القرى، ع (1457)، 27 آذار 1953، ص1.

ليس لديهم نفوذ تخافه بريطانيا في حالة إجراء الاستفتاء[1].

وبعد انتهاء مؤتمر الدمام، دارت مباحثات في الرياض في شباط عام 1952 بين: الأمير فيصل والسفير البريطاني، تقدم في ختام هذه المباحثات السفير البريطاني المستر بلهام (Mr. Pelham) باقتراح شخصي؛ بأن يعين شخص ثالث محايد، أو جماعة من الأشخاص المحايدين للتحكيم بين الجانبين، من أجل التوصل إلى حل يرضي الجانبين، وبعد أن زاد الحال في البريمي سوءاً بسبب ضغط البريطانيين،وخوفاً من وقوع اصطدام، تقدم المستر هير (Mr.Heir) السفير الأمريكي في جدة وصديق الطرفين، بمقترحات شخصية قبل بها الطرفان المتنازعان [2].

وكانت بداية المفاوضات في الرياض في 20 تشرين الأول عام 1952، وتم توقيع اتفاقية التوقف[3] في 26 في الشهر نفسه، بين الأمير فيصل والسفير البريطاني المستر بلهام، وتضمنت الاتفاقية تسوية سلمية لشؤون منطقة البريمي وما جاورها، وامتناع الطرفين عن أعمال الإثارة، والدعوة إلى رفع القيود والعقوبات التي أوقعها البريطانيون، وعودة الأمور إلى مجاريها، وبقاء كل من الفريقين في مكانه، مع الحفاظ على عدم الزيادة في عدد قواته؛أي تحفّظ كل منهما بوجوده في هذه المنطقة، وتوقّف طيران سلاح الجو الملكي عن التحليق فوق المنطقة، وعودة الحياة إلى وضعها الطبيعي في البريمي، وعدم وضع أي قيود على التجارة العادية؛ أي عدم فرض أية قيود على المؤن التي ترسل إلى المنطقة ذات الصفة غير الحربية، ولا بد من عزل السكان المحليين عن الطرفين المتنازعين على واحة البريمي، بحيث لا يكون هنالك أي زيارات، والتوقف عن الأعمال الاستفزازية وإصدار الوثائق، وعدم القيام بأي عمل يؤثر على القبائل، والبعد عن أي شيء يخل ببنود الاتفاقية، مع استئنافالمفاوضات المباشرة، وتخوّل بريطانيا في الرد نيابة عن سلطان مسقط بالموافقة على اتفاقية التوقف[4].

وقد صرح متحدث سعودي عن مخالفات تم ارتكابها في اتفاقية التوقف، بعد أن توصل الاتفاق إلى امتناع الطرفين عن إدخال أية قوة جديدة، أو ممارسة أي عمل عدواني أو استفزازي

---

(1) الجزيرة، عمان، ع (2100)، 1 نيسان 1953، ص1.

(2) سعيد، **الخليج العربي**، ص142-143.

(3) انظر الملحق رقم(6)، ص139.

(4) **الأساس**، مج1، ص426-427؛ كيلي، **الحدود الشرقية**، ص253-254؛ سعيد، **الخليج العربي**، ص145؛ الزركلي، **شبه الجزيرة**، ج4، ص1398؛ **موسوعة الخليج العربي**، ص275؛ الجزيرة، ع (2099)، 31 آذار 1953، ص1،3؛ **THE BURAIMI MEMORIALS 1955**, vol.2, pp. 156-158, Buraimi Standstill Agreement, 26 October 1952, Annex 76; Phillips, **Oman a History**, p.170.

في المنطقة، بالرغم من ذلك إلا أن الموظفين البريطانيين لم يلتزموا بذلك، وقاموا بأعمال عدوانية؛ وبذلك يكونوا نقضوا الاتفاق، "وكل الأمل من الحكومة البريطانية وقف هذا العدوان الذي أبلغت به الحكومة السعودية، لكن هذه الأعمال لم توقف مع الأسف، فلم يبق أمام الحكومة السعودية خيار سوى نشر الأخبار التي تقع مناقضة لاتفاقية التوقف"[1].

وصرح الأمير فيصل، بأن واحة البريمي هي ضمن الأراضي السعودية، رغم أن بعض الخرائط البريطانية تظهر واحة البريمي جزء من مسقط، واستنكر الأعمال البريطانية التي وصفها بالعدوانية في البريمي، وبيّن أنه لا علم له عن وجود نفط في واحة البريمي[2]، وجرت كثير من المراسلات وتبادل للبرقيات بين تشرشل رئيس الوزراء البريطاني، والملك عبد العزيز، كما سعى تشرشل جاهداً إلى تلطيف الجو، وتحسين العلاقات السعودية البريطانية. وهذه برقية من تشرشل إلى الملك عبد العزيز بتاريخ 2 نيسان عام 1953، بيَّن فيها بعد أن أذنت له حكومة جلالتها إرسال مذكرة للحكومة السعودية، مدى الصداقة الوثيقة بين الشعبين، وبرر في هذه البرقية موقف حكومته من وقوفها إلى جانب جيران الحكومة السعودية؛ فهي مرتبطة معها بمعاهدة، ولا بد أن تلتزم بها، حيث تأسّف على خسارة صداقة حكومة العربية السعودية، فحكومة بريطانيا تقف إلى جانب الطرف الأضعف من أصدقائها على حساب الصديق الأقوى، لابد من محاولة الطرفين إقناع كل منهما الآخر بوجهة نظره، "وفي حال لم يتمكن الطرفان من التوصل إلى نتيجة مرضية، فهو يقترح التدخل الدبلوماسي للتوفيق بينهما"[3]، واقترحت الحكومة السعودية توكيل هيئة دولية محايدة، مهمتها التحقيق عن قرب، في منطقة البريمي، عن الحوادث المرتكبة فيها؛ لمعرفة من هو الصادق في ادعاءاته وشكواه،مع تكفّل الحكومة السعودية بكل ما يلزم الهيئة من وسائل النقل والراحة أثناء أداء واجبها.[4]

وردّ الملك عبد العزيز على برقية تشرشل في 22 نيسان عام 1953، ببرقية تضمنت: استقباله سفير جلالتها المستر بلهام، وبيّن له توافق رغبته مع حكومة بريطانيا، في إيجاد تسوية ودية وعادلة للقضية القائمة في الجانب الجنوبي الشرقي من بلاده؛ "فهو لا يريد التورط في

---

(1) البلاد السعودية، ع (1304)، 15 آذار 1953، ص1؛ أم القرى، ع (1455)، 13 آذار1953، ص3.

(2) الجزيرة، ع (2110)، 13 نيسان 1953، ص1.

(3) **THE BURAIMI MEMORIALS 1955**, vol.2, p. 179, Leter from Winston s. Churchill to King Abd Al- Aziz, 2 April 1953؛ سعيد، الخليج العربي، ص145-146.

(4) الجزيرة، ع (2240)، 12 تشرين الأول 1953، ص2؛ **K.A.A.D**, vol.4, p535, Annex 85, The British Prime Minister to H.M. King Abd al- Aziz, 2 April 1953.

مشاكل بين الحكومتين حفاظا على الصداقة القديمة بينهما، ويسعى الملك عبد العزيز جاهدا مع رجال حكومته من أجل إيجاد حل يرضي الطرفين، يجمع بين اقتراح الحكومة البريطانية في التحكيم، واقتراح الملك عبد العزيز من قبل الاستفتاء". كما دعا الملك إلى أن تعيد بريطانيا النظر في الوضع الحاضر؛بالرجوع إلى ما تمّ الاتفاق عليه في لندن، في شهر آب عام 1951، واتفاق الرياض في 26 تشرين الأول عام 1952، حيث ألغت الحكومة البريطانية ما اتفقا عليه؛ لأنها ترى أن الحكومة السعودية نقضت هاتين الاتفاقيتين، فقد دعا إلى ذلك؛ بسبب سوء الحال، وذكر الملك "أن من يتتبع تاريخه يعلم أن جلالته يفي بالعهود"، وبين الممارسات التي قام بها القوات البريطانية في المنطقة من الضغط والتنكيل وتشديد الحصار بكل من هو سعودي، وأيضا بأهالي واحة البريمي، "كل هذا ليس من نصرة الصديق الضعيف على الصديق القوي كما يدعون، وما يملكه من قوات في تلك المنطقة لحفظ الأمن لا تتجاوز الأربعين رجلا"،خلافاً لما أدخلته بريطانيا من قوات مضاعفة محملة بالأسلحة، واتخاذها مراكز جديدة لها في الظفرة والمجن من دياره؛ فجلالته شديد الحرص على إنهاء النزاع بطرق ودية حفاظا على الصداقة بينهما.(1)

وتم تبادل عدة برقيات بين الطرفين، كان من بينها تلك البرقية من تشرشل إلى الملك بتاريخ 7 أيار عام 1952، بعد إلغاء الاتفاقيات، وتضمنت موافقته على التحكيم، وتعهده بأن يكون هنالك إخلاص في التطبيق، والالتزام بقرارات التحكيم، ودعا إلى القضاء على تركي بن عطيشان، مع الاطلاع على الشكوى الموجهة لكل منهما.(2)

كان ردّ الملك عبد العزيز عليه ببرقية في 11 أيار عام 1953، جواباً على الرسالة التي وجهت إليه، حيث قدّر الصداقة القائمة بينهما، "هذه الصداقة التي حفزتهم لحل نزاعاتهم بالطرق السلمية"، وبيّن لتشرشل في رسالته أن الأعمال التعسفية التي شرحها له في الرسالة السابقة، "ما زالت تمارس مع الأسف، فهو ما يزال يرحب بالحل الودي والمساواة على قدم وساق في مناطق النزاع، وجلالته يثق بأن احترام مبدأ العدالة بين الأصدقاء، هو ما يساعد على حل المنازعات، والعدالة، والتي يمكن أن تتحقق بالاستمرار على تنفيذ ما تم الاتفاق عليه في اتفاقية التوقف في الرياض، وما تقرر في اجتماع لندن؛ فجلالته مستعد لتبادل تأكيدات الشرف بأن لا يقوم أي من

(1) **الأساس**، مج 1، ص 433-434؛ سعيد، **الخليج العربي**، ص148؛ **K.A.A.D**, vol. 4, pp. 538-539, Annex 88, H.M. King Abd al- Aziz to the British Prime Minister, 11 May 1953.

(2) **THE BURAIMI MEMORIALS 1955**, vol.2, p. 182, The British Prime Minister to H. M. King Abd al- Aziz, 7 May 1953. ؛ سعيد، **الخليج العربي**، ص149؛ Zahlan, **The origings of the United Arab Emirates**, p.192.

الفريقين بعمل شيء يخل بذلك، وإن حدث ما يخل فإن الهيئة المحايدة غير المتحيزة التي ستتفق على اختيارها، سيكون لها السلطة في مراعاة تنفيذ الاتفاقيتين في تلك المناطق المتنازع عليها إلى أن يحل النزاع"[1]، ولكن الملك عبد العزيز مات في 9 تشرين الثاني عام 1953؛ تاركاً القضية على ما هي عليه من اتفاق الفريقين على أساس التحكيم، واستبدال الجنود بخمسة عشرفرداً لكل فريق لتحل محل القوات السابقة[2].

ورغم البيانات الموجهة من الحكومة السعودية؛احتجاجاً على الاعتداءات، إلا أن هذه الأعمال والحوادث تكررت؛ فالبريطانيون ارتكبوا الفظائع واستفزوا السكان؛ لإحداث الشغب من أجل التنكيل بهم وإخضاعهم لنفوذهم، ومن ذلك ما قام به الجنود البريطانيون في تمام الساعة السابعة والنصف ليلة الخميس 24 أيلول 1953؛ بالتعرض لشخصين كانا يركبان بعيرين في منطقة البريمي، فما كان من الجنود البريطانيين إلا أن أطلقوا النار عليهما؛ فعقرا بعيريهما ونقلوهما إلى مركز قيادتهم، ولم يعرف عنهم شيء، ثم قاموا بنشر جنودهم في المنطقة في وسط البلد، وفي الطرق، وبين النخيل، حيث كانوا يسلبون الناس، ويضربونهم، ويعتدون على النساء، وأعلنوا هدر دم كل شخص يحاول الذهاب إلى قرية حماسا مهما كان ذلك الشخص[3].

وعمد قائد القوات البريطانية في البريمي، إلى إنذار أهالي حماسا إحدى قرى البريمي في 28 أيلول عام 1953؛ لإخلاء قريتهم خلال ساعتين، بعد وقت الإنذار؛ إذ بعدها قامت القوات البريطانية بإطلاق النيران على قرية حماسا، وأصيبت جراء ذلك امرأة برصاصة هي زوجة محمد بن سليم من قبيلة المناصير، وأصيبت أعداد من المواشي[4]، وأغرب مبرر جعلته السلطات البريطانية من بين أسباب نقضها لاتفاقية التوقف، قولها: "أن الأمير تركي بن عطيشان يستقبل من يفدون عليه مَنْ قبائل عُمان ويكرمهم؛ وكأنه ينسى أن من عادة العرب إكرامهم للضيوف"[5].

---

(1)**THE BURAIMI MEMORIALS 1955**, vol.2, pp. 183-184, Leter. H. M. King Abd al- Aziz to the British Prime Minister, 11 May 1953. ؛ سعيد، **الخليج العربي**، ص150.

(2) وهبة ، **خمسون عاما**، ص114؛ الزركلي ، **شبه الجزيرة**، ج4، ص1399.

(3) البلاد السعودية، ع (1383)، 29 أيلول 1953، ص1؛ أم القرى، ع (1483)، 2 تشرين الأول 1953، ص1؛ **A.B**, Vol. 20, p.44, [FO 1016/316], Situation report, 8 March 1954.

(4) الجزيرة، ع (2237)، 8 تشرين الأول 1953، ص2. **A.B**, Vol. 20, P.P.82, 84, [FO 1016/317], Extract from "Bilad- al-Saudiya', 4 July 1954. Situation report, 12 July 1954.

(5) البلاد السعودية، ع (1304)، 15 آذار 1953، ص1؛ أم القرى، ع (1455)، 13 آذار1953، ص3.

بقي العدوان البريطاني مستمر على الاهالي في البريمي ففي مساء الاربعاء الموافق 7 تموز 1954 تعرض حمد بن مرزوق العامري وبرفقتة ثمانية من جماعتة في طريقهم الى تركي بن عطيشان أمير البريمي ومعهم ناقتان فتعرض لهم جنود بريطانيون واطلقوا النار عليهم قتل احدهم كما اطلق الجنود البريطان النار على مركز القطارة واصابوا سعيد بن علي بينما كان في طريقة الى حماسا يقود حمارة المحمل بالحطب[1]، وتم الاعتداء على الناس وهم في الطرق عزل لا يملكون السلاح كما حدث مع علي بن مطر من أهالي صعرا بينما هوعائد لها، اذ عمد الجنود البريطان الى قتلة بغير ذنب[2].

وفي السادس والعشرين من تشرين الأول عام 1955، لجأت بريطانيا إلى القوة كحل مؤقت، وأعلن السير انطوني إيدن نائب رئيس الوزراء البريطاني، أمام مجلس العموم، إبعاد السعوديين عن الواحة، وطرد القوات السعودية الموجودة فيها من قبل قوات عُمانية[3]، وأضاف إيدن قائلا:" بما أن مفاوضات التحكيم قد فشلت، لم يبق أمامنا لاحترام عهودنا ومساندة أصدقائنا سوى اللجوء إلى القوة"[4]، وفي وقت متأخر من ليلة 27 تشرين الأول من العام نفسه أبلغ القائم بأعمال السفارة البريطانية في جدة وزارة الخارجية السعودية مذكرة جاء فيها؛ "أن الحكومة البريطانية قررت باسم سلطان مسقط، وشيخ أبو ظبي احتلال منطقة البريمي المتنازع عليها؛ لأن الحكومة السعودية لم تتقيد بنصوص صك التحكيم". وفي الوقت نفسه، فقد هاجمت القوات البريطانية بالدبابات والطائرات سكان البريمي[5]، ولدى وصول القوة السعودية إلى جنوب شرق شبه الجزيرة العربية، العربية، وجدت قوات عربية بقيادة بريطانية قد احتلتالبريمي احتلالاً كاملاً ، حيث "أصبحت خاضعة للسلطان والإمام دون شك"[6]، واحتجت الحكومة السعودية بشدة على العدوان المسلح

---

(1) البلاد السعودية، ع (1596)، 14 تموز 1954، ص1؛ أم القرى، مكة المكرمة، ع (1523)، 16 تموز 1954، ص7.

(2) ام القرى، ع (1525)، 30 تموز 1954، ص2.

(3) يذكر هوليداي انه تم احتلال البريمي بقوة السلاح مستعملين جيش السلطان والكشاف العُماني وهو كناية عن قوة كان قد أنشأها البريطانيون في مستعمرات الخليج السفلى. فرد، **الصراع السياسي**، ص204-205.

(4) بيربي، **جزيرة العرب**، ص225؛ موريس، **سلطان في عُمان**، ص10؛ **موسوعة الخليج العربي**، ص276.

(5) **موسوعة الخليج العربي**، ص277؛ أم القرى، ع (1589)، 4 تشرين الثاني 1955، ص1.

(6) موريس، **سلطان في عُمان**، ص10.

لواحة البريمي، من خلال تقديم المنشورات، والبيانات في لندن وباريس وهيئة الأمم المتحدة[1].

شواهد على الوجود السعودي في البريمي:

أعلنت الحكومة السعودية عن مجموعة من الشواهد، تثبت وجودها في واحة البريمي، من أبرزها:

أولاً : يدل تاريخ البريمي منذ تأسيس الحكم السعودي فيها قبل مائتي عام تقريبا، على أنها كانت خاضعة للحكم السعودي، باستثناء الفترة التي كانت فيها السيطرة الأجنبية.[2]

ثانياً : وجود قصور للأمراء السعوديين، التي لا تزال قائمة كقصر الأمير فيصل بن تركي آل سعود وكذلك ابنه[3].

ثالثاً : خلال زيارة الكولونيل بيلي (Pelly) المعتمد البريطاني في الخليج العربي للعاصمة السعودية الرياض في آذار عام 1965، اعترف بوجود مركز عسكري للسعوديين في منطقة البريمي، ونفوذهم في عُمان، من خلال التقرير الرسمي الذي رفعة إلى الحكومة البريطانية في الهند.[4]

رابعاً : اعتراف عبد الله بن جاسم آل ثاني حاكم قطر في 28 آذار 1955، لآل سعود بخور العديد، واعتبر من عاش فيها هم من رعايا الحكومة السعودية.[5]

خامساً : اعتراف كبار محامي شركة النفط الأمريكية بأن البريمي أرض سعودية، كما أكد أحد كبار المستشرقين البريطانيين هذه الأحقية، إلا أنها لم تقنع بريطانيا.[6]

سادساً : ومن الأدلة التي تبين أن السلطة للسعوديين على البريمي، كانت أمراً واقعياً قبل عام 1949، ما ذكر عن موظف بريطاني كان يعمل لفترة طويلة في خدمة سلطان مسقط، هو الرحالة البريطاني المستر برترام توماس (Bertram Thomas)، وقد عين وزيرا لمالية سلطان مسقط مدة من الزمن، حيث حاول دخول البريمي؛ فأبلغه رئيس قبيلة النعيم أن هذه المنطقة تتبع لابن

---

(1) بيربي، **جزيرة العرب**، ص226.

(2) البلاد السعودية، ع (1591)، 8 تموز 1954، ص1.

(3) **مخالب الاستعمار البريطاني**، ص11.

(4) البلاد السعودية، ع (1304)، 15 آذار 1953، ص1؛ أم القرى، ع (1455)، 13 آذار 1953، ص3؛ **مخالب الاستعمار البريطاني**، ص13؛ الأردن، ع (2498)، 13 آذار 1953، ص4.

(5) كيلي، **الحدود الشرقية**، ص374.

(6) موريس، **سلطان في عُمان**، ص126.

سعود ولم يتمكن من دخولها مرة ثانية.[1]

سابعاً: ما قام به ضابط بريطاني كان يعمل في الجيش الهندي، وقد انتدب للعمل في مسقط، أثناء وجوده، حيث جمع معلومات عن البريمي في عام 1925؛ ووصفها بأنها مستقلة وأن قبيلة نعيم ترجع في إدارة شؤونها إلى الأمير السعودي، وأنها كانت تؤدي الزكاة إلى الأمير عبد الله بن جلوى حاكم مقاطعة الإحساء، وهذه من سمات إعلان الولاء والطاعة.[2]

ثامناً: تعد مظاهر السلطة السعودية قائمة منذ عام 1795، ومستندة على أساس الوجود السلمي والمستمر، وفي حال وجود فترات انقطاع مؤقتة؛ فهذا لا يعني إسقاط حق الدولة فيها طالما لم تعلن التخلي عن هذه المنطقة، ولم تقم أية دولة أخرى بحيازة هذه المنطقة حيازة فعليه خلال مدة طويلة مماثلة لوجودها فيها.[3]

تاسعاً: نشاط الأشخاص غير الرسميين؛ مثل دعاة الحركة الوهابية، واستجابة السكان لهم، وتقديم الهدايا التي تعلن الطاعة إلى آل سعود وممثليهم في الإحساء.[4]

التحكيم بين السعودية وبريطانيا حول واحة البريمي عام (1954-1955):

توقفت مراسلات الملك عبدالعزيز وتشرشل، عند تلك الرسالة الأخيرة التي أرسلها الملك عبد العزيز، ولم يرد عليها تشرشل، إلى جانب عدم اتخاذ التدابير للتخلص من الخلاف الجاري حول البريمي، إضافة إلى التدخل العسكري البريطاني في المنطقة وطرد السعوديين[5]، وكان رد المتحدث السعودي على البيان الذي نطق به سلوين لويد (Selwyn Lioyd) في مجلس العموم؛ بشأن الموقف في واحة البريمي، وممارسات القوات البريطانية من منع للغذاء عن حماسا وتضييق الحصار عليها؛ وذلك ما أنكرته بريطانيا، ونفت ضرب الناس وقتلهم، وإهمال الحكومة البريطانية لطلب الحكومة السعودية المتكرر؛ لإرسال هيئة محايدة تحقق في الأعمال التي لا

---

(1) البلاد السعودية، ع (1304)، 15 آذار 1953، ص1؛ أم القرى، ع (1455)، 13 آذار 1953، ص3؛ الأردن، ع (2498)، 13 آذار 1953، ص4؛ **مخالب الاستعمار البريطاني**، ص13؛ **A.D.M,** Vol.4, p.375, [FO 371/68496].

(2) البلاد السعودية، ع1304، 15 آذار 1953، ص1؛ أم القرى، ع1455، 13 آذار 1953، ص3؛ الأردن، ع (2498)، 13 آذار 1953، ص4؛ **مخالب الاستعمار البريطاني**، ص14.

(3) العقاد، **"تطبيق على النزاع حول واحات البريمي"**، مجلة الخليج والجزيرة العربية، ع (43)، ص143.

(4) العقاد، **"تطبيق على النزاع حول واحات البريمي"**، مجلة الخليج والجزيرة العربية، ع (43)، ص144.

(5) سعيد، **الخليج العربي**، ص151.

يقرها العرف الدولي، لعلمها أن تلك الأعمال لا مبرر لها[1].

ونتيجة لمقاومة السلطات البريطانية في الخليج، وفرضها الحصار على تلك القوة العسكرية السعودية، فتح باب المفاوضات من جديد، وتم توقيع اتفاقية بين الحكومة السعودية والحكومة البريطانية من أجل تخفيف حدة الخلاف، وطالبت الحكومة السعودية بأجراء الاستفتاء الشعبي من قبل الأهالي، وذلك لتقرير مصير الواحة، إلا أن بريطانيا اقترحت التحكيم الدولي، الذي توصلوا من خلاله إلى رفع القضية إلى التحكيم اللامتحيز[2]، من جانب محكمة دولية في 30 تموز عام 1954، في صباح يوم الجمعة تمام الساعة الرابعة والثلث، وقع عليه الأمير فيصل وزير الخارجية، ومستر بلهام السفير البريطاني في جدة[3]. وكان يأمل السفير السعودي الشيخ حافظ وهبة أن يؤدي توقيع اتفاقية التحكيم حول قضية البريمي؛ إلى تحسن العلاقات بين الحكومتين، "وهو ينتظر توقيع الاتفاقية في جدة"[4].

وقد أدت الإجراءات ما بين الطرفين للاعتراف بأحقية الحكومة السعودية في هذه المنطقة، بعد أن كانت بريطانيا تصر على أنه لا أحقية بأن يكون للسعودية قوات في واحة البريمي[5]. وكانت قد تقدمت الحكومة البريطانية إلى الحكومة السعودية باقتراح إحالة القضية إلى إلى التحكيم، بعد أن توسعت المناطق الحدودية المتنازع عليها[6].

ردت الحكومة السعودية على هذا الاقتراع بأنه لا حاجة للتحكيم في هذه القضية، ولا يستحق الأمر التحقق من ولاء سكان هذه المنطقة للسعوديين؛ فجميع الناس في تلك المنطقة يدينون

---

(1) البلاد السعودية، ع (1581)، 27 حزيران 1954، ص1.

A.B, Vol. 20, p. p.372-373, [FO 1016/408], Foreingn Office to the Saudi Arabian Embassy, London, 27 May 1955. Lieutenant-Colonel E F Johnson, Officer Commanding, Trucial Oman Levies to Political Agent, Trucial Coast, Dubai, 30 June 1955.

(2) انظر ملحق الاتفاقية رقم (5)، ص138.

(3) أم القرى، ع (1526)، 6 آب 1954، ص7؛ بيربي، **جزيرة العرب**، ص222؛ كيلي، **الحدود الشرقية**، ص36-37؛ رضوان، **منازعات الحدود**، ص145.

(4) البلاد السعودية، ع (1601)، 20 تموز 1954م، ص1.

A.B, Vol. 20, p.86, [FO 1016/317], Mr L A C Fry, Foreign Office to Mr A S Helaissi, Charge d Affaires, Saudi Arabian Embassy, London, 16 July 1954.

(5) كيلي، **الحدود الشرقية**، ص264.

(6) **المرجع نفسه**، ص258.

بالولاء للحكومة السعودية، وبيّن الملك سعود لرئيس الوزراء البريطاني؛ أن ما تملكه الحكومة السعودية من قوات في البريمي لا يتجاوز أربعين نفراً ، بينما الحكومة البريطانية جمعت أضعاف مضاعفة من الجند والعتاد في المنطقة(1). وجاء في مذكرة في أيلول عام 1954 بأن جميع سكان عُمان يعلنون الولاء لآل سعود، بدوافع قومية عربية، وحافز الولاء الديني(2)، وقدمت بريطانيا أدلتها، وكان من بين أدلتها التي قدمتها نيابة عن أبو ظبي إلى هيئة التحكيم، أن قبيلة بني ياس تنتشر في منطقة النزاع،علماً أن هذه القبيلة هي القبيلة الأساسية في أبو ظبي، التي ينتمي إليها الحكام من أسرة آل نهيان، ولكن الحكومة السعودية لم تنكر هذه الحقيقة، وذكرت أن مَنْ يسكن منطقة النزاع هم فرع من بني ياس يسمون المزاريع(3).

وتشكلت هيئة تحكيم في منتصف أيلول عام 1955، من ثلاثة ممثلين: سعودي وبريطاني وثالث محايد، اقترح أن يكون من الولايات المتحدة، باعتبارها صديقة للطرفين، على أن تقوم هذه الهيئة بزيارة للمنطقة لتحدد من خلالها طريقة يمكن استفتاء الأهالي(4)، ورغم الشكوى السعودية، إلا أن بريطانيا لم تولها اهتماماً ، ولم يكن لها أي تدابير بل كان موقفها صامتاً ، وقد تحركت بعد عدة أشهر، بإرسالها كتاباً للحكومة السعودية اقترح فيه التحكيم على أسس معينة منها:-

أ- يطلب من هيئة التحكيم الآتي:

1- تقرير الحدود المشتركة بين الحكومة السعودية و أبو ظبي.

2- تقرر السيادة على منطقة البريمي (دائرة نصف قطرها 20 كيلو مترا حول قرية البريمي).

ب- الاستعداد التام للموافقة على ما يلي:

1- سحب قوات الأمير تركي بن عطيشان من البريمي إلى أرض سعودية غير متنازع عليها، مع الاستعاضة عنها بقوة أمنية صغيرة يساهم الطرفان في تشكيلها تعادل خمسة عشر رجلا من كل طرف، من أجل الحفاظ على السلام والأمن بين القبائل، مع عدم تدخلها في الشؤون الداخلية للقبائل.

---

(1) **موسوعة الخليج العربي**، ص275.

(2) **THE BURAIMI MEMORIALS 1955**, Vol. 2, p.133, Declaration by Notables of the Buraimi Region, Annex 59.؛ كيلي، **الحدود الشرقية**، ص258-259.

(3) العقاد، **"تطبيق على النزاع حول واحات البريمي"**، مجلة الخليج والجزيرة العربية، ع (43)، ص148.

(4) السيار، **التاريخ السياسي**، ص110-111.

2- انسحاب هذه القوات إلى مناطق غير متنازع عليها.

3- لا يجوز إدخال أي قوة إضافية إلى منطقة البريمي من كلا الطرفين باستثناء أعضاء التحكيم.

4- عدم قيام أي أعمال تنقيب نفطية في منطقة البريمي أثناء فترة التحكيم.[1]

عارضت الحكومة السعودية هذه المقترحات؛ فجرت مفاوضات في الرياض في أيلول عام 1954، انتهت بالوصول إلى الاتفاق على الأسس السابقة، وكأن السعودية أرادت أن تكون سيدة الموقف من خلال مطالبتها بإدخال أراضي: بني نعيم، والظواهر، وآل بو شامس، وبني كعب، وبني قتب؛ إضافة إلى أراضي أي قبائل أخرى، واقعة ضمن مناطق بالنسبة لها، ومطالبتهم أن يكون مجال ادعائهم في البريمي على شكل دائرة مركزها الواحة، يصل نصف قطرها أكثر من خمسين كيلومترا، لكنه عدل فيما بعد ليصبح خمسة وعشرين كيلومتراً ، والسعي إلى التوصل لحل وسط من خلال إيجاد منطقة محايدة، تفصل المناطق التي تعمل فيها الشركات النفطية في ساحل عُمان وفي السعودية عن بعضها، وعدم السماح لأية عملية تنقيب نفطية في المنطقة المحايدة[2].

تألف الاتفاق الجديد، من مقدمة وعشرين مادة[3]، وتشكيل لجنة دولية تكونت من عضو سعودي وعضو بريطاني وثلاثة أعضاء محايدين، وتم اختيار الأعضاء الخمسة على النحو الآتي:

أ- تم تعيين عضو واحد لكل طرف في الهيئة، ومن يتعذر عليه تعيين العضو من أحد الطرفين خلال مدة 60 يوما من نفاذ الاتفاقية، يحق للطرف الآخر أن يطلب من رئيس محكمة العدل الدولية أن يعين عضواً لهم.

ب- تم اختيار الأعضاء الثلاثة المتبقين، بشرط عدم تبعيته لأي طرف من الطرفين، من بين مهماتهم اختيار أحد هؤلاء الثلاثة رئيسا للهيئة، وفي حال عدم استكمال تشكيل الهيئة، ولم يعين الرئيس خلال مدة 90 يوماً من تاريخ تعيين الطرف الأخير لعضوها استنادا للفقرة (أ)، بعد ذلك يجوز لأي من الطرفين الطلب من رئيس محكمة العدل الدولية بإجراء

---

(1) نقلا عن **موسوعة الخليج العربي**، ص275؛ كيلي، **الحدود الشرقية**، ص269؛ سعيد، **الخليج العربي**، ص151؛ **A.B**, Vol. 20, p.659, [FO 1016/418], New Breach of Buraimi Pact, "The Times", 14 September 1955.

(2) كيلي، **الحدود الشرقية**، ص265-266؛ سعيد، **الخليج العربي**، ص152.

(3) سعيد، **الخليج العربي**، ص275؛ كيلي، **الحدود الشرقية**، ص270.

اللازم في التعيين.

ج- في حال حدوث أي طارئ كحدوث وفاة لأحد أعضاء الهيئة أو استقالته أو العجز عن العمل قبل صدور حكم الهيئة، تشكل جلسات لتعيين الأول.

يجوز الطلب من نائب رئيس المحكمة القيام بإجراءات لازمة، في حال أن رئيس محكمة العدل الدولية مواطن لأحد الطرفين أو ممنوع من قيامه بالعمل الوارد في الفقرة (أ و ب)، وأي قرار يكون ملزماً للفريقين.

وجاء في المادة الثانية، "ما يطلب أن يقر من الهيئة":

أ- تحدد موقع الحدود المشتركة بين السعودية وأبو ظبي وفقا للخط الذي طالبت به الحكومة السعودية عام 1949، وما طالبت به بريطانيا باسم أبو ظبي في مؤتمر الدمام عام 1952.

ب- السيادة تكون لمنطقة مركزها قرية البريمي، يمر محيطها عند تلاقي خط العرض 24 درجة و25دقيقة شمالاً مع خط الطول 55 درجة و36دقيقة شرقاً .

وورد في المادة الثالثة:أن لكلا الطرفين وكيلاً مسؤولاً عن الإجراءات أمام الهيئة، يجوز له أن يتخذ من يعاونه من مستشارين وموظفين.[1]

كما تضمن الاتفاق؛ للهيئة الأحقية في سماع أي شهود، أو إجراء أي تحريات، أو زيارة للمناطق المتنازع عليها، على أن تكون قرارات هذه الهيئة نهائية وملزمة للطرفين دون استثناء أو استئناف[2]. وتركز الخلاف حول قضيتين في أمر التحكيم، وهما الأول: معرفة المناطق التي يقر التحكيم السيادة عليها، والثانية: تتعلق بماهية الأنشطة المسموح بها في منطقة النزاع أثناء التحكيم[3].

وبناءً على ما سبق، فقد استعدت بريطانيا لسحب مراكز القوات في ساحل عُمان في المناطق المتنازع عليها، مقابل سحب الأمير تركي بن عطيشان قواته من البريمي إلى الأراضي السعودية، وأصبح اتفاق التحكيم ساري المفعول؛ وذلك بعد التوقيع عليه في جدة في الثلاثين من تموز عام 1954، الذي نصّ على ما يلي:

---

(1) سعيد، **الخليج العربي**، ص155-156؛ بيربي، **جزيرة العرب**، ص223.

(2) كيلي، **الحدود الشرقية**، 268.

(3) كيلي، **الحدود الشرقية** ، ص265.

1- أن تتكون هيئة التحكيم من خمسة أعضاء، وتختار كل من العربية السعودية، وبريطانيا العضو الذي يمثلها، وعلى الثلاثة الآخرين اختيار رئيس للهيئة.

أ- تحديد موقع الحدود المشتركة بين العربية السعودية وأبو ظبي بالاعتماد على الخط المطالب فيه عام 1949، والخط المقدم نيابة عن أبو ظبي في عام 1952.

ب- تقر السيادة في المنطقة (قرية البريمي)، الموجودة على خط عرض 24 درجة و39 دقيقة شرقا (نهاية الخط المطالب فيه في عام 1949 من قبل السعودية).

وكانت هنالك كثير من الأمور، لا بد من أن تؤخذ بعين الاعتبار، من أجل الوصول إلى قرارات صحيحة وتحقيق المساواة وبلوغ الحقائق، ومنها:-

1- الحقائق التاريخية التي لها علاقة بالحاكم وأسلافه وحقوقهم.

2- الولاءات التقليدية.

3- التنظيم القبلي، وطبيعة معيشة السكان.

4- الصلاحيات الممارسة، والأنشطة في المنطقة.[1]

وتضمن الاتفاق بأن "يقدم كلا الفريقين خلال فترة زمنية مدتها ستة أشهر من بعد توقيع الاتفاقية مذكرتين، يبين كل طرف فيها مطالبه بالنسبة إلى الأراضي، والحدود المتنازع عليها، ومن حق أي طرف أن يرد على مذكرة الأخر خلال ستة أشهر أخرى"[2]. وعقدت أولى جلسات اللجنة في مدينة نيس في 22 كانون الثاني 1955، وتألفت هيئة التحكيم من الدكتور شارل دي فيشير (Dr Charles de Visscher) المحامي البلجيكي وقاضي محكمة لاهاي الدولية سابقا ولعتبر رئيساً ؛ إضافة إلى عضوين هما: الدكتور محمود حسن الباكستاني والدكتور ايرنست ديهيجو (Ernest Dhigo)الكوبي، ومثّل الشيخ يوسف ياسين نائب وزير الخارجية السعودية الحكومة السعودية، ومثل بريطانيا السير ريدر بولارد (Sir Reader Bullard) [3] الوزير البريطاني السابق في جدة، باعتباره ممثل لمسقط وأبو ظبي، وترافع عن دعوى كل من الطرفين محامون؛ عن الجانب السعودي، عبد الرحمن عزام الأمين العام الأسبق لجامعة الدول العربية،

---

(1) **المرجع نفسه**، ص266-267.

(2) **المرجع نفسه**، ص268.

(3) ريدر بولارد (Sir Reader Bullard): الوزير المفوض البريطاني لدى المملكة. وله خبرة بالأمور العربية، عمل في العراق ثم عين وكيلاً للقنصل البريطاني في جدة، وإن أهم صفة أثارت اهتمام الملك عبد العزيز فيه كانت حكمته السياسية التي نمت مع اتساع مسؤولياته، حتى أصبحت قادرة على مواجهة أي موقف. انظر: **موسوعة تاريخ الملك عبد العزيز الدبلوماسية**، ص538.

وعن الجانب البريطاني السير هارتلي شو كرس (Hartley Shawcross)[1].

وبقيت الاجتماعات مع استمرار تبادل الاتهامات بين الحكومتين: البريطانية والسعودية، بعد أن طلب من الفريقين المتنازعين التوقف عن أي عمل في منطقة النزاع[2]، وعقد الاجتماع الثاني لهيئة التحكيم بتاريخ 8 أيلول عام 1955 في جنيف، لكن الأوضاع وصفتبأنها متوترة دائماً ، حيث كان كلا الطرفين يتبادلان الاتهامات ثم الرد عليها[3]، ومن التهم التي وجهت لكل من الطرفين، اتهام السعوديين لبريطانيا بتجويع سكان الواحات بفرض حصار عليهم[4]، وبررت هذه الأعمال بأن هذه القوات الوطنية بقيادة ضباط بريطانيين، لجأت إلى تشديد الحصار؛ لمنع تهريب ودخول الأموال والذهب إلى البريمي من أجل الرشوة[5]. واتهمت بريطانيا بالمقابل الحكومة السعودية؛ بأنها اشترت شيخ منطقة البريمي، ودفعت له مبلغاً ضخماً قدره أربعمائة مليون روبية؛ فانحاز إلى الجانب السعودي[6].

وقد شمل التحكيم مناطق في أبو ظبي ومسقط، بالرغم من عدم إدراجها في ادعاءات عام

---

(1) أم القرى، ع (1587)، 21 تشرين الأول 1955، ص6؛ **موسوعة الخليج العربي**، ص275. كيلي، **الحدود الشرقية**، ص270؛ بيربي، **جزيرة العرب**، ص223؛ سعيد، **الخليج العربي**، ص157؛ Phillips, **Oman a History**, p.172; Albaharna, Husain, **The Legal Status of the Arabian Gulf States**, Manchester University Press, Oxford, 1968, p.204. وسيشار إليه فيما بعد: Albahama, the Legal Status.

A.B, Vol. 20, p.326, [FO 1016/407], Report on discussion held at Riyadh with the Saudi Arabian Government from 9-12 Appril by Mr B A B Burrows submitted to the Rt Hon Harold MacMillan, 16 April 1955 .

(2) السيار، **التاريخ السياسي**، ص111؛ **موسوعة الخليج العربي**، ص275؛ بيربي، **جزيرة العرب**، ص223؛ سعيد، **الخليج العربي**، ص157؛ Marlowe, John, **the Persian Gulf in the Twentietieth Century**, London, 1962, p. 178. وسيشارإليه فيما بعد : Marlowe, **the Persian Gulf**.

A.B, Vol. 20, p.670, [FO 1016/418], Saudi Reply to Britain, "The Times", 10 October 1955.

(3) **موسوعة الخليج العربي**، ص275؛ بيربي، **جزيرة العرب**، ص223؛ سعيد، **الخليج العربي**، ص157.

(4) انظر ملحق البلاغ رقم(5)، الذي أرسل إلى جلالة الملك والرد عليه، ص138.

(5) **موسوعة الخليج العربي**، ص275-276؛ بيربي، **جزيرة العرب**، ص223-224؛ سعيد، **الخليج العربي**، ص157.

(6) أم القرى، ع (1587)، 21 تشرين الأول 1955، ص6.

Albahama, **the Legal Status,** p.204.

A.B, Vol. 20, p.469, [FO 11016/410], Extract from "Hudustan Times", undated.

1949، بعد محاولة السعودية توسيع مجال التحكيم، وقد توصل الطرفان المتفاوضان إلى عهد مؤقت في البريمي في تشرين الأول عام 1955، الذي دعا إلى انسحاب متبادل للقوات العسكرية مع الإبقاء على قوة بوليسية صغيرة لكلا الجانبين؛ من أجل الحفاظ على الأمن طوال فترة التحكيم، وخرج ابن عطيشان من حماسا دون تمكنه من استمالة صقر بن سلطان شيخ بني نعيم إلى جانب السعوديين، وقد ترك هناك تنظيماً سرياً ليكون عيناً للسعوديين، ومن قادة هذا التنظيم شيخ البدو من آل بو شامس في حماسا، وأكبر أعوان ابن عطيشان محمد بن صالح عبد الكريم العجمي، وقائد الوحدة الأمنية السعودية عبد الله بن نامي، وعبد الله القريشي كاتب وحدة الشرطة. ومن ناحية السعودية، فقد ادعت أمام المحكمة بأن البريطانيين مارسوا الإرهاب وأساءوا معاملة القبائل، وفرقوها حتى أنهم تمادوا في ذلك بأن هاجموا القبائل بالطائرات والأسلحة الميكانيكية، كل ذلك لبسط نفوذهم في المنطقة؛ وإضافة إلى ذلك الادعاء، قيام البريطانيين برشوة الشيوخ وإعاقتهم لسير المواصلات[1]. و تقدمت الحكومة السعودية بشكوى على دخول سيارات التموين البريطانية، دون إبلاغ قائد الشرطة السعودية ونقلها السلاح إلى المنطقة، إضافة إلى تصرف الشيخ زايد وتحركاته، "الذي يحق له مواصلة إدارته لقرى أبو ظبي في واحة البريمي"، مع العلم أن بريطانيا على معرفة تامة بما قامت به السعودية من رشوات ودعم من الأسلحة في البريمي، وغيرها من التصرفات غير المشروعة، إلا أنه لا يتوفر لديها الأدلة الكافية من أجل محاجتهم أمام هيئة التحكيم[2].

فشل التحكيم :

احتجت الحكومة البريطانية على زيادة عدد قوة الامن السعودية الموجودة في البريمي؛ إذ وصل عددها إلى تسعة عشر رجلاً ، ومن المفروض أن تكون خمسة عشر رجلاً ، ولم ترد الحكومة السعودية رداً مرضياً على هذه الشكوى، حتى أن القوة الأمنية بقيت تزداد؛ فكان رد الحكومة السعودية على شكوى الحكومة البريطانية بشكوى مضادة، احتجت على اعتقال سبعة من بدو بني كعب،تمّ القبض عليهم وبحوزتهم تصاريح (وثائق سفر تصفهم بأنهم من رعايا الدولة السعودية، كانت قد قدمتها لهم السعودية بالتعاون مع شيخ بني كعب عبيد بن جمعة أحد مناصري

---

(1) أم القرى، ع (1587)، 21 تشرين الأول 1955، ص6.

A.B, Vol. 20, pp. 87-88, [FO 1016/317], Extract from "Bilad-al-saudiya", 4 July 1954.

(2) كيلي، **الحدود الشرقية**، ص299.

تركي بن عطيشان وموالي للحكومة السعودية وهو غير مشروع)[1]. وتقدمت حكومة العربية السعودية بمذكرة في عام 1955 تكونت من ثلاثة مجلدات؛ المجلد الأول: يحوي النص، والمجلد الثاني: يحتوي على الملاحق والذيول والخرائط، والمجلد الثالث: يحوي السجلات الضريبية لمنطقة الإحساء، وقد ورد في النص أنه تم المطالبة بالمناطق المتنازع عليها من الحكومة السعودية بالاستناد إلى الأسس الآتية:-

1- القبائل المقيمة في هذه المناطق ولاؤها للسعودية.
2- الانتظام في جمع الزكاة من القبائل المقيمة في المناطق وهذا دليل على نشاط السعودية في جمعها للزكاة.
3- الاحتلال السابق لهذه المناطق من قبل السعودية أعطاها الأحقية التاريخية في تملكها.[2]

أما أنواع البيانات التي قدمتها الحكومة السعودية فهي:-

1- بيانات صادرة عن أمير الإحساء ومساعديه عن جمع الضرائب وكيفية ممارسة السلطات القضائية.
2- الإعانات المقدمة لشيوخ القبائل وأفرادها، وهي على نوعين: أولهما، حصل عليها تركي بن عطيشان في خريف عام 1952، والثانية في وقت لاحق معظمها في شهري نيسان وحزيران عام 1955.

وفي 16 أيلول 1955 استقال العضو البريطاني في هيئة التحكيم السير ريدر بولارد معللاً ذلك بأن الهيئة باعتقاده؛ لم تعد قادرة على الوصول لنتيجة قانونية أو جماعية أمام القضايا المعقدة والمعروضة أمام الهيئة، كذلك تصرف الشيخ يوسف ياسين، ليس كعضو غير متحيز في الهيئة، بل هو ممثل للحكومة السعودية في الهيئة، توضح ذلك عند مقابلة القريشي أمام الهيئة، باعتراف يوسف ياسين؛ بأنه الوزير المسؤول في الحكومة السعودية عن شؤون البريمي؛ لذلك يتحمل المسؤولية الكاملة عن تصرفات القريشي[3]، وبعدها بوقت قصير، أدرك الدكتور شارل دي فيشر رئيس المحكمة، أن المحكمة لم تعد في وضع يسمح لها بالوصول إلى حل جماعي أو قانوني؛

---

(1) **المرجع نفسه**، ص274-275.

(2) **المرجع نفسه**، ص317-318.

(3) **A.B**, Vol. 20, p.662, [FO 1016/418], Breakdown of Arbitration over Buraimi, "The Times", 17 September 1955. كيلي، **الحدود الشرقية**، ص310-311؛ بيربي، **جزيرة العرب**، ص224.

فلذلك تقدم بالاستقالة، ورافقه فيها العضوان الكوبي والبريطاني[1].

حاول البريطانيون التستر على تصرفاتهم؛ فأشاعوا بأن الحكومة السعودية اشترت الشيخ حصين بن سلطان شيخ البريمي؛ فأصبح إلى جانبهم، إضافة إلى تماديهم في الواحة، وزيادة تعداد رجال الشرطة عن 15رجلاً كما هو متفق عليه إلى 21رجلاً دون مبرر[2]، وجاء في بيان أصدرته وزارة الخارجية البريطانية في الرابع من تشرين الأول عام 1955، في جنيف، تضمن الانتهاكات السعودية لاتفاق التحكيم، وأن جميع المحاولات للعبث بالهيئة من دون علم رئيسها هي من السعوديين[3]، كما كشف هذا البيان الطويل تفاصيل الجلسات التي كانت قد عقدت من قبل، وذكر فيه أن الحكومة السعودية دفعت مبالغ هائلة لبعض زعماء القبائل لكسبهم إلى جانبها، وأن الشيخ زايد شقيق شيخ أبو ظبي، قبض مبلغاً قدره ثلاثون مليون جنيه إسترليني من الحكومة السعودية، وقد أدلى بهذه الشهادة أمام المحكمة[4].

ردت السفارة السعودية على هذا البيان، ببيان آخر نشرته في التاسع من تشرين الأول عام 1955، نفت فيه البيان الكاذب وما ورد فيه من اتهامات، وأعلنت أن جلسات محكمة التحكيم كانت سرية لا يجوز نشر مجرياتها، واكتفت باتهام بريطانيا بأن انسحابها، جاء بعد أن عرفت، وثبت لها، أن القرار لن يكون لصالحها[5].

وادعت الحكومة السعودية بأن الحكومة البريطانية هي من أمرت بولارد بالاستقالة، والحقيقة في استقالة بولارد نه وجد نفسه عاجزاً عن مواصلة العمل؛ وذلك لوجود قضايا معقده[6]. ويبدو أن استقالة السير ريدر بولارد هو قرار بريطاني؛ لإحباط القرار الذي كان من الممكن أن يصدر عن هيئة التحكيم حول قضية الحدود كلها، عندها شعرت بريطانيا أن الأمور ليست في صالحها،

---

(1) فيليبس، **تاريخ عُمان**، ص177؛ كيلي، **الحدود الشرقية**، ص311؛ بيربي، **جزيرة العرب**، ص224.

(2) **موسوعة الخليج العربي**، ص276؛ سعيد، **الخليج العربي**، ص158؛ أم القرى، ع (1587)، 21 تشرين الأول 1955، ص6.

(3) كيلي، **الحدود الشرقية**، ص312.

(4) **A.B**, Vol. 20, p.667, [FO1016/418], Trickery Exposed, "The Times"؛ بيربي، **جزيرة العرب**، ص225؛ **موسوعة الخليج العربي**، ص276؛ سعيد، **الخليج العربي**، ص158.

(5) **A.B**, Vol. 20, p.665, [FO 1016/418], Record of conversation between Mr Shuckburgh and the Saudi Arabian Ambassador, 6 October 1955.؛ البلاد السعودية، ع (1966)، 19 تشرين الأول 1955، ص1؛ بيربي، **جزيرة العرب**، ص225؛ **موسوعة الخليج العربي**، ص276؛ سعيد، **الخليج العربي**، ص158.

(6) كيلي، **الحدود الشرقية**، ص312.

إضافة لذلك أصدر الوفد السعودي في الأمم المتحدة في 26 تشرين الأول عام 1955 بياناً، طلبت من الممثل البريطاني في الهيئة الاستقالة؛ لعرقلة أعمال الهيئة، وإفشال التسوية السلمية للنزاع، وهي خطوة متعمدة، ومدروسة لتحويل القضية إلى صراع مسلح بدل من الحل السلمي.

وذكر الملك سعود، في حديث صحفي له؛ أن واحة البريمي جزء لا يتجزأ من المملكة العربية السعودية، وأنه قِبَلَ التحكيم؛ بسبب التدخل الودي من قبل الولايات المتحدة الأمريكية[1]، وأكدت حكومة المملكة العربية السعودية على رغبتها الجادة في استمرار التحكيم، الذي اقترحته في الأصل الحكومة البريطانية، وقبلته حكومة المملكة العربية السعودية؛ لتصفية الخلاف وتحسين العلاقات بشتى وسائل التفاهم؛ وبسبب قوة موقفها[2].

دفع طول الزيارة التي قام بها العضو الباكستاني الدكتور محمود حسن في لجنة التحكيم؛ وذلك من أجل الحج فقط، إلى أن تشك بريطانيا في محاولة الجانب السعودي استمالة عضو التحكيم لجانبها؛ وذلك للتاثير عليه في القضية المثارة، مما دفع العضو الباكستاني إلى التهديد بالانسحاب من لجنة التحكيم، في حال شك أي عضو أن ذهابة إلى مكة لغايات أخرى[3]، وصرح الملك سعود إلى صحيفة تايمز أوف انديا (Times of India)؛ بأن انسحاب بريطانيا من التحكيم دون سابق إنذار جاء؛ لأنها وجدت قضيتها خاسرة[4]، فليس من عجب رفض بريطانيا للعودة إلى التحكيم، لعلمها أن الحجج والبراهين التي قدمتها الحكومة السعودية، تثبيت لموقفها أمام الهيئة، تدحض كل الإدعاءات البريطانية، والغريب أن بريطانيا نقضت التحكيم وهي التيمَنْ اقترحته، وعند وضع ميثاق التحكيم، طلبت الحكومة السعودية وضع نص يمنع انسحاب أحد الأطراف من التحكيم، كان رد السفير البريطاني بأن بريطانيا لم تعهد وجود مثل هذا النص في اتفاقيات التحكيم، التي كانت قد عقدتها من قبل مع دول أخرى؛ "فالالتزام بالتحكيم أمر بديهي لا

---

(1)، [FO 1016/418], Saudi Arabian Embassy statement as published in, "Gomhouria", 11 October 1955. A.B, Vol. 20, p.672 ؛ كيلي، **الحدود الشرقية**، ص315-316.

(2) **A.B**, Vol. 20, p.663, [FO 1016/418], Translation of note from Saudi Ministry for Foreign Affairs to the British Embassy, Jedda, 2 October 1955.؛ البلاد السعودية، ع (1966)، 19 تشرين الأول 1955، ص1.

(3) **A.B**, Vol. 20, p.659, [FO 1016/418], New Breach of Buraimi Pact, "The Time", 12 September 1955.؛ بيربي، **جزيرة العرب**، ص224.

(4) البلاد السعودية، ع (2022)، 13 أيلول 1955، ص1.

يحتاج إلى نص وهذا الأمر إن تم فإنه يمس شرف بريطانيا"[1].

وصرحت شخصية سعودية مسؤولة حول قضية البريمي، بعد استقالة العضو البريطاني من هيئة التحكيم الدولية، أعربت في تصريحها عن أسف الحكومة السعودية عن استقالة السير ريدر بولارد من منصبة لحظة ما أوشكت الهيئة النطق بقرارها، بعد عقد ست جلسات، وبيّنت رغبة الحكومة السعودية في أن تبادر الحكومة البريطانية تعيين عضو جديد في أسرع وقت؛ لاستئناف عمل الهيئة والالتزام بقرارات الهيئة[2]. فيما رأى المراسلون الصحفيون في لندن؛ بأنه من غير المحتمل تعيين عضو بريطاني جديد في هيئة التحكيم، في الوقت الذي لا يزال يوسف ياسين عضواً فيها[3].

برر مسؤول سعودي موقف الشيخ يوسف ياسين، في جلسات هيئة التحكيم؛ "بأنة لا غبار عليه ولو أنه في تصرفه شيء يضر مجريات التحكيم، لكان هنالك موقف لرئيس هيئة التحكيم، فليس من حق بريطانيا أن تشل حركة المحكمة بقرار الانسحاب"[4]. وفي تشرين الأول عام 1955، بعد توقف جلسات هيئة التحكيم، قام سلطان عُمان، وشيخ أبو ظبي بالتنسيق مع قوات ساحل عُمان باحتلال البريمي، وقال السلطان أن الإدارة الآن بيد مندوبين له[5].

أدى فشل مشروع التحكيم، إلى قيام البريطانيون بحملة عسكرية يوم الأربعاء 26 تشرين الأول عام 1955، على المركز الأمني السعودي في المنطقة وفية 15 شرطيا، وقد كان الأغلبية منهم نائمون، لكنهم قاوموا مقاومة بسيطة؛ فجرح القائد في رجله وقتل جندي سعودي عند محاولته تخطي دائرة الحصار، وتمكنوا من السيطرة على المنطقة، بالرغم من مقاومة السكان المحليين الغارة التي تعرضوا لها، ونقل البريطانيون بسياراتهم ما بقي على قيد الحياة من تلك القوة إلى أبو ظبي، ومن ثم اركبوهم بارجة بريطانية أقلتهم إلى البحرين[6].

ظهرت حقائق عن مأساة احتلال البريمي، مفادها بأن القوات التي هاجمت حماسا وحدها

---

(1) البلاد السعودية، ع (2023)، 14 أيلول 1955، ص1؛ أم القرى، ع (1595)، 16 كانون أول 1955، ص6.

(2) أم القرى، ع (1583)، 23 أيلول 1955، ص1.

(3) قاسم، **تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر**، م4، ص214.

(4) أم القرى، ع (1584)، 30 أيلول 1955، ص1.

(5) فيليبس، **تاريخ عُمان**، ص177.

(6) سعيد، **الخليج العربي**، ص159؛ أم القرى، ع (1589)، 4 تشرين الثاني 1955، ص1.

غدراً دون سابق انذار، تزيد على خمسة آلاف جندي،فيهم عدد قليل جداً من العرب خصوصا من خدم السلطان، والباقون جنود بريطانيون مسلحون بالأسلحة الثقيلة والخفيفة، تساعدهم ست طائرات قذفت المنطقة بالقنابل، وقد احتلت هذه القوات بيت الأمير تركي بن عطيشان، ونهبوا ما فيه، ونهبوا بيوت المشايخ، وجعلوا مراكزهم في بيت ابن عطيشان وبيت كاتبه عقيل، وبيت الشيخ راشد بن حمد، واحتلوا قصر الشيخ صقر بن سلطان، وجعلوا منه نقطة عسكرية، وعمدوا إلى جمع كل أسلحة سكان المنطقة عدا الخناجر[1].

وكتب مصدر سعودي مطلع على تفاصيل مراحل التحكيم في قضية البريمي، رسالة بيّن فيها الأطماع الاستعمارية التي تسعى إليها بريطانيا، من تحالفها مع أبو ظبي وعُمان، وكشف عن مساعي بريطانيا من لجوئها للتحكيم من خلال أساليبها الملتوية، والتلاعب في التحكيم، لجعل الأمر في صالحها،وجعل الطرفين متساويين على قدم وساق في الانتقال براً ،وجواً في البريمي؛ فذلك لم يرق لها؛ فبدأت ببث الشكاوى علنا ومخالفات مقررات التحكيم. كما أن بريطانيا رفضت الرجوع إلى التحكيم، معيدة ومكررة الادعاءات السابقة التي تقدمت بها أمام هيئة التحكيم؛ للتخلص من نتائج التحكيم التي ليست في صالحها[2]. وهذا مما يدل على عدم رغبتها في حل النزاعات بالطرق السلمية، وهو ليس في مصلحتها في ظل الظروف الحرجة التي كانت تمر بها العلاقات الدولية، مما قد يؤدي إلى تحريك الرأي العام العربي والإسلامي ضدها، ويثير الكراهية لها، وتصرفاتها تلك تزيد من موقف الحكومة السعودية من التمسك بموقفها والدفاع عن الاستقلال[3].

وورد من مصدر موثوق أن أهالي مسقط وأبو ظبي وأهالي المشيخات، التي تعرف بساحل الصلح؛ "يعمهم القلق والخوف من إدخال بريطانيا بعض جنودها للهجوم على البلاد السعودية التي تربطهم معها روابط وثيقة بالدين، والعروبة، والجوار، والمصالح المشتركة"[4]، وأنذرت الحكومة الحكومة السعودية سلطنة مسقط ومشيخة أبو ظبي التي كانت تختفي خلفها بريطانيا؛ فهذه التصرفات ليست في صالحها؛ "فهم يقفون إلى جانب الأجنبي ضد إخوانهم في الإسلام والعروبة،

---

(1) البلاد السعودية، ع (1989)، 4 تشرين الثاني 1955، ص1؛ أم القرى، ع (1590)، 11 تشرين الثاني 1955، ص3.

(2) البلاد السعودية، ع (2008)، 27 تشرين الثاني 1955، ص1.

(3) البلاد السعودية، ع (2013)، 2 كانون أول 1955، ص1.

(4) أم القرى، ع (1589)، 4 تشرين الثاني 1955، ص4.

ولن تعترف بأي امتيازات في تلك المنطقة سواء منحت أو ستمنح في المستقبل لأي جهة ما دامت ليست عن طريقها"[1].

وقد تحلت الحكومة السعودية إثر العدوان البريطاني على واحة البريمي بالصبر، وأعلنت حبها للسلام، وعدم معاملتها بالمثل، بالرغم من إمكاناتها للمواجهة، ولكن الخارجية السعودية أصدرت مذكرة في 28 من تشرين الأول، أبلغتها السفارة البريطانية، جاء فيها:

1- يعتبرهذا الأمر نزاعاً ما بين الحكومة السعودية والحكومة البريطانية التي لها غايات خاصة وليس لها أي نزاع مع سلطان مسقط وشيخ أبو ظبي.
2- رفض ما جاء به من اتهام الحكومة البريطانية للسلطات السعودية بأنها لم تتقيد بشروط اتفاقية التحكيم، بل أن مهمة تلك السلطات هي المحافظة على الأمن.
3- رفض الحكومة السعودية الشديد للاحتلال البريطاني لمنطقة البريمي المتنازع عليها، مع اعتبار ذلك عملاً عدائياً يهدد السلام ويتنافى مع ميثاق الأمم المتحدة، الذي يحث على حل المشاكل بين الدول الأعضاء بالطريق السلمية.
4- رفضها الاتهام الذي وجه إليها، الذي كان لا بد أن يوجه للحكومة البريطانية في إرهابها لسكان المنطقة.
5- عدم قبولها لما تدعيه بريطانيا من أن السعودية ليس لها رغبة في الوصول إلى حل منصف من خلال التحكيم.
6- عدم اعتراف الحكومة السعودية بقرار الحكومة البريطانية بالنسبة للحدود بين أبو ظبي والمملكة العربية السعودية، فهو قرار من طرف واحد لا قيمة له، ويتنافى مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.
7- مطالبة الحكومة السعودية بسحب القوات البريطانية من منطقة النزاع، وإعادة الأمور إلى وضعها الطبيعي، من أجل التفاهم والتوصل إلى حل.[2]

وكان لكلمة عابرة قيلت بين أوساط دبلوماسية في لندن تعبير واضح للاعتداء البريطاني على واحة البريمي هذه الكلمة؛ هي"أنه مرحلة جديدة في النزاع القائم بين شركات النفط البريطانية والأمريكية "، وكأن السر انفضح في أن لها مطامع اقتصادية في هذه المنطقة؛ فالصداقة

---

(1) أم القرى، ع (1589)، 4 تشرين الثاني 1955، ص1.

(2) سعيد، **الخليج العربي**، ص159-161.

البريطانية والأمريكية شيء والنفط شيء آخر[1].

ادعت بريطانيا أن قوات سلطان مسقط وشيخ أبو ظبي هي من احتلت البريمي؛ "كأن هاتين بيدهما شيء، فليس من المعقول قيام قوات عربية بقيادة عربية بمهاجمة أرض سعودية"[2]، كما ذكر أن أعداد اللاجئين من منطقة البريمي في تزايد؛ فرارا من السياسة المتبعة من قبل القوة البريطانية، وذلك من إهانة السكان، فقد عمدت في البداية إلى تحسين العلاقات مع السكان، بتوزيع خمسين روبية على كل شخص يبقى في المنطقة، لكن بسبب إهانة السكان، رفضوا البقاء، عند ذلك فرضت بريطانيا عشرة روبيات جزية على كل من يود الخروج، وكان آخر من وصل إلى السعودية من المنكوبين الشيخ عبد العزيز بن سلطان أحد مشايخ أبو شامي ومعه 46 عائلة لما لقوه من إهانات، وذكر أنه في البداية، كانت قد رفعت الإعلام البريطانية على بيوت المشايخ ومراكز إدارتهم، وبعد أيام وبشكل مفاجئ جعلوا مكانها أعلام سلطان مسقط وشيخ أبو ظبي[3].

وصرح الأمير فيصل في بداية تشرين الثاني عام 1955، ببيان خطير عن الاحتلال البريطاني لمنطقة البريمي، ضمن الأراضي السعودية، بيّن فيه أن هذه المنطقة الصحراوية لم تكن في يوم من الأيام تابعة لمسقط أو لمشيخة أبو ظبي، بل كان ولاؤها لآل سعود منذ قيام حكمهم في نجد، وظلت تأتمر بأمرهم، وتؤدي الزكاة لهم، وتحتكم لهم حتى ظهور النفط فيها، وقد تجاهلها البريطانيون لفقرها، وقلة الفائدة منها، منذ أن دخلوا مسقط وجعلوها تحت حمايتهم، وعندما خيل لهم وجود النفط فيها سعوا جاهدين للسيطرة عليها[4]، واحتجت الحكومة السعودية في تشرين الثاني عام 1955 ضد الذي حصل في واحة البريمي، وقررت سحب سفيرها من لندن، ورفض قبول السفير الجديد، ووقف العلاقات الدبلوماسية بين البلدين[5]. وبعدها ببضعة أشهر، وصلت بعثة من بريطانيا يرأسها مستر باركر مساعد وزير الدولة البريطانية للشؤون الخارجية لكنها فشلت[6]، و رفضت الحكومة السعودية للصيغة التي جاءت بها ترسيم الحدود بين البلدان الأربعة

---

(1) البلاد السعودية، ع (1990)، 6 تشرين الثاني 1955، ص1.

(2) البلاد السعودية، ع (1990)، 6 تشرين الثاني 1955، ص1.

(3) البلاد السعودية، ع (2004)، 22 تشرين الثاني 1955، ص1؛ أم القرى، ع (1592)، 25 تشرين الثاني 1955، ص2.

(4) البلاد السعودية، ع (1989)، 4 تشرين الثاني 1955، ص1.

(5) سعيد، **الخليج العربي**، ص161؛ وهبة، **خمسون عاما**، ص114.

(6) وهبة ، **خمسون عاما**، ص114.

(لسعودية، قطر، أبو ظبي، عُمان)؛ مما أدى إلى توتر العلاقات بين المملكتين إلى حد قطع العلاقات الدبلوماسية، ومنع شحن النفط لها؛ بسبب الاعتداء على مصر من خلال العدوان الثلاثي عليها في 29 تشرين الأول عام 1956، والذي أغلق أي باب كان قد فتح للتفاهم والتقارب ما بين العرب وبريطانيا، إلا أنها استكملت نشاطها في الجزء الجنوبي الشرقي من الجزيرة العربية[1].

وتضامنا مع حكومة القاهرة أصدرت الحكومة السعودية بياناً ، جاء فيه: "بالنظر للاعتداء الصارخ الذي قامت به بريطانيا وفرنسا على مصر، دون مبرر في حال كونها ضحية للاعتداء الإسرائيلي، فإن الحكومة السعودية أصدرت أوامرها إلى الجهات المختصة بمنع شحن وتموين جميع السفن البريطانية، والفرنسية، وأيضا السفن الأخرى التي تتجه بحمولتها إلى هذين البلدين من منتجات النفط السعودي، "كذلك صدر بيان آخر تضمن قطع العلاقات السياسية، جاء فيه:"بناء على الاعتداء المسلح الواقع من حكومتي بريطانيا وفرنسا على مصر في حالة كونها المعتدى عليها من إسرائيل، وبناء على عدم قبول الدولتين المذكورتين قرار هيئة الأمم المتحدة بتوقيف إطلاق النار، وإقرارهما بالاعتداء بدون مبرر فإن حكومة صاحب الجلالة قررت قطع علاقاتها الدبلوماسية مع الحكومتين المذكورتين من تاريخ تبليغه."[2].

تعد خطوة تأميم السويس في نهاية عام 1956، نقطة انطلاق لأحداث كبيرة، وضعت من خلالها نزاعات وقضايا الشرق الأوسط على جانب، لفترة من الزمن، كان من بينها قضية واحة البريمي، التي وجدت نفسها معلقة على أثر هذه الأحداث[3]. فكثير من رأى أن استخدام القوة في مواجهة الاستعمار البريطاني هو الأنسب؛ ومنهم صلاح المختار، إذ دعا إلى منازلة الاستعمار في كل مكان؛ فالكتابات تقف عاجزة أمام مشاهدة العدوان البريطاني[4].

وكان مما أخذ على السعودية، واعتبر حجة عليها الخريطة، التي كانت تستعمل في المدارس السعودية، التي أظهرت أن الحدود الشرقية للبلاد تبدأ عند دوحة السلوى[5] حتى تصل الربع

---

(1) الزركلي، **شبه الجزيرة**، ج4، ص1399؛ النعيمي، **الصراع على الخليج العربي**، ص162؛ كيلي، **الحدود الشرقية**، ص384؛ بيربي، **جزيرة العرب**، ص227؛ سعيد، **الخليج العربي**، ص163؛ وهبة، **خمسون عاما**، ص114.

(2) سعيد، **الخليج العربي**، ص163.

(3) بيربي، **جزيرة العرب**، ص228.

(4) **مخالب الاستعمار البريطاني**، ص34.

(5) دوحة سلوى: هو خليج لا يوجد فيه حركة ملاحية، يقع بين ساحل قطر في الجنوب الغربي وبين ساحل مقاطعة الحسا الممتد إلى الجنوب من جزيرة الزخنوية. انظر، **عُمان والساحل الجنوبي للخليج الفارسي**، =

الخالي[1]،إلى أن تصل إلى الصحراء الكبرى شمالاً على حدود عُمان، ثم الجنوب الغربي لحدود محميات عدن، إلا أن هذه الخريطة سحبت، واختفت عن الأنظار بعد ادعاءات عام 1949.[2]

كما لو رأت الحكومة السعودية بأن لها حقاً في الأراضي التي تطالب بها، ولا منازع لها في هذا الحق، لما اتبعت الأساليب التي استخدمتها بعد عام 1949، من أجل الاستيلاء على هذه المناطق، هذا مما يدل على عدم ثقتها من قوة موقفها.[3]

وعندما تحدد النزاع بين السعودية وأبو ظبي حول واحة البريمي، لم تجد الحكومة السعودية في سجلاتها ما يعود إلى أبعد من عام 1935، مع العلم أن الادعاء بالحق التاريخي التي تطالب فيه يعود إلى عام 1795.[4]

وفي ظل الظروف التي سادت المنطقة؛ من توترات و ثورات، إلا أن فشل إجراءات التحكيم لم تؤثر في نشاطات الحكومة السعودية في البريمي، بل استمرت في دعم الإمام غالب بالأموال وأدخلت طائراتها[5]، وتلقى الإمام غالب بن علي في عام 1957 الدعم من الحكومة السعودية، بعد هزيمته في عام 1955، بعد أن حاول جمع جيش من جديد هو وأخوه طالب. وكانت صفة هذا الدعم، أن تهرب الأسلحة لأواسط عُمان في عام 1957، وإعلان الثورة على السلطان في جبال عُمان؛ إذ لم يستطع الإمام صده فاستعان ببريطانيا؛ فلم تخيب الظن لما لها من أطماع فيها، بحيث استطاعت إخماد الثورة وانسحاب الأخوين غالب وطالب، واتباعهم حرب العصابات في الجبل الأخضر حتى عام 1959. وعندها تمّ القضاء على الثوار من قبل القوات البريطانية وقوات السلطان[6]، إضافة إلى دخول بريطانيا من جديد في الجنوب الشرقي من شبه الجزيرة العربية؛ إذ بدلا من اصلاح خطأ العدوان على مصر، زاد البريطانيون الأمر سوءاً بأن احتلوا خور العديد في صيف عام 1958، وبنوا فيها مراكز يدعون أنها مراكز للشرطة؛ لفض النزاع بين صيادي

=

ص272.

(1) Lenczowski, George, **Oil and State in the Middil East**, Ithaca, New York, 1960, p142. وسيشار إليه فيما بعد : Lenczowski, **Oil and State.**

(2) كيلي، **الحدود الشرقية**، ص226.

(3) كيلي، **الحدود الشرقية**، ص400.

(4) العقاد، **"الإطار التاريخي لمشكلات الحدود العربية"**، مجلة السياسة الدولية، ع (111)، ص173.

(5) **A.B**, Vol.20, p.704,[FO 1016/419], Telegram from Muscat to Bahrain, 16 October 1955.؛ كيلي، **الحدود الشرقية**، ص312.

(6) كيلي، **الحدود الشرقية**، ص385-386.

الأسماك، فغرابة الموقف "أن خور العديد لم يبن فيه بيت منذ أكثر من سبعين عام"، وأغرب من ذلك احتلال المنطقة باسم أبو ظبي لضمها إليها، مع أن شيخها غير قادر على حماية نفسه أولا في بلده ومن ثم أراضيه(1)، كل ذلك أدى إلى عدم تحسن العلاقات البريطانية السعودية، وتسوية النزاع الحدودي(2).

بقيت العلاقات ما بين بريطانيا والسعودية، كما هي عليه إلى أن تقدمت بريطانيا باقتراح استئناف العلاقات الدبلوماسية، إلا أن السعودية رفضت ذلك لتضامنها مع مصر قبل تسوية الأمر بين بريطانيا ومصر(3)، حيث بقي كل شيء موقوفا بين الحكومتين حتى شهر كانون الأول عام 1959، إلى حين توسطت الولايات المتحدة، وعقد اجتماع في نيويورك بين السيد عبد الرحمن عزام وكيل الحكومة السعودية في قضية البريمي، ورئيس الوفد البريطاني لدى الأمم المتحدة والمستر دافيد ادرسبي جور (David Adrisbe geor) وزير الدولة البريطانية للشؤون الخارجية، وقد اجتمعوا لإعادة بحث قضية عام 1955(4)، وبدأت هنالك تحركات ووساطة الأمين الأمين العام السابق للأمم المتحدة المستر داغ همرشولد، الذي أجرى اجتماعات عديدة مع عبد الرحمن عزام، ومع المندوب البريطاني لدى الأمم المتحدة بيرسون ديكسون، واستمع لهما، وعمد إلى وضع قواعد لمشروع تسوية الخلاف بين الطرفين، وهي:

1- العودة إلى إجراء مباحثات رسمية بين الحكومتين.
2- سحب بريطانيا لقواتها من خور العديد التابع للسعودية.
3- في حال عدم التوصل إلى اتفاق من خلال المباحثات، يلجأ الطرفان لحل النزاع من خلال التحكيم الدولي أو استفتاء سكان تلك المناطق(5).

وحرص همرشولد إلى تحقيق مشروع التسوية، وتقرب إلى الأشخاص الذين كان من الممكن مساعدتهم في حل النزاع، وهم: عبد الرحمن عزام وبيرسون ديكسون و المندوب الأمريكي الدائم لدى الأمم المتحدة كابوت لودج (Cabout Loidj)، فقد دعاهم إلى الطعام في منزلة في

---

(1) وهبة ، **خمسون عاما**، ص115.

(2) كيلي، **الحدود الشرقية**، ص386.

(3) كيلي، **الحدود الشرقية**، ص386.

(4) سعيد، **الخليج العربي**، ص163.

(5) الدفاع، القدس، ع (5999)، 7 تشرين الثاني 1955، ص2.

نيويورك يوم 10 نيسان عام 1960؛ لمتابعة البحث من أجل التوفيق بين الطرفين[1].

نتائج الخلاف السعودي البريطاني على واحة البريمي:

بذلت الجهود من قبل بريطانيا والسعودية منذ عام 1955، من أجل الوصول إلى حل متفق عليه لقضية الحدود، إما عن طريق المفاوضات المباشرة، أو عن طريق تدخل الأمين العام للأمم المتحدة، إلا أن هذه الجهود لم تستمر بل تعطلت؛ وذلك لتخفيض طبيعة العلاقات الدبلوماسية بين بريطانيا والسعودية، لمدة 6 سنوات من شهر تشرين الثاني عام 1956 إلى كانون الثاني عام 1963؛ وذلك احتجاجاً من الأخيرة على التدخل العسكري البريطاني الفرنسي في مصر[2]، وخوفاً من تطور الأحداث، وضعت قضية البريمي على رأس قائمة الموضوعات التي "ستناقش من قبل المسؤولين البريطانيين، والأمريكيين"، أثناء زيارة السير انطوني إيدن لواشنطن في شباط 1956، كما طلب السعوديون أنفسهم،خوفاً من تطور الأوضاع، من الرئيس أيزنهاور (Eisenhower) التدخل في قضية البريمي بشكل شخصي، وحاولت الخارجية الأمريكية اقناع بريطانيا بالعودة إلى التحكيم من جديد، إلا أن اجتماعات إيدن وأيزنهاور لم تصل إلى حل مباشر[3].

وفي صيف عام 1957تقدمت الحكومة البريطانية باقتراح مباشر للحكومة السعودية؛ لإعادة العلاقات الدبلوماسية المقطوعة بينهم من جديد، إلا أن الحكومة السعودية رفضت هذا الاقتراح؛ وذلك لتضامنها مع مصر، ولم تقبل ذلك إلا بعد التوصل إلى تسوية للأمر مع مصر، لكنها تخلت عن هذا الشرط فيما بعد، بعد إعلان الأمير فيصل رئيس وزراء السعودية في نيسان عام 1958، استعداد حكومته لإرجاع العلاقات الدبلوماسية مع بريطانيا، ولكن بشرط آخر وهو التوصل إلى حل قضية الحدود من خلال التحكيم، أو الانسحاب من المناطق المتنازع عليها، إلا أن هذا الشرط قوبل بالرفض من قبل وزير خارجية بريطانيا المستر سلوين لويد في 23 نيسان، قائلا: "يتلخص موقفنا في أن المشاكل التي تشبه قضية واحة البريمي يمكن أن تعالج بصورة أفضل، إذا تمكنا من استئناف العلاقات الدبلوماسية بيننا" [4].

---

(1) سعيد، **الخليج العربي**، ص164.

(2) كيلي، **الحدود الشرقية**، ص37-38.

(3) بيربي، **جزيرة العرب**، ص227. Kirk, George, **Contemporary Arab Politics**, Methuen & CO. LTD., London, 1961, p.54.

(4) كيلي، **الحدود الشرقية**، ص386-387.

وقد تحسنت العلاقات البريطانية السعودية في كانون الثاني عام 1963؛ إذ استؤنفت بعد أن كانت منقطعة بينهما بسبب أزمة البريمي، وظروف العدوان الثلاثي على مصر عام 1956، ويعود السبب في تحسن العلاقات قيام ثورة اليمن عام 1962، واتفاق الدولتين بريطانيا والسعودية على مناهضة التدخل المصري في اليمن. ويرى البعض أن السعودية تخلت نوعا ما عن مطالبتها بواحة البريمي؛ بسبب تدفق النفط بكميات كبيرة في أراضيها في الخمسينات، والستينات من القرن الماضي[1]؛ إذ يمكن القول أن للسعودية مطامعاً اقتصادية أكثر منها إرث تاريخي تطالب فيه، كما استجدت كثير من الأمور، التي أدت إلى طوي صفحة النزاع على منطقة البريمي ما بين بريطانيا والسعودية؛ وذلك بظهور حركات التحرر العربية في العراق ثم اليمن[2]. إلا أنه يمكن القول أن المطامع السعودية كانت في طبيعتها تستند إلى الأرث التاريخي باعتبار أن الواحة كانت تابعة للحكومة السعودية؛ فالقبائل في الواحة كانت تدين بالولاء للحكومة السعودية، وكانت تدفع لها الزكاة، مما يعني أن أطماع السعودية لم تكن أطماع أقتصادية في الدرجة الأولى كما ذكر، وأنما تستند إلى المرجعية التاريخية.

وقد استؤنفت العلاقات الدبلوماسية بين بريطانيا والسعودية في شهر كانون الثاني من عام 1963، وعاد السفير السعودي الشيخ حافظ وهبة إلى لندن، بعد أن غادرها في عام 1956، مع بحث قضية البريمي وغيرها من القضايا دون تأخر، وبإشراف الأمين العام للأمم المتحدة[3].

يمكن القول، أن مصطلح أمن الخليج قد برز إلى حيز الوجود منذ الانسحاب البريطاني عام 1971 من منطقة شرق السويس، أي المنطقة الواقعة بين عدن غرباً وسنغافورة شرقاً ، والتي أنهت بريطانيا بموجبه التزاماتها السياسية كافة، والعسكرية، بما في ذلك شؤون الدفاع، والعلاقات الخارجية الواردة في معاهداتها مع إمارات الخليج العربي، التي وقعت منذ القرن التاسع عشر، أو بتعبير آخر إنهاء المعاهدات بين بريطانيا وبين أبو ظبي[4].

كان خبر إعلان الانسحاب البريطاني، مفاجأة لإمارات الخليج العربي، وللقوى الإقليمية الخليجية الأخرى؛ لذلك تباينت المواقف حيال الانسحاب؛ ففي الوقت الذي كانت السعودية

---

(1) السيار، **التاريخ السياسي**، ص112.

(2) النعيمي، **الصراع على الخليج العربي**، ص165.

(3) سعيد، **الخليج العربي**، ص165، .Albahama, **the Legal Status**, p.207

(4) ادريس، محمد سعيد، **النظام الاقليمي للخليج العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، دراسة مقارنة، بيروت، 2000، ص 45 – 47.

والكويت قد بدأتا تنسقان مواقفهما مع إيران، فقد عبرتا عن مساندتهما للانسحاب البريطاني، لاسيما وأن ذلك "سيرفع الحرج عن حكومات هذه البلدان أمام الحركات الوطنية المتنامية"[1]، فيما أصدرت إيران بياناً رسمياً ، عبرت فيه عن موقفها المعارض لارتباط المنطقة ببريطانيا، والمطالبة بما تدعيه من أراضي سلختها بريطانيا عن إيران، ومعارضة تسليمها للعرب [2]، وتأكيدها التمسك بالحقوق الإيرانية في الخليج[3].

أما إمارات الخليج ومنها إمارة (أبو ظبي)، فقد سعت لإقناع بريطانيا بالعدول عن قرار الانسحاب؛ بل وتكفلت بدفع تكاليف القوات البريطانية، وهو ما رفضته الأخيرة، وعدته بأنه "سيجعل رعايا جلالتها كالمرتزقة"' وبادر العراق بإعلانه الدعوة إلى الانسحاب البريطاني والتصدي لأية قوة أجنبية، ورفض سياسة التدخل، ودعا إلى التعاون العربي من أجل حماية عروبة الخليج[4].

وقتترك الانسحاب البريطاني فراغاً سياسياً وعسكرياً، ولكن في الوقت نفسه أخرج منطقة الخليج العربي من آثار الطوق والعزلة، وأبعدها عن التدخلات البريطانية، كما حصل في إمارة أبو ظبي وسلطنة عُمان [5]، وكان من أهم النتائج التي ترتبت على الانسحاب البريطاني، ظهور أربع دول مستقلة، وهي: الكويت التي قد حصلت على استقلالها عن بريطانيا عام 1961، البحرين عام 1971، وقطر عام 1971، والإمارات العربية المتحدة عام 1971، إضافة إلى عُمان[6].

---

(1) التكريتي، برزان، **الصراع الدولي في منطقة الخليج العربي وتأثيره على أقطار الخليج العربي والمحيط الهندي**، الدار العربية، بغداد ، 1982، ص 47.

(2) كانت ايران تدعي أحقيتها في البحرين وفي الجزر العربية الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وابو موسى التي احتلتها عام 1971. لمزيد من المعلومات عن الجزر الثلاث. أنظر : الخريشا، خالد راكان فهاد، **النزاع الايراني الإماراتي حول طنب الصغرى و جزر طنب الكبرى و وأبو موسى**، رسالة ماجستير غير منشورة كلية الآداب، الجامعة الاردنية، عمان، 2005، ص 41 ومابعدها.

(3) العيدروس، محمد حسن، **العلاقات العربية الايرانية 1921 – 1971**، مطبعة ذات السلاسل، الكويت، 1985، ص 367.

(4) محمد، جاسم محمد، **الاستراتيجيات الامنية في منطقة الخليج العربي رؤية عربية**، مركز دراسات الخليج العربي، البصرة، 1983، ص 109 – 110.

(5) العقاد، صلاح، **"نظرية الفراغ والخليج العربي"**، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام، ع (34)، القاهرة، 1973، ص 114.

(6) البستكي، نصرة عبد الله، **أمن الخليج من غزو الكويت الى غزو العراق**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، والنشر، بيروت، 2003، ص 52.

ويبدو واضحاً أن العلاقات بين الدولتين الكبرتين (أمريكا وبريطانيا)، وتلك المتصارعة على النفوذ في منطقة الخليج، هي التي حددت العلاقة بين الدول الخليجية المتنازعة على واحة البريمي، وظلَّ تصعيد وتهدئة الأوضاع في هذه الواحة مرهوناً بهذه المحدّدات حتى انتهاء الوجود البريطاني.

وجدير بالذكر أن عقلية الشركات التجارية،هي التي لعبت دوراً هاماً في ترتيب أمور واحة البريمي، وتقسيم النفوذ فيها وحولها بين الدول العربية المتنازعة عليها، كما ساهم ضعف هذه الدول العربية،وتخلّفها الشامل سياسياً واقتصادياً واجتماعياً ، في تكريس نفوذ هذه الشركات، التي وجدت الفرصة متاحة أمامها للسيطرة على قبائل كبيرة في عددها، متنازعة في مصالحها، لا يملك قادتها نضجاً سياسياً يمنحهم القدرة على اتخاذ القرار المستقل، الذي يقود الموارد المتاحة نحو المزيد من التنمية.

إن مصالح الولايات المتحدة، هي التي حددت مستقبل واحة البريمي، سواء ببقائها مع هذه الدولة أو تلك، ولم تستطع الأمم المتحدة أو محكمة العدل الدولية، أن تفرض رأيها بغض النظر عن الوثائق والأدلة، التي تملكها الدول العربية المختلفة والمتنازعة على الواحة.

الفصل الثالث:

النزاع السعودي العُماني الإماراتي حول واحة البريمي

- تمهيد

أولاً : النزاع السعودي العُماني

ثانياً : النزاع السعودي الإماراتي

تمهيد:

كان اسم البريمي يطلق في الماضي على المنطقة الممتدة إلى ما بعد الواحة مباشرة، وتنازعتها كل من المملكة العربية السعودية وأبو ظبي وعُمان، واعتبرت قضية واحة البريمي من القضايا المهمة؛ وذلك بسبب طول فترة القضية حيث بدأت بداياتها الأولى في عام 1795وتمّ حلها في عام 1974، وكذلك لاكتشاف النفط في منطقة النزاع، وبسبب الأرض الممتدة التي تغطي غالبية أراضي: أبو ظبي، والسعودية، وعُمان، وقطر، والتي كانت جميعها خاضعة لبريطانيا، وإلى حد ما للولايات المتحدة[1].

وتستند المطالبة السعودية بالواحة إلى أن أسلاف الأسرة السعودية المالكة قد بسطوا سيادتهم على الواحة بين عامي(1813 – 1869)، وبصورة خاصة أثناء نمو الدولة السعودية الأولى، وزوال السلطة السعودية عنها يظهر أن البريمي بقيت فترة من الزمن دور سلطة واضحة، ثم عمد سلطان مسقط نتيجة رغبته بالتوسع إلى ضم القرى الست التابعة لقبائل ترتحل من عُمان الشمالية إلى سلطنته، كما اعتبر شيخ أبو ظبي القرى الست التي ترتحل قبائلها إلى أراضيه جزءاً من مشيخته، وليس من المستبعد مع ذلك، أن يكون بعض البدو الذين تجتذبهم البريمي نفسها ممن يرتحلون في مناطق يرجع قسم منها على الأقل لسيادة السعودية، غير أن معرفة ذلك متعذرة لصعوبة تعيين النقطة التي تبدأ منها الأراضي السعودية[2].

وبقيت قضية الحدود معلقة في سنوات الحرب العالمية الثانية وفي أعقابها، وفي خلال هذه الفترة قام الموظفون التابعون لسعود بن جلوى حاكم الإحساء السعودي، بتصريف مهامهم المعتادة، من جمع الزكاة والإشراف على الأمن، ولقد أكد الرحالة البريطاني ولفرد ثيجرد (Wilfred Thesigerd) عند زيارته للبريمي في عام 1948؛ أن سعيد بن تيمور سلطان مسقط –مدفوعاً من بريطانيا–،كان متشبثاً بادعائه على البريمي، ولكنه اصطدم بشيوخ القبائل الغافريين، الذين كانوا أميل إلى الولاء لابن سعود[3].

على أن هذا الموقف سرعان ما تبدل على إثر اكتشاف النفط في عام 1949، وبداية التنقيب عنه في مشيخات الساحل العُماني، حيث قامت شركة استثمار نفط الساحل

---

(1) البداوي، سيف محمد، **بريطانيا والخليج العربي سنوات الانسحاب**، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، 2007، ص274.

(2) بيربي، **جزيرة العرب**، ص222.

(3) **الأساس**، مج 1، ص347.

المتصالح،المحدودة وهي شركة بريطانيا تابعة لمجموعة شركة نفط العراق، بعمليات تنقيبية في مناطق امتيازها في أبو ظبي، وبادرت في إدخال البريمي في منطقة عملياتها، وكان هذا هو العامل المؤثر الذي نبّه كل من: ابن سعود وسلطان مسقط إلى مصالحهما في المنطقة[1]. والمهم هنا هو موقف الحكومة السعودية، التي طالبت بمزيد من الحدود في الجنوب الشرقي من مقاطعتها وصلت إلى حد اقتطاعها عدة أميال من مناطق النفوذ البريطاني في شبه جزيرة قطر، ومساحة كبيرة من مناطق النفوذ البريطاني في مشيخة أبو ظبي، بالإضافة إلى أجزاء كبيرة من سلطنة مسقط وعُمان، بما في ذلك واحات البريمي بكاملها في حين اعتبرت الحكومة البريطانية هذه المطالب مبالغ فيها من قبل السعودية، والخاصة بترسيم الحدود بينها وبين مناطق النفوذ البريطاني في سلطنه مسقط ومشيخات الساحل العُماني[2].

وقد تعقد الموقف تماماً حينما طالبت الحكومة السعودية من شركة أرامكو تسليمها جزءاً كبيراً من الأراضي، التي لم تكن الشركة قد نقبت فيها بعد، لذلك يمكننا أن نؤكد أن طبيعة الصراع في واحة البريمي ما هي إلاصراعاً بين شركات النفط البريطانية والأمريكية، وقد تطور ذلك الصراع وأخذ طابعاً سياسياً ، ولعل ما يدل على ذلك أن جون فوستر دالاس (John Foster Dulles) وزير الخارجية الأمريكي في ذلك الوقت، وصف الموقف البريطاني في البريمي بأنه عدواني، ومما زاد في تأكيد هذا الانطباع ما ادعته بعض المصادر البريطانية بأن سيارات شركة أرامكو هي التي حملت الجنود السعوديين وأسلحتهم إلى البريمي، وأن جورج رنتز (Rentz George) الموظف في أرامكو، هو الذي صاغ المذكرة السعودية إلى هيئة التحكيم في جنيف، وأن ادورد هندرسون الموظف في شركة نفط العراق والمستشرق البريطاني هو الذي صاغ مذكرة أبو ظبي ومسقط إلى هيئة التحكيم ذاتها[3].

ويبدو لنا أن الحكومة السعودية قد استندت على تأييد الحكومة الأمريكية لها، ولذلك تمسكت في تقريرها الرسمي، الذي قدمته إلى الأمم المتحدة في عام 1955 بأن الصحراء التي تشغلها واحات البريمي وآبارها النفطية،كانت مستقراً لكثير من القبائل التابعة لها، والتي تدين لها بالولاء، وتدفع الزكاة منذ أكثر من مائة عام، وأكد التقرير أن الحكومة السعودية لا يمكن أن تسمح لقوة أجنبية بأن تسيطر على أراضٍ يسيطر عليها رؤساء تابعون لها، وفي الوقت نفسه حرصت

---

(1) كيلي، **الحدود الشرقية**، ص142.

(2) Lenczowski, **Oil and State**, p.144.

(3) قاسم، **تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر**، م3، ص193.

الحكومـة السعودية علـى تصـوير صـراع البريمـي باعتبـاره صـراعاً بـين قوميـة عربيـة تمثلهـا السـعودية، ونظـام تقليـدي يمثلـه كـل مـن سـلطان مسـقط وشـيخ أبـو ظبـي، باعتبارهمـا خاضـعين للسيطرة البريطانية، على حين ادعت كثير من المصـادر البريطانيـة بـأن سياسـة السـعودية لا تبغـي إلا تحقيـق مصـالحها الخاصـة، وأنـه عنـد إثـارة السـعودية لتلـك الادعـاءات فـي عـام 1949، قامـت بسـحب الخريطـة الجغرافيـة للجزيـرة العربيـة التـي تسـتخدم فـي مدارسـها، والتـي كانـت حتـى ذلـك الوقت تضع البريمي خارج حدودها[1].

لقد لعبت بريطانيا دوراً بارزاً في إثارة النزاع على واحـة البريمـي بين كل مـن: السـعودية وأبو ظبي وسلطنة عُمان[2].

وسنتحدث عن ذلك من خلال ما يلي:

أولاً: النزاع السعودي العُماني.

ثانياً: النزاع السعودي الإماراتي .

---

(1) Philips, **Oman A History**, pp.175-176.

(2) ربيعي، **قضايا الحدود السياسية**، ص59.

أولاً: النزاع السعودي العُماني:

مارس سلطان عُمان نوعاً من السيادة على واحة البريمي عن طريق الولاء الذي قدمته له القبائل وبصورة خاصة قبائل بني نعيم منذ أوائل القرن الثامن عشر، وامتلكت هذه القبائل قريتين في البريمي هما صعرا وحماسا، وكان شيخها ممثلاً للسلطان في هذه المنطقة[1]، فقد كانت واحة البريمي جزءاً من ممتلكات السلطان العُماني[2].

وقد برزت قضية الحدود عام 1949 بين كل من: المملكة العربية السعودية وسلطنة عُمان ومشيخة أبو ظبي، حول واحة البريمي، ويبدو أنه ليس هناك نزاع بين سلطنة عُمان وأبو ظبي، وبما أن الشؤون الخارجية لأبي ظبي وعُمان كانت بيد بريطانيا، فقد منحت كل من المشيختين الحكومة البريطانية حق بيان وجهة نظر موكلتيها بشأن ترسيم الحدود.

لقد أثارت ادعاءات الحكومة السعودية التي أعلنتها في 14 تشرين الأول عام 1949، والمتعلقة بالواحة، حفيظة حكومة سلطنة عُمان التي رفضتها بشدة، وفي الوقت نفسه قامت بتأكيد حقوقها المشروعة في جزء من الواحة، كانت تحكمه بصورة مباشرة عن طريق مشايخ القبائل التابعة لها، وخاصة شيخ بني نعيم[3].

وكانت وجهة نظر الحكومة العُمانية تتلخص في وجوب طرد السعوديين، الذين اعتبرتهم دخلاء على المنطقة وإبعادهم عن واحة البريمي، ومن ثم أخذ الولاء القبلي فيها بعين الاعتبار، عند الشروع في أي تسوية لموضوعها.

إن النزاع على واحة البريمي قد بدأت جذوره قديماً، ففي العام 1869 وبعد زوال السلطة السعودية عن واحة البريمي، بقيت المنطقة دون سيادة فترة من الزمن، الأمر الذي دفع سلطان عُمان سعيد بن تيمور إلى ضم القرى التي تتبع لقبائل كانت ترحل إلى عُمان الشمالية داخل سلطنته[4]، مما مكن له أن يكون له ادعاءات في السيطرة على منطقة الربع الخالي، وعلى القبائل الموجودة في واحة البريمي، وبالذات قبيلة نعيم[5].

---

(1) المغازي، **جغرافية العلاقات السياسية**، ص369.

(2) **A.B**, Vol. 19, p.137, [R/15/6/250], Major F C Chauncy to Sir Rupert Hay, 23 April 1950.

(3) المغازي، **جغرافية العلاقات السياسية**، ص369.

(4) بيربي، **جزيرة العرب**، ص221.

(5) **A.B**, Vol. 19, p.141, [R/15/6/250], Aide-memoire, undated.

كما أن السلطان سعيد بن تيمور، قام بمنح امتياز التنقيب عن النفط لشركة متفرعة عن شركة نفط العراق في عام 1937؛ للتنقيب عن النفط في كل من: مسقط وظفار، حتى أنه أبلغ شيوخ البريمي بإجراء عمليات المسح قريباً[1].

وقد كانت هناك سلطتان تحكمان عُمان في تلك الفترة، السلطة الأولى هي: السلطان سعيد ابن تيمور، الذي كان يجد المساندة من بريطانيا، أما السلطة الثانية فهي: سلطة الإمام غالب بن علي، ويسانده أخوه طالب، وكانت هذه السلطة تلقى الدعم من العربية السعودية، والتي كانت تمده بالمال والسلاح.وكما هو الحال فقد كان النزاع دائراً حول النفط في واحة البريمي، وقد تولت بريطانيا نيابة عن عُمان إدارة النزاع حول واحة البريمي، كما أن بريطانيا تكفلت في ذلك الوقت بالدفاع عن أحقية سلطان مسقط بالواحة، حيث أنكر سلطان مسقط على السعوديين حقهم في ملكية الواحة وسيطرتهم على الأقسام التي يرى تبعيتها له[2].

وكما هو معلوم، فإن سلطان مسقط لم يكن بالرجل الثري، حيث أورثه والده مشاكل مالية كبيرة، الأمر الذي تطلب منه ضرورة معالجة اقتصاد البلاد بحذر ودقة؛ لذلك فإن تحالفه مع بريطانيا أتاح له الحصول على نصف حصة النفط المستخرج من حقل فهود، "وبذلك يصبح أحد أثرياء العالم"، وقد تمتع هذا السلطان برؤية: اقتصادية، سياسية، فقد عرف عنه رفضه تقسيم السلطنة بين عناصر أجنبية[3].

إن قبول بريطانيا التحالف مع سلطان مسقط هدفه هو حماية مصالح شركة النفط في منطقة فهود، والتي انتشرت فيها الأعمال الإجرامية، كما أن المنطقة واقعة ضمن سلسلة جبال يشرف عليها الإمام غالب، "الأمر الذي قد يشكل خطراً في إتمام عمليات التنقيب، والأمر الآخر هو إمكانية تحالف الإمام مع السعوديين"[4].

وعندما حققت الشركات الأمريكية الثراء الطائل في السعودية، أرادت ضم سلطنة عُمان إليها، إلا أن عُمان استبقت الأحداث ومنحت امتياز التنقيب عن النفط في أنحاء عُمان كافة للشركة البريطانية، وقد عارض الإمام غالب هذا المسعى، وحصل على تأييد كل من: الحكومة السعودية والحكومة المصرية، وكذلك محامي الشركات الأمريكية، إلا أن بريطانيا بقيت تدعم السلطان

---

(1) كيلي، **الحدود الشرقية**، ص215.

(2) موريس، **سلطان في عُمان**، ص7- 8.

(3) **المرجع نفسه**، ص13.

(4) **المرجع نفسه**، ص11-12.

بقوة[1]، كما سعت بريطانيا إلى تحقيق هدف غير معلن، إلى جانب المطالبة بواحة البريمي، ألا وهو فصل عُمان عن العالم العربي[2].

وعندما قامت السعودية باحتلال واحة البريمي،قام السلطان بإرسال ستين رجلاً مع بعض السيارات؛ من أجل تعزيز قوات صقر بن سلطان شيخ بلدة البريمي، وأمر بحشد جميع القبائل في عُمان، وحذرهم من التعامل مع السعودية وأعوانها[3]. إلا أن الحكومة السعودية سيطرت على عُمان بالقوة[4]، وكما هو معروف فقد كان للسلطان العُماني اهتمامات سطحية ومصالح في واحة البريمي[5].

وفي 10 تشرين الأول عام 1952 قبلت حكومة بريطانيا التوقيع على اتفاقية لتجميد الأوضاع، نيابة عن سلطان عُمان، وفي هذه الأثناء كان السفير الأمريكي في جدة قد صاغ جملة من المقترحات[6].

وقد قبل حكام عُمان بهذه الاتفاقية، حتى أن جملة من النداءات وجهت لهم تنتقدهم فيها لقبولهم بهذه الاتفاقية، "التي هي تنافي المروءة والشهامة والضمير العربي الحي"[7].

وفي العام 1953-1954 حاصرت قوات السلطان سعيد وأبو ظبي القوات المتواجدة في حماسا، ثم أحالت النزاع إلى محكمة دولية عام 1954م[8].

وللحيلولة دون مزيد من الاعتداءات السعودية على أراضي مسقط، نقلت وحدات إضافية من قوات ساحل عُمان ومسقط وأبو ظبي وقوات لفيس (Livis) إلى البريمي، وفرض الحصار على قوات تركي في حماسا بمساعدة صقر بن سلطان، وقطعت المؤن والإمدادات؛ وذلك في

---

(1) موريس، **سلطان في عُمان**، ص9.

(2) **المرجع نفسه**، ص164.

(3) **A.B**, Vol. 20, p.43, [FO 1016/316], Situation report, 8 March 1954.؛ كيلي، **الحدود الشرقية**، ص250-251.

(4) فيلبس، **تاريخ عُمان**، ص174.

(5) **A.B**, Vol. 19, p.135, [R/15/6/250], Sir Rupert Hay, Political Resident in the Persian Gulf, Bahrain to Major F C Chauncy, Political Agent, Muscat, 16 February 1950.

(6) فيلبس، **تاريخ عُمان**، ص177.

(7) **مخالب الاستعمار البريطاني**، ص30.

(8) فيلبس، **تاريخ عُمان**، ص176.

منتصف آب عام 1955 [1].

لقد سعت كل من: بريطانيا وعُمان وأبو ظبي إلى السيطرة على البريمي، فاحتلتها في عام 1955[2]، حيث تمّ إجبار ابن نامي وقواته على الانسحاب، وارتحل ابن نامي بصحبة: صقر بن سلطان، وراشد بن حماد، وعبيد بن جمعة وغيرهم، وبمساندة بريطانية تمّ الاستيلاء على قرية أو قريتين في طرق المرتفعات وهي أماكن إستراتيجية، وبذلك تمكن من فرض نفوذه على الجبال الداخلية في سلطنة عُمان[3]، وقد تمثلت مطالبات سلطان عُمان بثلاث واحات من أصل تسع واحات؛ هي البريمي وحماسا وسارة (صعرا) [4].

وبعد ثلاثة أسابيع من الرسائل المتبادلة بين الحكومة البريطانية، التي هي ممثلة لعُمان، وأبو ظبي، والعربية السعودية، عمد سلطان عُمان إلى جمع 7000 من أفضل المقاتلين من القبائل، وقام بتوزيعهم على عدة جهات، إلا أن الميجور تشونسي (Al-Maijor Tshonsi)، طلب تأجيل القيام بأي عمل عسكري، وقد أضرت هذه النصيحة بسلطنة عُمان[5].

وقد تمكن السعوديون، خلال الثلاث سنوات التي مكثوها في البريمي، من الوصول إلى القبائل العُمانية في الجبل الأخضر ونزوى، من خلال نفوذهم والأموال التي قدموها، وقد جهزوا أمورهم للثورة على سلطان عُمان في 25 كانون الأول عام 1955 بقيادة غالب بن علي، مما أدى إلى رفع علم الإمامة الأبيض أمام السلطان، هذا الأمر أرغم السلطان على سحب قواته وضباطه البريطانيين إلى الداخل ليسيطر على الثوار، كان ذلك بعد ثلاثة أشهر من انسحاب السعوديين من البريمي[6]، فالحكومة السعودية كانت تسعى إلى مد نفوذها إلى داخل عُمان من خلال دعمها للإمام غالب وأخيه طالب أبناء علي[7].

---

(1) **A.B**, Vol. 20, p.446, [FO 1016/410], Mr F B Richards to Mr A G Samuel, Foreign Office, 15 August 1955.؛ كيلي، **الحدود الشرقية**، ص263.

(2) بيربي، **جزيرة العرب**، ص236.

(3) **A.B**, Vol. 20, p.693, [FO 1016/419], Memorandum: Buraimi and some consideration affecting military operations by Major W Little, 11 October 1955.؛ كيلي، **الحدود الشرقية**، ص313.

(4) موريس، **سلطان في عُمان**، ص14.

(5) بيربي، **جزيرة العرب**، ص220.

(6) الريس، **صراع الواحات والنفط**، ص288.

(7) كيلي، **الحدود الشرقية**، ص288.

ومن الشخصيات التي حظيت باهتمام السعوديين وعطاياهم الشيخ سليمان بن حمير[1] في الجبل الأبيض والذي كان يتطلع لحكم عُمان[2]، وهذا يدل على أن هناك عدة شخصيات كانت تسعى للحصول على فرصة لحكم سلطنه عُمان.

وفي شهر كانون الأول عام 1955، اجتمع السلطان سعيد بن تيمور سلطان عُمان في قرية البريمي مع الشيخ شخبوط بن سلطان شيخ أبو ظبي؛ من أجل إبرام اتفاق تاريخي يتم من خلاله تقاسم السيادة على واحة البريمي[3].

وكما هو معلوم، فإن الفكر الوهابي انتشر بين العديد من قبائل البريمي وشمال عُمان، إلا أن بريطانيا وقفت مع سلطان عُمان، وقضت على عاصمة الإمامة (The Imam's hedqaurters) في نزوى [4]، في أواسط تموز عام 1957، بعد توقف الدعم السعودي لها، الأمر الذي أدى إلى تغيير طبيعة النزاع بعد سنين من المقاومة[5].

وقد دلت الوقائع والأحداث على أن سلطان عُمان رفض تجديد التحكيم، ورفض أيضاً نقل النزاع إلى محكمة العدل الدولية، من خلال البيانات الصادرة في آيار وتموز عام 1959[6].

وقد دلت عدة أمور، على أن هناك تضارباً في المصالح بين سلطنة عُمان والحكومة السعودية؛ ومن ذلك أن لحكومة السعودية تقدمت بشكوى ضد موظفي سلطان عُمان، الذين كانوا يتدخلون بتجارة العبور العادية للسلع ومرور الناس إلى البريمي، إلا أن سلطان عُمان بيّن أن ما فعله كان من أجل أخذ الحيطة والحذر، باعتبار أن معظم الذين يستخدمون هذه الطرق العابرة

---

(1) سليمان بن حمير النبهاني شيخ قبيلة بني ريام وأمير الجبل الأخضر، من نجل حمير بن ناصر الزعيم الغافري، الذي كان له شأن كبير في انشاء الامامة الجديدة عام 1913، أطلق على نفسه لقب ملك المملكة النبهانية، واتخذ مدينة تنوف عاصمة لهُ. أنظر **عُمان والساحل الجنوبي للخليج الفارسي**، ص111-115.

(2) **A.B**, Vol.20, p.704,[FO 1016/419], Telegram from Muscatvto Bahrain, 16 October 1955.؛ كيلي، **الحدود الشرقية**، ص287-288.

(3) بيربي، **جزيرة العرب**، ص227.

(4) Lenczowski, **Oil and State**, p.142.

A.B, Vol. 20, p.149, [FO 1016/318], Mr J F Walker, Political Agency, Trucial Coast, Dubai to British Residency, Bahrain, 17 September 1954.

(5) النعيمي، **الصراع على الخليج العربي**، ص165؛ الريس، **صراع الواحات والنفط**، ص288؛ Marlowe, **the Persian Gulf**, p.72.

(6) كيلي، **الحدود الشرقية**، ص387.

كانوا من أنصار السعوديين[1].

كما ورد أن الأمريكان بذلوا جهداً كبيراً ؛ لإقناع السلطات البريطانية بالتدخل لمطالبة سلطان عُمان بوقف الأعمال، التي يقوم بها في البريمي؛ لأن ذلك قد يحدث أزمة[2]. وبالمقابل فالحكومة السعودية امتنعت عن التصويت على عضوية عُمان في هيئة الأمم المتحدة وهو الأمر الذي يوضح طبيعة العلاقة القائمة بين مسقط والرياض[3].

وقد طمحت الرياض الوصول إلى تسوية حدودية، أثناء زيارة السلطان قابوس للرياض في نهاية عام 1970[4]، وبالتقاء ملك السعودية فيصل بن عبدالعزيز بالسلطان العُماني قابوس في في عام 1971، انجلت الأحقاد والنزاعات، وتم الاتفاق على تبادل السفراء، وتعهدت الرياض بتقديم المساعدات الاقتصادية والعسكرية لسلطنة عُمان، وتم الاتفاق على بحث النزاعات الحدودية[5]، إلا أن ذلك لم يحصل، ثم سعت الرياض إلى حل منفرد مع دولة الإمارات على المنطقة المتنازع عليها في عام 1974؛ مما أثار حفيظة السلطان قابوس، ودفعة للقول أثناء مقابلة صحفية: **"أبو ظبي تنازلت للسعودية عن أراضٍ لا تملكها بل هي ملك لعُمان، وأننا لم نكن طرفاً في هذه الاتفاقية، ولكننا على معرفة بالمحادثات ......، ونأمل أن يتدارك الأخوان إصلاح الخطأ الذي حدث"**[6].

وأخيراً فقد حلت العربية السعودية نزاعها مع سلطنة عُمان حول واحة البريمي، عندما زار السلطان قابوس الملك فيصل في الرياض في تشرين الأول عام 1974، وصدر بعد تلك الزيارة بيان مشترك، اعترفت فيه السعودية بالقرى الثلاث: (البريمي، صعرا، حماسا) من واحة البريمي، والتي ضمّت إلى سلطنة عُمان[7].

---

(1) كيلي، **الحدود الشرقية**، ص387.

(2) فيليبس، **تاريخ عُمان**، ص175.

(3) بيلخانوف، سرجي، **مصلح على العرش قابوس بن سعيد سلطان عُمان**، ترجمة: خيري الضامن، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، 2004، ص271. وسيشار إليه فيما بعد : بيلخانوف، **مصلح على العرش**.

(4) الريس، **صراع الواحات والنفط**، ص288؛ رضوان، **منازعات الحدود**، ص145.

(5) بيلخانوف، **مصلح على العرش**، ص271.

(6) الريس، **صراع الواحات والنفط**، ص288.

(7) النهار، بيروت، ع (12197)، 30 تموز 1974، ص11؛ الفيل، **"مشكلات الحدود"**، مجلة الخليج والجزيرة العربية، ع (8)، ص47.

إن طبيعة النزاع بين الحكومة السعودية وسلطنة عُمان، يعود إلى أسباب يستند عليها كل من الطرفين السعودي والعُماني، فالسعوديين يعتبرون بأنهم أصحاب الحق في بسط سيطرتهم على الواحة؛ ذلك أن أسلافهم بسطوا سيطرتهم على الواحة بين عامي (1813-1869)، أما بالنسبة لسلطنة عُمان فتعتبر أنها صاحبة الحق، على أن أجزاء من الواحة تقع ضمن أراضيها، وتبعية قبائلها لها، وبشكل عام فلا توجد نصوص يمكن الاعتماد عليها في تكييف طبيعة هذا النزاع بين البلدين.

وكان من الملاحظ أن النزاع تطور خلال مراحل عدة، وظهرت من خلال هذا النزاع العديد من المواقف والتي كانت في مجملها تظهر تشبث سلطنة عُمان والحكومة السعودية بأحقية كل منهما في الواحة.

ويمكن أيضاح أسباب النزاع؛ بانها كانت تتمثل في اكتشاف النفط، والموقع الاستراتيجي للواحة، وكسب ولاء القبائل في الواحة لكلا الطرفين، كماكان للتدخل البريطاني حليفة عُمان، وأمريكا حليفة السعودية دور بارز في إدارة دفة النزاع بين كلا البلدين.

وقدمرت بوادر الحل النهائي بعدة مراحل، بدءاً بالاتفاقية التي وقعتها بريطانيا عام 1952؛ لتجميد الأوضاع المترديةفي البريمي بين السعودية وعُمان، ثمّ أحيلت قضية النزاع في عام 1954 إلى محكمة دولية، ثمّ دلّت الوقائع والأحداث علىأن سلطنة عُمان رفضت تجديد التحكيم، ونقل النزاع إلى محكمة العدل الدولية في عام 1959.

أخيراً في بيان مشترك بين السلطان قابوس والملك فيصل، بعد زيارة الملك فيصل في الرياض عام 1974، أعترفت الحكومة السعودية بملكية القرى الثلاث (البريمي، صعرا، حماسا)، لسلطنة عُمان، وفي عام 1990 إثر زيارة السلطان قابوس للرياض تم توقيع اتفاقية ترسيم بين البلدين، وهذا يدل على قبول سلطنة عُمان باتفاقية التحكيم.

ثانياً: النزاع السعودي الإماراتي (أبوظبي):

بالرغم من أن حدود السعودية مع أبو ظبي ظاهرة على الخرائط؛ فإنه لم يتم الاتفاق عليها بصورة مؤكدة؛ ذلك لأن السعودية ترى أن لها حقاً في الثلث الغربي من أراضي أبو ظبي، لكي تشرف على طريقه على مياه الخليج العربي،كما ترى أن لها حقاً في واحة البريمي، وفي القطاع

الجنوبي الأقصى من أراضي الإمارة، حيث يوجد النفط[1].

وبشكل عام، فقد بدأت المفاوضات بين كل من: العربية السعودية ومشيخة أبو ظبي حول ترسيم الحدود بين الجانبين، ولم تكن واحة البريمي هي مثار النزاع فقط، فقد قدمت كل من الحكومتين خرائط لترسيم الحدود، ولكن كلتا الدولتين لم تتوصلا إلى حل، وكانت بريطانيا تتفاوض عن مشيخة أبو ظبي، حيث كانت خاضعة لنفوذها في تلك الفترة، وهذا يظهر بشكل جلي أن طبيعة النزاع بين الدولتين تعدى حدود واحة البريمي[2].

كما دلت الأحداث والواقائع على أن شيخ أبو ظبي شخبوط بن سلطان، عمد إلى ضم ست قرى من واحة البريمي، معتبراً هذه القرى جزءاً لا يتجزأ من مشيخته، خاصة بعد زوال السلطة السعودية من واحة البريمي في القرن التاسع عشر، وبقاء هذه الواحة دون سيادة، ونتيجة لترحال العديد من قبائل المنطقة إلى مشيخة أبو ظبي، الأمر الذي شجع شيخ أبو ظبي، في تلك الحقبة، على ضم هذه القرى إلى مشيخته[3].

لقد بدأ النزاع بين السعودية ومشيخة أبو ظبي حول واحة البريمي، في منتصف القرن العشرين، وقد لعبت بريطانيا دوراً كبيراً في هذا الصراع، وخاصة أن مشيخة أبو ظبي كانت تخضع لسيطرتها ونفوذها في ذلك الوقت، مما أعطى فرصة لبريطانيا لتأجيج النزاع بشكل متواصل بين الدولتين[4]، كما أن واحة البريمي مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بأسرة آل نهيان، التي تحكم مشيخة أبو ظبي[5].

ولكن الأحوال تبدلت بعد الحرب العالمية الثانية، وخاصةً بعد ظهور الولايات المتحدة الأمريكية كقوة جديدة في المنطقة؛ إذ ظهر نوع من التعاون بين كل من: العربية السعودية وشركة أرامكو الأمريكية، من أجل التنقيب عن النفط، الأمر الذي دفع الحكومة السعودية إلى "أن خط الحدود مع مشيخة أبو ظبي يبدأ عند نقطة على الخليج بين بندر المرفأ وبندر المغيرة"[6]؛ وبسبب

---

(1) النعيمي، **الصراع على الخليج العربي**، ص356.

(2) خليفة، شوقي، **"من مشاكل حدود أقطار الخليج العربي"**، مجلة الخليج العربي، ع (7)، مركز دراسات الخليج العربي، دار الحرية، بغداد، 1977، ص100.

(3) بيربي، **جزيرة العرب**، ص221.

(4) قاسم، **الخليج العربي**، ص155.

(5) المخادمي، **نزاعات الحدود العربية**، ص173.

(6) **الأساس**، مج1، ص400؛ الجاسوري، **إشكالية الحدود**، ص80.

هذه المطالبات من الحكومة السعودية، فقد خسرت مشيخة أبو ظبي واحة ليوا[1]، التي تمثّل الموطن الأصلي للأسرة الحاكمة في المشيخة؛ إذ شكل ذلك صدمة كبرى لأسرة آل نهيان.

إن الصراع على واحة البريمي كان صراعاً من أجل الحصول على امتيازات التنقيب عن النفط، بين الشركات الأمريكية التي حصلت على هذه الامتيازات من السعودية، وبين الشركات المستثمرة في بريطانيا، التي حصلت على هذه الامتيازات من حكام مشيخة أبو ظبي[2].

وفي ظل هذا التنافس المحموم بين أرامكو والشركات البريطانية، حدثت العديد من الانتهاكات والتجاوزات، فقد أقامت أرامكو مخيمات لها على الساحل، وقامت بعدة زيارات دفعت الشيخ شخبوط بن سلطان حاكم أبو ظبي في تلك الحقبة إلى تقديم شكوى للضابط البريطاني ستوبارت في ساحل عُمان؛ للتحقيق في هذه الانتهاكات، على أساس تعريف هؤلاء بأن هذه الأراضي تابعة لمشيخة أبو ظبي، وأن تمركزهم فيها يشكل اعتداءً صارخاً من الشركة، وكذلك الجنود السعوديين الذين رافقوا الشركة، كما طالب الشيخ شخبوط بانسحاب الجميع من هذه الأراضي بأسرع وقت،وهذا ما ظهر جلياً من خلال ما صرح به الضابط البريطاني ستوبارت، في الاحتجاج الخطي الذي قدمه حول هذه الانتهاكات[3].

لقد تمثلت مطالبات شيخ أبو ظبي، بضم ست قرى من أصل تسع قرى من قرى واحة البريمي، وهذه القرى هي: (القيمي، وهيلي، والقطارة، ومويجعي، والمعترض، والعين)، بينما كانت مطالب ملك السعودية بضم المنطقة جميعها؛ إذ عدّ ذلك **حقاً** كاملاً لبلاده[4].

في عام 1952 انتهك تركي بن عطيشان سيادة كل من: مشيخة أبو ظبي ومسقط في واحة

---

(1) واحة ليوا: تشكل واحة ليوا (مسقط رأس أسرة أبو فلاح، الأسره الحاكمة)، وتمتد هذه الواحة على شكل قوس من الجنوب الغربي إلى الحنوب الشرقي، طوله تقريبا من 40 – 50ميلاً، وتنتشر في هذه الواحة آبار المياه العذبة وبساتين النخيل، وتقع قلب الظفرة، وفيها 25 قرية، ويعتقد أن سكانها يتراوحون بين 2500 – 3000 نسمة، ويدين سكانها بالولاء إلى شيوخ البوفلاح في أبو ظبي، ويفرض شيخ أبو ظبي سلطتة على واحة ليوا من خلال تعيين والي لها. كيلي، **الحدود الشرقية**، ص48-51، أنظر أيضا الفيل، **"مشكلات الحدود"**، مجلة الخليج والجزيرة العربية، ع (8)، ص44.

(2) أبو العلا، محمود طه، **جغرافية شبة جزيرة العرب**، ط2، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة،1977، ج1، ص301: وسيشار إليه: أبو العلا، **جغرافية شبه جزيرة العرب**؛ Phillips, **Oman a History**, p. 174-175.

(3) **A.B**, Vol. 20, p.134, [FO 1016/318], Telegram from Dubai to Bahrain, 8 September 1954؛ كيلي، **الحدود الشرقية**، ص221-222.

(4) كيلي، **الحدود الشرقية**، ص220.

A.B, Vol. 20, p.661, [FO 1016/418], Buraimi Oasis Dispute, "The Time', 12 September 1955.

البريمي؛ وذلك عندما استخدم أراضي هذه الواحة؛ لذلك طلب شيخ أبو ظبي الشيخ شخبوط من المقيم السياسي في الخليج، بأن يمده بقوة عسكرية من قوات ساحل عُمان إلى قرية العين؛ من أجل مساعدة الشيخ زايد بن سلطان، كما بعث الشيخ شخبوط قوة من المناصير من أجل مراقبة التحركات السعودية في منطقة الإحساء[1].

وقد وقفت قوات ساحل عُمان وقوات مسقط وأبو ظبي أمام اعتداء تركي بن عطيشان على أراضي كل من: واحة البريمي، وأراضي مسقط، وأراضي أبو ظبي كما مر سابقاً .

كما صرح الشيخ شخبوط بن سلطان حاكم أبوظبي عند سفره من بيروت في طريقة إلى لندن في الأول من أيار عام 1953، قائلاً :"نحن نعلم أن الحق في جانبنا، فقد حكمنا أبو ظبي والجزء الخاص بنا من البريمي قرونا، وهذا معروف لكل الأطراف الاخرى المعنية"[2].

إن الدليل الواضح على أن النزاع على واحة البريمي،كان نزاعاً من أجل الحصول على النفط، هو عندما أعلن عن اكتشاف النفط في أبو ظبي في كانون الثاني عام 1954[3].

لقد كانت العربية السعودية غير راضية، بأي حال، عن السياسة التي اتبعها الشيخ زايد بن سلطان في إنفاق الأموال الطائلة للدفاع عن أبو ظبي، التي وصلت إلى 50 مليون جنيه إسترليني سنوياً ، وهذا المبلغ كان لا يتناسب، بأي حال، مع حجم أبو ظبي، ولا قدراتها، ولا حدودها، ولا إمكاناتها، وهذا يؤكد دعوى الحكومة السعودية؛ بأن أبو ظبي لم تكن تهدف من وراء ذلك، إلا الوقوف أمام السعودية دفاعاً عن واحة البريمي[4].

لقد فشل الشيخ زايد بن سلطان في محاولة توحيد قبائل: النعيم والشماس وبني كعب، بعد أن سعى إلى التقرب منهم، ويبدو أن السبب في ذلك يعود إلى عدم شعبية الشيخ زايد في واحة البريمي[5].

وبسبب استياء الحكومة السعودية من موقف حاكم أبو ظبي، بذل المسؤولون السعوديون جهوداً للقيام بانقلاب في أبو ظبي؛ عن طريق رشوة ذياب وزايد ولدي صقر حاكم أبو ظبي،

---

(1) كيلي، **الحدود الشرقية**، ص401.

(2) فيليبس، **تاريخ عُمان**، ص178.

(3) بيربي، **جزيرة العرب**، ص223.

(4) الريس، **صراع الواحات والنفط**، ص290-291.

(5) **A.B,** Vol. 19, p.133, [r/15/6/250], Mr P D Stobart, Political Officer, Sharjah to Mr C J Pelly, Political Agent, Bahrain, 24 January 1950.

اللذين حاولا إقناع إحدى الشخصيات البدوية من عشيرة البومنذر، والمدعو محمد بن حوفان؛ من أجل الإطاحة بالشيخ شخبوط، وذلك بتجهيزه قوة من القبائل العربية، ولكن ابن حوفان توجه للشيخ شخبوط، وأخذه للشيخ هزاع وأبلغهما بالأمر، وما قُدّم له من عروض مشيخته من المال والسلاح، حتى أن ما صرح به ابن حوفان،تمّ استخدامه كحجة ضد السعودية أمام هيئة التحكيم في جنيف في شهر أيلول عام 1955، الأمر الذي عجز من خلاله المُدافع عن وجهة نظر السعودية، من دفع التهمة، ولم يوجه أي سؤال إلى الشيخ هزاع عن هذا الموضوع[1].

وفي محاولة أخرى للحكومة السعودية، حاولت عن طريق أحد أعوانها وهو عبد الله القرشي في شهر آذار1955، إقناع الشيخ زايد بأن نتائج التحكيم، التي أجريت بين البلدين، كانت لصالح السعودية، الأمر الذي وجب من خلاله على الشيخ زايد أن يتقرب من الحكومة السعودية، وأن يتفاهم مع (ابن جلوي)، مقابل الحصول على مخصصات هائلة، مع المحافظة على مركزه في واحة البريمي، لكن الشيخ زايد رفض كل ذلك، وتقدم بكل هذه الحقائق أمام هيئة التحكيم في نيسان عام 1955[2]، الأمر الذي دفع عبد الله القرشي؛ بإنكار محاولة رشوة الشيخ زايد، كما أكد أن الشيخ زايد هو من قام بالاتصال به[3].

ولأجل ذلك كله، فقد رفض شيخ أبو ظبي تجديد التحكيم بينه وبين الحكومة السعودية، كما أنه رفض نقل النزاع إلى محكمة العدل الدولية، من خلال البيانات في شهري آيار وتموز من عام 1959، كما أنشيخ أبو ظبي شكل اتحاداً مع عُمان في ذلك الوقت؛ وبسبب فشل عملية التحكيم بين البلدين، قامت حكومة بريطانيا بتقديم النصح لحاكمي مسقط وأبو ظبي؛ باستئناف حكمهما السابق على واحة البريمي، كما نصحت شيخ أبو ظبي باستئناف سيطرته على المناطق الغربية من واحة البريمي ومواصلتها[4].

وقد شعر الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان حاكم أبو ظبي بالخوف من ضياع مركز قلب إمارته وهي البريمي، التي أعادت الحكومة السعودية المطالبة بها رسميا عام 1963، وكذلك السعي لحل مشكلتها في جامعة الدول العربية، قبل أن يتم الاعتراف الكامل بملكيتها، ومع وجود

---

(1) كيلي، **الحدود الشرقية**، ص 279-280.

(2) **A.B,** Vol. 20, p.p.314-315, [FO 1016/407], Mr B AB Burrows to Mr C M Pirie-Gordon, 5 April 1955 and Mr C M Pirie-Gordon to Mr F B Richards, 6 April 1955؛ **كيلي، الحدود الشرقية**، ص300.

(3) كيلي، **الحدود الشرقية**، ص308.

(4) كيلي، **الحدود الشرقية**، ص313.

هذا الخوف، فإن الشيخ زايد كان يتمتع؛ بالذكاء والحنكة والسرعة في تدبير الأمور، وتميز بالعناد للمحافظة على حقوقه، كماكان مسيطراً على منطقة العين إحدى قرى واحة البريمي،وظل مقاوماً للاحتلال السعودي في ذلك الوقت(1).

لقد استمرت مطالبات الحكومة السعودية المستمرة بواحة البريمي،وظهر ذلك جلياً من خلال موقف الملك فيصل؛ "حتى لو قدمت أبو ظبي تنازلات"؛ لأن العربية السعودية ربّما كانت تهدف إلى بقاء الأجواء مشحونة، أو قد يكون ثمّة سبب آخر لا يستطيع أحد معرفته(2).

بقيت الحدود ما بين: الحكومة السعودية وأبو ظبي معلقة وغير مرسومة، الأمر الذي دفع فاسي فيتزجرالد (Vesey Fitzgerald) إلى القول: "إنه من المتفق عليه بأن سبخة مطي تكوّن الحدود بين السعودية وأبو ظبي، كما أن حدودها القريبة تبدأ من خور العديد عند قاعدة شبه جزيرة قطر"(3).

ومع ادعاءات الحكومة السعودية من أنها تملك ثلاثة أرباع المساحة،التي تكوّن إمارة أبو ظبي، أمام لجنة التحكيم من أجل فض النزاع عام 1955، إلا أن قضية الحدود تم حلها، بعد أن أبدى شيخ أبو ظبي رغبة في حل القضية بزيارته إلى الرياض؛ وذلك لمقابلة الملك فيصل في أيار عام 1970، وقد استجاب شيخ أبو ظبي أثناء الزيارة لمطالب الملك فيصل؛ بإيقاف جميع عمليات البحث، والتنقيب، وتصنيع النفط جنوب خط العرض 23درجة شمالاً ؛ وذلك بإرسال كتاب للملك فيصل في 18 أيار من العام نفسه، أخبره فيه، "بأن شركة الزيت المستثمرة للنفط (ADPG) قد أوقفت عملها في حقل زرارة جنوب خط العرض 23درجة شمالاً "(4).

ويمكن وصف الزيارة، التي قام بها الشيخ زايد إلى السعودية في أيار عام 1970 بأنها غير ناجحة، حيث خالف الشيخ زايد نصيحة مقدمة له من بريطانيا والكويت؛ لتلبية الدعوة من قبل الملك فيصل؛ لتناول العشاء مع بعض ممن طردوا إلى السعودية، من شيوخ وأعيان واحة البريمي خلال الستينات(5).

وبعد أن خرجت بريطانيا من الخليج العربي في عام 1971، وإعلان أبو ظبي استقلالها،

---

(1) **المرجع نفسه** ، ص20،37.

(2) الريس، **صراع الواحات والنفط**، ص291.

(3) الفيل، **"مشكلات الحدود"**، مجلة الخليج والجزيرة العربية، ع (8)، ص47.

(4) أبو العلا، **جغرافية شبة جزيرة العرب**، ج1، ص 302.

(5) الريس، **صراع الواحات والنفط**، ص285.

حيث أعلن عن قيام دولة الإمارات العربية المتحدة، جرت محادثات رسمية بين كل: من الشيخ زايد بن سلطان والملك فيصل، تمخض عنها توقيع اتفاقية الحدود بين الدولتين في 21 تموز عام 1974، في سبيل إيجاد الحل لقضية واحة البريمي بين كل من: المملكة العربية السعودية وأبو ظبي وسلطنة عُمان(1).

وقد صدر بيان مشترك بين كل من: السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة؛ بمناسبة الاتفاق على ترسيم الحدود بين البلدين، جاء فيه: "ضرورة تعميق جذور التضامن بين الشعبين العربيين في السعودية والإمارات في إطار الشريعة الإسلامية السمحاء،ودعماً للإخاء العربي"، الأمر الذي دفع الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان إلى زيارة السعودية، بناءً على دعوة وجهها له الملك فيصل؛ وذلك في الفترة ما بين 29-31 من شهر تموز عام 1974، كما وقع الطرفان الاتفاقية في 29 تموز عام 1974م، واتفقا على تشكيل لجنة فنية من الطرفين "بأسرع وقت ممكن لترسيم الحدود على الطبيعة"(2).

وجاء في تقرير صحفي، حول اتفاقية الحدود بين المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة؛ بأنه تواردت روايتان حول الاتفاقية، أشارت الرواية الأولى: إلى أن القرى في واحة البريمي تتبع كلياً لدولة الإمارات، وأشارت إلى أن الخط البري الذي يصل أراضي السعودية بالبحر، عبر أراضي الإمارات العربية المتحدة، عرضه 25 كلم "وقد يتسع وقد يضيق تبعاً للعوامل الجغرافية المختلفة، لكنه سوف يبقى بهذا الحجم وينتهي عند مياه الخليج العربي إلى الشرق من شبه جزيرة قطر"، وأشار إلى وجود جزيرة واحدة في المنطقة الساحلية، التي ينتهي عندها الخط البري، مع انتظار إقامة ميناء تصديري نفطي كبير للمملكة العربية السعودية. والرواية الثانية التي تناقلتها نشرة ميدل ايست ايكونوميك سيرفى (Middle East Economic Survey)، بتفاصيل مختلفة،وخصوصاً التبعية النفطية السعودية في حقل زرارة، حيث "ستحصل العربية السعودية بموجب الاتفاقية الأخيرة على معظم أو كل المناطق التي تأكد وجود النفط فيها"، وأشارت الاتفاقية إلى حصول السعودية على شريط من الأراضي في منطقة الحدود الجنوبية، تحت خط العرض 23 ضمن حقل نفط زرارة؛ إضافة إلى جزء من الساحل طوله 50 كيلو متر، كانت تمتلكه أبو ظبي في السابق،وهذا يعني إعطاء السعودية منفذاً إلى

---

(1) الهيتي، صبري فارس، **الخليج العربي دراسة الجغرافيا السياسية**، ط2، دار الرشيد، بغداد، 1981، ص381. وسيشار إليه فيما بعد : الهيتي، **الخليج العربي دراسة الجغرافيا السياسية**.

(2) **"بيان مشترك بين المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة"**، مجلة دراسات الخليج العربي والجزيرة العربية، جامعة الكويت، ع (1)، 1975، ص159-160.

الخليج العربي شرق شبه جزيرة قطر[1].

وبعد ثلاث سنوات من زيارة، قام بها سلطان عُمان قابوس بن سعيد إلى العربية السعودية، حصل اتفاق آخر بين العربية السعودية وأبو ظبي في 20 تموز عام 1974، وقع عليه كل من: الملك فيصل والأمير سعيد بصفته أميراً لأبيظبي وبصفته رئيساً لدولة الإمارات العربية المتحدة[2]، وقد رحبت الأوساط السعودية بهذا الاتفاق،وأخيراً توصلت كل من: السعودية وأبو ظبي إلى اتفاق على الحدود السياسية في شهر تموز عام 1974،لم يعلن رسمياً ، وفيه تنازلت أبو ظبي للملكة العربية السعودية عن: [3]

1- منفذ للعربية السعودية على الخليج العربي جنوب خور العديد وهي عبارة عن منطقة ساحلية طولها عشرة أميال.

2- منطقة زرارة والأجزاء الواقعة جنوب خط عرض 23 درجة شمالا، بحيث يكون استثمار النفط في حقل زرارة (الشعبية) بصورة مشتركة[4].

3- شمل الاتفاق عدة مناطق هي: البريمي وخور العديد وسبخة مطي، مقابل قيام أبو ظبي بالتنازل عن شريط حدودي عرضه 25 كم^2 على طول حدودها حتى تلتقي بالحدود العُمانية.

4- تنازلت أبو ظبي عن شريط ساحلي في خور العديد عرضه 50 كم^2، حيث فقدت حدودها مع قطر، على أن يكون للسعودية أحقية استثمار الساحل إلى ثلاثة أميال دون أن يغير ذلك في الحدود القطرية الظبيانية في الجرف القاري والآبار النفطية المشتركة بين البلدين كحقل البندق[5].

---

(1) أبو لبده، مصطفى، **"تقرير صحفي حول التفاصيل النفطية والجغرافية لاتفاقية الحدود بين المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة"**، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، ع (1)، الكويت، 1975، ص180-181.

(2) خليفة، **"من مشاكل حدود أقطار الخليج العربي"**، مجلة الخليج العربي، ع (7)، ص100.

(3) الرأي، عمان، ع (1083) ، 30 تموز 1974، ص6.

(4) أبو العلا، **جغرافية شبة جزيرة العرب**، ج1، ص302.

(5) النعيمي، **الصراع على الخليج العربي**، ص163.

5- تنازلت أبو ظبي عن مثلث أرض غرب أبو ظبي وشرق جنوب قطر، ما يعرف بسبخة مطي؛ إضافة إلى إنشاء ممر بري إلى السعودية يصل إلى خور العديد على الساحل الغربي القريب لأبي ظبي؛ لكي يصبح لسعودية منفذاً على الخليج العربي شرقي قطر[1].

6- تنازلت السعودية في المقابل عن آبار النفط التي تقع في الجرف القاري المقابل لأبي ظبي[2].

وبفضل هذا الاتفاق بين كل من: الحكومة السعودية وأبو ظبي، تكون السعودية حققت مطالبها في حصولها على النفط وخور العديد[3]، مقابل تنازلها عن واحات البريمي الست لأبي ظبي[4]، ويظهر بوضوح أن تراجع قوة بريطانيا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، مروراً بالعدوان الثلاثي على مصر، قد ساهم في حل النزاع حول واحة البريمي، وفق رؤية الولايات المتحدة الأمريكية وعلاقاتها القوية مع هذه الدولة الخليجية أو تلك.

لقد شكلت واحة البريمي، من خلال سير الاحداث، نوعا من التنافس بين القوى الكبرى، قامت بأداء الادوار فيه مجموعة من الكيانات المحلية المتنازعة على النفوذ والثروة النفطية، ويدل على هذا سهولة توقيع الاتفاقيات بين هذه الكيانات، عندما تبلورت الرغبة لدى الدول الكبرى في حل هذا النزاع الحدودي الواضح تاريخياً بين أهل المنطقة.

يتبين لنا مما سبق أن النزاع بين الحكومة السعودية ومشيخة أبو ظبي قد اثر على قضية ترسيم الحدود؛ بسبب الأطماع الواضحة للحكومة السعودية تجاه واحة البريمي، بالرغم من بدء المفاوضات بين حكومتي البلدين إلا أنها كانت دائما تصل إلى طريق متعثر؛ بسبب أن بريطانيا كانت تسعى لتأجيج الصراع بين الدولتين بشكل مباشر.

---

(1) النهار، ع (12197)، 30 تموز 1974، ص11؛ الفيل، **"مشكلات الحدود"**، مجلة الخليج والجزيرة العربية، ع (8)، ص47.

(2) القاسمي، **الخليج العربي**، ج1، ص155.

(3) في عام 1952 وبحضور ممثلين لمشيخة أبو ظبي إلى جانب ممثلين من الحكومة السعودية وقطر؛ لتسوية النزاعات الحدودية، بين السعودية، وبين هاتين المشيختين، في مؤتمر "المائدة المستديرة" في مدينة الدمام بالسعودية، إلا أن المفاوضات فشلت، وفي عام 1956 توصل الطرفان: السعودي والقطري إلى تسوية ما، على أن تفاصيل هذا الاتفاق بقيت مكتمه، وفي عام 1974 حصلت السعودية على منطقة خو العديد، مما حمل قطر فيما بعد على التنازل عن شريط حدودي؛ لتصبح منطقة خور العديد، بمقتضاه منطقة سعودية خالصة. للمزيد أنظر: مرهون، عبدالجليل زيد، **أمن الخليج بعد الحرب الباردة**، دار النهار، بيروت، 1997، ص155؛ أنظر أيضا العيدروس، **الحدود العربية العربية**، ص212.

(4) رضوان، **منازعات الحدود**، ص146؛ انظر أيضا الفيل، **"مشكلات الحدود"**، مجلة الخليج والجزيرة العربية، ع (8)، ص47-48.

وبعد عدة محاولات توصلت الحكومة السعودية وحكومة أبو ظبي إلى اتفاق في أيلول عام 1974 من أجل انهاء النزاع بين البلدين، وقد توصل الجانبان إلى تنازل الحكومة السعودية عن القرى الست لحكومة أبو ظبي، مقابل تنازل حكومة أبو ظبي عن سبخة مطي، وإنشاء ممر بري إلى السعودية يربطها مع خور العديد على الساحل الغربي لأبي ظبي، بحيث يصبح للسعوديين منفذ على الخليج العربي إلى الشرق من دولة قطر، وكذلك مقابل اعتراف الحكومة السعودية بالإمارات العربية المتحدة، وتبادل السفراء بين الجانبين.

الفصل الرابع

الموقف العربي والدولي من النزاع حول واحة البريمي

- تمهيد
- الموقف العربي من قضية البريمي
- الموقف الدولي من قضية البريمي

تمهيد

كانت منطقة الخليج العربي وما زالت تستقطب أنظار العالم؛ بسبب ثروتها النفطية الهائلة، كما أنها بدأت تجذب أنظار الجميع إليها بسبب التحولات الاجتماعية، والاقتصادية الهامة التي تشهدها المنطقة، وواحة البريمي كإحدى مناطق الخليج العربي شهدت صراعاً بين ثلاث دول هي: العربية السعودية، وأبو ظبي، وسلطنة عُمان، لكن حقوق السيادة على الواحات لم تكن محددة تحديداً قاطعاً، وبالتالي كان يستطيع أن يسيطر عليها من يكون في وسعه أن يفرض الزكاة على سكانها، باعتبار الولاء القبلي، ودفع الزكاة هو دليل السيادة المعترف به في ذلك الوقت[1].

وبالرغم من العلاقات الطيبة التي كانت تربط بين كل من العربية السعودية، وأبو ظبي، وسلطنة عُمان منذ زمن طويل إلا أن النزاعات ثارت بين هذه الدول حول واحة البريمي خاصة بعد أن تمّ اكتشاف النفط فيها، حيث طالب البريطانيون بست قرى منها لصالح شيوخ أبو ظبي، وثلاث من القرى لسلطان مسقط وعُمان، أما بالنسبة للعربية السعودية فقد طالبت بها جميعها[2].

أصبحت قضية واحة البريمي من المسائل المهمة والتي نالت نصيباً واسعاً من الاهتمام، كما أصبحت قضية كل بلد عربي، وأصبحت هذه القضية تخص العالم العربي بأسره، ومما يدل على ذلك أن كثيراً من الجهات قد تحركت لبحث قضية واحة البريمي، فقد تحركت الصحافة الوطنية، والأحزاب، والهيئات السياسية العربية منها، والدولية لبحث قضية واحة البريمي، ومن الأمور التي نالت الاهتمام الأوسع العدوان البريطاني الذي كان على واحة البريمي، مما جعل الجميع يتحدث عن هذا العدوان، كما أن الحديث كان موسعاً عن الممارسات السلبية من المستعمر البريطاني، فقد عملت الجهات السابقة لتوجيه النداء وإيقاظ العرب مما هم فيه من سبات، كما أنها سعت جاهدة إلى كشف الوجه السياسي الخفي للاستعمار البريطاني[3].

ويبدو أن بريطانيا كانت دوماً تسعى لتحقيق مصالحها الاستعمارية، ولو على حساب الآخرين، وعلى الطرف الآخر فهي تنادي بتقرير الشعوب لمصيرها، وإنشاء العالم الحر الأفضل وتنادي بحقوق الإنسان،وترى في احتلالها للبلدان العربية عملاً إنسانياً صحيحاً ، ومبررها في الاعتداء على البريمي، هو التوكيل من سلطان مسقط لها لتدافع عن حقوقه، مع أن الحقيقة أن

---

(1) **A.B**, Vol. 20, p.552, [FO 1016/414], Telegram from Bahrain to Dubai, 26 April 1955؛ قاسم، **تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر**، م4، ص189.

(2) قاسم، **تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر**، م4، ص189.

(3) **مخالب الاستعمار البريطاني**، ص32-33.

بريطانيا كانت تسعى للحصول على النفط من خلال الشركات، التي تنقب عن النفط والتابعة لها دون الاهتمام بمصير الشعوب الأخرى[1].

لقد كان العالم يراقب تطور الأحداث والمساعي الدبلوماسية التي رافقت قضية الحدود في منطقة البريمي، وكان الاعتقاد السائد من العالم أن البريمي تقع فوق حقول ضخمة من النفط، وكانت هذه هي الحقيقة، خاصة بعد اكتشاف النفط في واحة البريمي[2].

وكانت الحكومة السعودية تأمل أن تنهي النزاع على منطقة البريمي من خلال التحكيم المحايد، دون الاضطرار للرجوع إلى المنظمات العالمية، سواء مجلس الأمن، أو هيئة الأمم المتحدة[3].

وسيتم تناول الموقف من قضية البريمي من خلال محورين:

المحور الأول: الموقف العربي من قضية البريمي.

المحور الثاني: الموقف الدولي من قضية البريمي.

([1]) **مخالب الاستعمار البريطاني**، ص33.

([2]) موريس، **سلطان في عُمان**، ص11.

([3]) البلاد السعودية، ع (1581)، 27 حزيران 1954م، ص1.

المحور الأول:

الموقف العربي من قضية البريمي:

يعتبر النزاع البريطاني ـ السعودي على الحدود الشرقية مع قطر، وعمان، وأبو ظبي، من أبرز التطورات في العلاقات الخارجية للحكومة السعودية؛ فعلى الرغم من كونه قد طرح كنزاع حدودي، إلا إنه في الواقع يتجاوز قضية الحدود إلى آفاق أبعد، ويرتبط ارتباطاً وثيقًا بعملية التبلور الجارية يومذاك لموقع المملكة السعودية على الصعيد الدولي، وبدرجة أكبر تصنيف تحالفاتها الدولية، ومع أخذ هذه القضية بعين الاعتبار، فإن البحث عن جذور القضية خارج قضية الحدود هو أمر بالغ الأهمية .

وقد كان للتدخل البريطاني في واحة البريمي من أجل القضاء على الوجود السعودي فيها انعكاسات واضحة على الصعيدين العربي، والدولي، فعلى الصعيد العربي تبنت مصر وجهة النظر السعودية، بينما لاقت الإمارات تعاطفاً من الأسر الحاكمة في منطقة الخليج[1].

وقد ثارت حمية الهيئات الشعبية المختلفة والأحزاب، والصحافة العربية؛ فهاجمت الاستعمار البريطاني بقسوة، وعنف من أجل وقف العدوان على واحة البريمي بعد أن تنادت إلى مسامعهم الصرخات التي وجهها الأمير تركي بن عطيشان، إثر المضايقات البريطانية له ولقواته، حيث فرض عليه الحصار ومنع وصول الطعام، والماء، والدواء إلى المنطقة؛ إذ يعد من الأمور غير المقبولة دولياً وعربياً [2].

وقررت اللجنة السياسية التابعة لجامعة الدول العربية، بعد تأييدها لموقف الحكومة العربية السعودية في البريمي، بالرجوع إلى أخذ آراء الحكومات العربية في قضية البريمي، كما وسعت الحكومة العربية السعودية إلى دراسة قضية البريمي مع الكتلة الأسيوية الإفريقية، بحيث تتناول مع أعضاء الكتلة التطورات الجديدة للقضية أمام هيئة الأمم المتحدة عند إثارة قضيتها[3].

وفيما يلي عرض لمواقف الدول العربية حول النزاع على واحة البريمي:

أولاً : مصر:

ثارت ضجة في العالم العربي خصوصا في القاهرة والرياض بعد الاعتراف من شركة

([1]) العقاد، **"الإطار التاريخي لمشكلات الحدود العربية"**، مجلة السياسة الدولية، ع (111)، ص173.

([2]) **مخالب الاستعمار البريطاني**، ص5-6؛ **A.B**, Vol. 20, p.465, [FO 1016/410], Situation report, undated.

([3]) البلاد السعودية، ع (1996)، 13 تشرين الثاني 1955، ص1.

النفط الأمريكية، وبعض الموظفين البريطانيين، بعدم اعتراف بريطانيا بأحقية السعودية في البريمي وتقديمها للحجج لإجلاء السعوديين[1].

وأرسل الرئيس المصري جمال عبد الناصر إلى الملك سعود برقية استنكر فيها باسم مصر حكومة وشعبا الاعتداء البريطاني على البريمي، ومؤيداً لموقف حكومة العربية السعودية في وجه العدو، رد عليها الملك بالشكر، والعرفان للبرقية التي تلقاها، بتأييد موقفها، ومطمأنا له بالعمل لإعادة الحق[2].

كما اجتمعت وفود الدول العربية في القاهرة لحضور اجتماع اللجنة السياسية العربية التي تنوي بحث قضية الاعتداء البريطاني على واحة البريمي، وتم إعداد مذكرة تبين التطورات في النزاع بين الحكومة العربية السعودية، و بريطانيا[3].

ثانياً: موقف سوريا ولبنان:

هاجمت الصحف السورية واللبنانية على اختلاف نزعاتها وتياراتها الاستعمار البريطاني على واحة البريمي؛ لأنهولّد الخوف على مصالحهم في هذه الدول[4]، فاستنكر الحزب الوطني في سوريا الاعتداء البريطاني على واحة البريمي، وأيّد موقف المملكة العربية السعودية في السيادة على المنطقة، ودعا المسؤولين العرب للوقوف في وجهة الطامعين بأرض العرب[5].

وقد استنكرت الصحف العربية بالإجماع حادثة العدوان على واحة البريمي، وقد عزت هذه الاحتجاجات إلى أن انجلترا أعادت هذا العدوان إلى أساليب القرون الوسطى[6]، حيث علقت بعض الصحف منها صحيفة (المجاهدة) اللبنانية على أخبار البريمي، وعن وقوف المشايخ العربية إلى جانب الاستعمار البريطاني ضد عرب المملكة العربية السعودية، وذلك في عددها (2816) بتاريخ 24 حزيران 1954، وقد دعت الصحيفة جامعة الدول العربية للتدخل لحل قضية النزاع في واحة البريمي، كما طالبت مؤتمر الخريجين من الجامعة الأميركية التنبه للخلافات العربية

([1]) موريس، **سلطان في عُمان**، ص126.

([2]) البلاد السعودية، ع (1990)، 6 تشرين الثاني 1955، ص1؛ أم القرى، ع (1590)، 11 تشرين الثاني 1955، ص2. **A.B**, Vol. 20, p.467, [FO 1016/410], Foreign Office to British Residency, Bahrain, 9 December 1955.

([3]) البلاد السعودية، ع (1993)، 9 تشرين الثاني 1955، ص1.

([4]) البلاد السعودية، ع (1992)، 8 تشرين الثاني 1955، ص2.

([5]) أم القرى، ع (1589)، 4 تشرين الثاني 1955، ص3.

([6]) سعيد، **الخليج العربي**، ص161.

وأن يتظاهروا ضد الاستعمار البريطاني، وقد استنكرت الصحيفة موقف المشايخ في الخليج العربي بقولها: "وإنه لمن المؤسف أن يقف السلاطين والحكام العرب إلى جانب الدولة الاستعمارية كما فعل سلطان مسقط، وحاكم أبو ظبي، وحاكم دبي، وحاكم الشارقة"[1].

وعبرت بعض الأحزاب والهيئات والشخصيات في لبنان عن شعورها واستنكارها للعدوان البريطاني على منطقة البريمي السعودية، وبعثت برقياتها إلى الملك سعود ورد عليها. كما وأرسلت الهيئة العربية العليا الفلسطينية برئاسة أمين الحسيني برقية، استنكرت فيها اعتداء بريطانيا على البريمي[2]، وكذلك رفضت نقابات العمال في سوريا هذا الاعتداء[3].

وأجمعت الصحف اللبنانية على استنكار وشجب العدوان البريطاني على واحة البريمي، وأيدت موقف المملكة العربية السعودية في الدفاع عن هذه المنطقة، كما امتلأت الشوارع في بيروت بالمظاهرات التي نظمتها الأحزاب والهيئات اللبنانية للتعبير عن موقفهم تجاه الاعتداء الغاشم، وبيان موقفهم واستعدادهم للتضحية. ونادى حملة الأقلام، مؤيدين من الرأي العام، بالمبادرة إلى صد العدو البريطاني عن البريمي بالقوة[4].

ونادت الأحزاب والهيئات الوطنية عام 1954، لعقد اجتماع في بيت حزب النجاد البناني لبحث الاعتداء البريطاني على واحة البريمي، ولاتخاذ القرارات التي تعبر عن التعاطف اللبناني تجاه المملكة العربية السعودية أثناء هذا الصراع العنيف مع المستعمر، وضم الاجتماع الأحزاب، والهيئات الوطنية، لأجل بحث الاعتداء البريطاني الغاشم على سكان البريمي، وتمخض عنه صدور بيان يبين فيه أن قضية البريمي جزء من القضية العربية، ولا بد من تقديم مذكرة احتجاج إلى هيئة الأمم المتحدة على الوضع القائم في واحة البريمي،ولا بد أيضاً من دعوة الحكومات العربية لنصرة ودعم هذه القضية أمام هيئة الأمم[5].

ثالثاً: موقف الأردن:

بعث الحزب الوطني الاشتراكي في الأردن، الذي يقوده سليمان النابلسي، برقية استنكار للعدوان البريطاني،مؤيداً للسياسة العربية في البلاد العربية واستعدادهم للتضحية في سبيل

([1]) **مخالب الاستعمار البريطاني،** ص18.

([2]) فلسطين، ع (1078-8582)، 2 تشرين الأول 1953، ص4.

([3]) البلاد السعودية، ع (1992)، 8 تشرين الثاني 1955، ص2.

([4]) البلاد السعودية، ع (2016)، 6 أيلول 1955، ص1.

([5]) **مخالب الاستعمار البريطاني،** ص48.

المصلحة العربية [1].

وذكرت الصحف الأردنية الأحداث التي قام بها المستعمر البريطاني في البريمي، وعلقت على هذه الأفعال وبينت ما وراء هذا الاعتداء الغاشم، وأنه يجب على العرب أن يتحدوا ليقفوا في وجه هذا الاستعمار [2].

ورد السفير الأردني عند سؤاله عن موقفه من الاعتداء على واحة البريمي،معبراً بأنه "اعتداء أساء للعرب، ومن المفروض أن تتقرب بريطانيا من العرب بدلاً من زيادة التوتر"[3]. انكشف البريطانيون للرأي العالمي، وظهروا أمام الجميع بصورتهم الحقيقية من خلال تصرفاتهم، وأفشالهم للتحكيم[4].

رابعاً: البحرين والكويت:

خلال المفاوضات التي قامت ما بين الإمارات السبع وإمارة قطر والبحرين وهو ما يسمى (الاتحاد التساعي) في الخليج العربي، بادرت كل من البحرين والكويت بالتوسط لإقناع العربية السعودية التخلي عن مطالبها في واحة البريمي؛ لكي تستمر مسيرة الاتحاد، إلا أن الرد السعودي لهذه الوساطة كان الخوف من ترك المنطقة لنظام غير مستقر لا مستقبل له؛ هو أبو ظبي وقد تكون واحة البريمي جبهة ومركزاً سياسياً ،أو عسكرياً ضد العربية السعودية، الأمر الذي يصبح من الصعب إرجاعها[5].

خامساً: موقف جامعة الدول العربية:

نتيجة لتعاظم مركز السعودية دوليا وعربيا، وبعد أن تضاعفت ثروتها النفطية، رأت أنه من الأفضل تجاهلها لقضية البريمي، على اعتبار أنها قضية ثانوية ويستحسن إيجاد علاقات مع إمارات الخليج التي سلمت لها بالزعامة، ودفعها لترك الواحات للإمارات الصغيرة[6].

وبعد التدخل البريطاني في واحة البريمي، انتقلت قضية البريمي إلى مجالات دولية أوسع

([1]) البلاد السعودية، ع (1989)، 4 تشرين الثاني 1955، ص2؛ البلاد السعودية، ع (1990)، 6 تشرين الثاني 1955، ص1.

([2]) البلاد السعودية، ع (1990)، 6 تشرين الثاني 1955، ص1.

([3]) أم القرى، ع (1589)، 4 تشرين الثاني 1955، ص4.

([4]) أم القرى، ع (1589)، 4 تشرين الثاني 1955، ص6.

([5]) الريس، **صراع الواحات والنفط**، ص290.

([6]) العقاد، **"الإطار التاريخي لمشكلات الحدود العربية"**، مجلة السياسة الدولية، ع (111)، ص173.

فقد بحثت في مجلس الجامعة الذي استنكر العدوان على الواحة[1]، وقامت الحكومة السعودية بإرسال مذكرة مطولة إلى الجامعة يوم 31 تشرين الأول عام 1952 عن العدوان، وطلبت بأن يتم إبلاغ هذه المذكرة إلى دول الجامعة ووفودها لدى الأمم المتحدة، ودعت إلى بحث هذه القضية أمام اللجنة السياسية[2].

أيدت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية بعد دراستها لموضوع النزاع عن منطقة البريمي الحكومة السعودية، ودعت الحكومات العربية إلى الوقوف بجانبها[3]، وقامت اللجنة السياسية للجامعة ببحث الاعتداء البريطاني على واحة البريمي برئاسة وزير خارجية مصر محمود فوزي[4]، واجتمعت وفود الدول العربية في القاهرة لحضور اجتماع اللجنة السياسية العربية، التي التي كانت تنوي بحث قضية الاعتداء البريطاني على واحة البريمي، وتم إعداد مذكرة تبين التطورات في النزاع بين حكومة العربية السعودية و بريطانيا[5].

وتمثل موقف جامعة الدول العربية بالشجب والاستنكار للاعتداء البريطاني على واحة البريمي، وقد جاء ذلك الموقف موافقاً لموقف العربية السعودية تجاه هذا الاعتداء، وقد جاء في قرار اللجنة السياسية التابعة لجامعة الدول العربية ما يلي[6]:

1- أن الاعتداء البريطاني على واحة البريمي فيه نقض لاتفاقية التحكيم بين البلدين.
2- تحميل بريطانيا كافة المسؤولية وذلك لاستخدامها القوة بديلاً للسلم والاستقرار الدوليين.
3- التأييد التام لموقف العربية السعودية تجاه الاعتداء البريطاني على واحة البريمي.
4- ضرورة العمل على إعادة الأوضاع كما كانت عليها أثناء التحكيم، والعمل كذلك على تشكيل هيئة دولية محايدة تراقب الأمور في المناطق المتنازع عليها.

وسلّم الأمير فيصل مذكرة إلى جامعة الدول العربية عن حادث البريمي لإبلاغ الحكومات العربية ووفودها لدى هيئة الأمم المتحدة؛ ولتناول موضوع البريمي في الاجتماع المنوي عقدة في القاهرة، وقبل مغادرة الأمير فيصل القاهرة، زار الرئيس جمال عبد الناصر، وأعلن أن مصر

---

(1) الهيتي، **الخليج العربي دراسة الجغرافيا السياسية**، ص381.

(2) سعيد، **الخليج العربي**، ص161.

(3) **المرجع نفسه**، ص162.

(4) البلاد السعودية، ع (1991)، 7 تشرين الثاني 1955، ص1.

(5) البلاد السعودية، ع (1993)، 9 تشرين الثاني 1955، ص1.

(6) قاسم، **تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر**، م4، ص214..

وأغلب الدول العربية موافقة على أنعقاد اجتماع اللجنة السياسية[1].

وبعد جلسات عديدة للجنة السياسية لجامعة الدول العربية، صدر قرارها الأخير الذي يخص قضية البريمي باعتبار أن احتلال البريمي خرق لاتفاقية التحكيم من جانب بريطانيا، وأيدت الحكومة السعودية في نزاعها، وطالبت بسحب القوات البريطانية التي تحتل الواحة لتسوية النزاع، ويكون ذلك بأشراف لجنة دولية، وإعادة التحكيم مرة أخرى، ورفض العنف في حل النزاع كما وتسعى الدول العربية مجتمعة ومنفردة إلى تحقيق هذه الأهداف [2].

كما صرح السيد أحمد الشقيري الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية، باعتبار ما قام به البريطانيون في واحة البريمي هو سياسة استعمارية واضحة فيها، وما ظهر من تصميم وإصرار في تطبيقها بالرغم من معرفتها لحقائق هذه القضية، ومن ناحية العرب فهم مصرون على الاحتفاظ بوجهة نظرهم والدفاع عنها، ورأى الشقيري أن واحة البريمي جزء لا يتجزأ من المملكة السعودية، ولا يحق للبريطانيين التدخل في شؤونها؛ وإذا كانت لها شكوى على تصرفات الحكومة السعودية فما عليها إلا أن تطبق سياسة ميثاق هيئة الأمم المتحدة التي هي عضو فيها، لكن تصرفاتها تلك هي من قبيل العدوان المسلح، وهو انتهاك لميثاق هيئة الأمم المتحدة و الواجب الدولي في اللجوء إلى الوسائل السياسية، ورفض القوة في فض المنازعات الدولية، كما وصفه بالانتهاك للالتزامات التي أخذتها على نفسها عند انضمامها إلى هيئة الأمم المتحدة، و يجب على العرب أن لا يقفوا متفرجين أمام هذه الاعتداءات التي تتعرض لها البريمي، والتي هي جزء من الوطن العربي، وأن ما تدعيه بريطانيا من التزامها مع المشيخات المجاورة بمعاهدة هو ادعاء باطل؛ لذلك رفض الشقيري أي تدخل أجنبي بين عربي وعربي؛ **"فالخوف منهم هم"**[3]، كما أبدى الشقيري رأيه في قضية البريمي والتي يعتبرها قضية عربية كما يعتبر البريمي أرضاً عربية سعودية في الصميم ويعتبر الاعتداء على البريمي عدواناً صارخاً ،وجرماً دولياً ويستنكر هذا العدوان، وذكر أن العالم العربي أجمع يقف إلى جانب العربية السعودية فالبريمي جزء من الوطن العربي[4].

([1]) البلاد السعودية، ع (1987)، 2 تشرين الثاني 1955، ص1.

(2) البلاد السعودية، ع (1999)، 16 تشرين الثاني 1955، ص1؛ البلاد السعودية، ع (2000)، 17 تشرين الثاني 1955، ص1.

([3]) البلاد السعودية، ع (1387)، 8 تشرين الأول 1953، ص1.

([4]) أم القرى، ع (1484)، 9 تشرين الأول 1953، ص1.

حرصت الحكومة السعودية منذ بدء النزاع إلى حله بالطرق السلمية والوصول إلى حل عادل حتى بعد تعطيل بريطانيا للتحكيم، إلا أنها كانت قد أبلغت مجلس الأمن، وفي حال عدم التوصل إلى حل بالطرق السلمية فإنها سوف تلجأ إلى مجلس الأمن مطالبة بتطبيق أحكام ميثاق هيئة الأمم المتحدة لمثيلها من الحالات؛ لأنه "بأيديهم كل الوثائق، والأدلة التي تثبت أن البريطانيين اعتدوا على أرضهم، واستخدموا العنف والقوة لا المنطق السليم"[1].

كما أن واقع الحال كان يشير إلى أن جامعة الدول العربية لم تأخذ على عاتقها حل القضية بالطرق المناسبة، مع أنها كانت تستطيع أن تتدخل بشكل أفضل لحل القضية بطريقة معقولة، ومنطقية حيث تشكل الجامعة المؤسسة الرئيسية لاحتواء النزاعات العربية العربية، والسعي إلى حلها بطريقة عادلة، ومنصفة ترضي جميع الأطراف.

وقد ظهر جلياً من خلال البيان الذي ألقاه الوفد السعودي لدى الأمم المتحدة أنه في الوقت الذي شعرت فيه حكومة المملكة المتحدة أن قرار هيئة التحكيم سيجيء ضد هواها طلبت من ممثلها الاستقالة، وذلك بهدف ايجاد عقبات أمام هيئة التحكيم[2].

وفي كانون الثاني عام 1956 أعلنت دائرة النفط السعودية في بيان جاء فيه أن الحكومة السعودية توجه تحذيراً إلى كل من يهمه الأمر بأنها تعتبر واحة البريمي جزءاً متكاملاً من أراضيها، وأنها لن تعتبر بأي امتياز للنفط أو غيره من المعادن يمنح لأي حكومة أو سلطة كانت في هذه المناطق[3].

مما سبق يظهر أن المواقف العربية تجاه قضية واحة البريمي المتنازع عليها بين كل من: العربية السعودية وأبو ظبي وسلطنة عُمان، قد أظهرت تأييدها للعربية السعودية، وكان الأصل أن يتم حل قضية البريمي داخل البيت العربي دون أن تكون هناك تحالفات بين الدول المتنازعة، وبقية الدول العربية حتى يتم حل هذه القضيةداخلياً دون تدخل من الأطراف الدولية الأخرى؛ لأن ذلك سيسهم في تعقيد القضية، وعدم الوصول إلى حل مناسب يرضي الأطراف المتنازعة، خاصة وأن هذه الأطراف هي دول تقع في الخليج العربي، وتوجد بينها ارتباطات دينية وسياسية، وثقافية، واجتماعية وغير ذلك.

([1]) البلاد السعودية، ع (2063)، 30 كانون الثاني 1956، ص1؛ البلاد السعودية، ع (2085)، 24 شباط 1956، ص1.

([2]) قاسم، **تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر**، م4، ص214..

([3]) **المرجع نفسه**، م4، ص216.

ولكن من الواضح أن نفوذ العربية السعودية السياسي والاقتصادي، دفع أغلب الدول والهيئات، والشخصيات العربية، إلى مساندة موقفها، وذلك في ذات الوقت الذي لم يكن لكل من قطر، وعُمان،والإمارات ذلك الثّقل السياسي أو الاقتصادي، ولهذا فقد كانت مواقف الدول العربية والمنظمات السياسية والشخصيات المستقلة، وحتى الإعلام العربي، كانت قريبة من التوجهات السعودية؛لأسباب قائمة على المصلحة أكثر من اعتمادها على الحقيقة، ولهذا مثّلت السياسة وتأثيراتها حجر الأساس في الموقف العربي الداعم للسعودية على وجه الخصوص.

المحور الثاني:

الموقف الدولي من قضية البريمي:

تباينت المواقف الدولية تجاه قضية البريمي، حسب مصلحة كل دولة؛ لذلك فإنني سأوضح موقف كل دولة على حدة على الشكل الأتي:

أولاً : موقف بريطانيا:

أخذت السلطات البريطانية تراقب النشاط السعودي في البريمي؛ فقامت بمفاتحة ابن سعود في الأمر، وأعقبت ذلك بمراسلات تبادل الطرفان من خلالها الرأي في قضية الحدود، وجرى هذا الأمر في إطار ودي؛نظراً لاعتقاد بريطانيا بأنه لا يعدو أن يكون رغبة في التوسع من جانب ابن سعود، يمكن التفاهم حولها بالاستناد إلى علاقة الحكام بين البلدين، إضافة إلى أن النشاط السعودي لم يصل حتى ذلك الوقت إلى مستوى ينطوي على أخطار واضحة بالنسبة للنفوذ البريطاني بين سكان المنطقة .

وقد صرح كلوب باشا (General Glubb) قائد الجيش الأردني في العام 1955 على أن واحة البريمي التي تم احتلالها من قبل العربية السعودية، يعد اعتداء صارخاً حيث أن أراضي الواحة تعود ملكيتها لدولتين عربيتين، ولا تعود ملكيتها لبريطانيا، وأن القوات التي أعادت احتلالها هي قوات عربية، كما اقترح أن يقوم كل من حاكم أبو ظبي وحاكم مسقط بعمل شكوى ضد العربية السعودية والمطالبة بمكلية الأراضي في الواحة[1].

وصل وكيل وزارة الخارجية البريطانية المستر دوجلاس (Mr. Doglas) في شهر أيار عام 1956 إلى جدة، وطلب إعادة فتح البحث في القضية، فاستأنفت بذلك العلاقات بشكل رسمي بعد أن عينت بريطانيا بعد زيارة دوجلاس،سفيراً لها في جدة هو روديك باركس (Rodrik Barks)، وبسبب تشدد بريطانيا لم يعقد الاجتماع الذي قرر مبدئيا عقدة في نيويورك، بوجود مندوبين الفريقين لاستئناف المباحثات[2]. وبالرغم من التدخلات الدولية ووصول وفد الأمم المتحدة للبريمي وإعداده للتقارير، إلا أن بريطانيا بقيت معاندة[3].

وبقي كل شيء معلقاً بين حكومتي العربية السعودية وبريطانيا، حتى شهر كانون الأول

---

[1] **A.B,** Vol. 20, p.777, [F0 1016/420], Telegram from Amman to Foreign Office, 30 October 1955.

[2] سعيد، **تاريخ الدولة السعودية**، ص162.

[3] سعيد، **الخليج العربي**، ص165.

سنة 1959، وبسبب توسط الولايات المتحدة، عقد اجتماع في نيويورك بين السيد عبد الرحمن عزام وكيل الحكومة السعودية في قضية البريمي، والمستر ديفيد درسبي جور (Mr. David Dersby Gor) وزير الدولة البريطاني للشؤون الخارجية ورئيس وفد بلاده إلى الأمم المتحدة، لإعادة فتح البحث في المشكلة [1].

وقد تمثل الموقف الدولي من التدخل البريطاني في واحة البريمي، باعتبار هذا التدخل صورة من صور التنافس الانجلو أمريكي من أجل السيطرة على نفط الخليج في ذلك الوقت[2].

ثانياً: موقف الولايات المتحدة الأمريكية:

يعد الخلاف على واحة البريمي، من أعظم الخلافات التي حدثت بين الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا في الشرق الاوسط[3]، فقد تزامن الصراع على واحة البريمي مع تغير موازين القوى في العالم إذ حلت أمريكا محل بريطانيا كقوة عظمى في المنطقة[4].

وقد ظهر ذلك عندما احتج وزير خارجية أمريكا جون فوستر دالاس وشجب العدوان البريطاني على واحة البريمي، ولكنهُ جبر على الأمر الواقع استجابة للظروف الدولية[5].

تأرجح موقف أمريكا[6] بالنسبة لقضية البريمي بين عاملين، في محاولتها لحماية شركة أرامكو من منافسة خطيرة، وكان لصداقتها التقليدية، ومصالحها المتداخلة مع بريطانيا دوراً في تحديد موقفها من القضية[7]، فقد أصدرت وزارة الخارجية الأمريكية نداء وجهته إلى بريطانيا والمملكة العربية السعودية؛ لتسوية النزاع بينهما على ملكية واحة البريمي، وبصفة أن الولايات المتحدة الأمريكية هي صديق للطرفين؛ فهي "تسعى جاهدة للوصول إلى اتفاق يرضي الطرفين

---

(1) سعيد، **تاريخ الدولة السعودية**، ص163.

(2) العقاد، **"الإطار التاريخي لمشكلات الحدود العربية"**، مجلة السياسة الدولية، ع (111)، ص173.

(3) Holden, David, **Farewell to Arabia**, London, Faber and Faber, 1966, p. 201.

(4) للمزيد عن هذا الموضوع أنظر: William Roger Louis, **The British Empire in the Middle East 1945-1951**, ArabNationalism, the United States, and Postwar Imperialism, Oxford, Clarendon Press, 1984.

(5) فرد، **الصراع السياسي**، ص205.

(6) قامت الحكومة الامريكية بمساعي كبير للتوفيق بين الحكومتين البريطانية والسعودية من أجل ازالة سبب أخر من اسباب الاضطراب والفوضى في الشرق الأوسط فقد زادت عن حدها، وللمصالح الامريكية الواسعة في الشرق الأوسط وخاصة النفط يضطر امريكا لأن تحافظ على الاستقرار في تلك المنطقة فكل عدوان ضد بريطانيا سوف يتحول ضد امريكا فيما بعد. الهدى، نيويورك، ع (140)، 9 أيلول 1953، ص1.

(7) البلاد السعودية، ع (1995)، 11 تشرين الثاني 1955، ص1.

فكل الأمل في التوصل إلى تسوية عادلة"[1].

لم تكن أمريكا مؤيدة لبريطانيا في مساعدتها لشيخ أبو ظبي وسلطان مسقط من أجل السيطرة على واحة البريمي[2]، تدخلت أمريكا فيما بعد وتوسطت من أجل حل قضية البريمي، فقد زار المستر إيدن واشنطن في شهر شباط عام 1956 للاجتماع مع الرئيس أيزنهاور ووزير خارجيته دالاس، حيث جرت بينهم مقابلات عديدة تحدث إليهم عن الحالة الدولية من بينها قضية البريمي؛ فتقدم الرئيس الأمريكي بنصيحة للوزير البريطاني باتباع خطة الاعتدال،حفظاً للسلام في الشرق الأوسط، ودعا للعودة إلى التحكيم، واستمرت هذه المحادثات لكنها ظلت متعثرة حتى عام 1963 عندما أثرت ثورة اليمن بشكل مباشر على قضية الحدود؛ إذ وجدت السعودية نفسها متفقة مع بريطانيا في قضية رئيسية، ألا وهي المحافظة على الحكومات القائمة في شبه الجزيرة العربية، بعد أن أصبحت قضية الحدود إلى جانب تلك القضية قضية ثانوية، تجمد بعدها الوضع في البريمي ابتداءً من عام 1955[3].

وبالرغم من المحادثات التي عقدها المستر دوجلاس عام 1956 وكيل وزارة الخارجية البريطانية مع الملك سعود، فأخبرته العربية السعودية أنها تستعد لعرض الخلاف على مجلس الأمن، فأعلنت لندن، بناء على وساطة رسمية بذلتها الولايات المتحدة، استعدادها للدخول في محادثات مباشرة مع العربية السعودية لحل الخلاف قبل عرضه على مجلس الأمن، بقصد إظهار حسن نيتها، وتقرر مبدئياً أن يجتمع مندوبو الفريقين في نيويورك لاستئناف المباحثات ولكن هذا الاجتماع لم يتم بسبب تشدد بريطانيا[4].

وأرادت الحكومة السعودية عرض النزاع على مجلس الأمن، وقد أعلنت ذلك إلا أن الوساطة الرسمية التي بذلتها الولايات المتحدة في إجراء محادثات مباشرة مع السعودية[5]؛ لحل النزاع قبل قبل عرضة على مجلس الأمن، وقصدت أميركا من ذلك إظهار حسن النية[6] .

ورفع سفير الحكومة السعودية في الولايات المتحدة طلبا إلى مجلس الأمن نتيجة؛ لاحتلال

---

(1) الجزيرة، ع (2013)، 5 نيسان 1953، ص1.

(2) كيلي، **الحدود الشرقية**، ص383.

(3) سعيد، **الخليج العربي**، ص162؛ الهيتي، **الخليج العربي دراسة الجغرافيا السياسية**، ص381.

(4) سعيد، **الخليج العربي**، ص162.

(5) الهدى، نيويورك، ع (40)، 9 أيلول 1953، ص1.

(6) سعيد، **الخليج العربي**، ص162.

قوات سلطان مسقط وشيخ أبي ظبي واحة البريمي، لإعلامه أن الحكومة السعودية "ستعمل على عرض القضية على مجلس الأمن قريبا"، وطلبت من سكرتير هيئة الأمم نشر التقرير الذي قدمته له، فيما يخص هذه القضية على الأعضاء من أجل فهم تفاصيل القضية قبل بحثها[1].

ثالثاً: موقف الاتحاد السوفييتي:

حاول الاتحاد السوفيتي انتهاز الأوضاع القائمة في شبه الجزيرة العربية، فقد عرضت السلطات الروسية الرجال والعتاد على السعودية من أجل مساعدتها في طرد الامبرياليين الغربيين من حدودها، لكن هذا العرض قوبل بالسخرية، وذلك لما قامت به حكومة الاتحاد السوفيتي من استبعاد موقع واحة البريمي من المملكة العربية السعودية في الأطلس الجغرافي السوفيتي الذي صدر في عام 1954، الممثل لموقفها الرسمي[2]، وأثناء زيارة السفير السعودي للسفارة السوفيتية، تسلم رد الملك سعود على الرسالة التي أرسلها المارشال خروتشوف (Khrushchev) رئيس جمهوريات الاتحاد السوفيتي، قدر فيها الملك موقف روسيا في تأييدها للسعودية في قضية الحدود، وتقديمها للعون المادي، والمعنوي للحكومة السعودية[3].

وتم إجراء مباحثات توفيقية في نيويورك عام 1959 بين كل من: السعودية، وبريطانيا بوساطة المستر داغ همرشولد (Dag Hammarskjold) وهو السكرتير العام للأمم المتحدة في ذلك الحين، ترتب على ذلك اتفاق الأطراف المعنية على إرسال لجنة؛ شأنها تقصي الحقائق في البريمي من أجل جمع معلومات، يمكن من خلالها إجراء استفتاء بين سكان المنطقة بإشراف الأمم المتحدة[4].

رابعاً: موقف أندونيسيا:

استنكرت الصحف الاندونيسية الاعتداء البريطاني الغاشم على البريمي، حتى أن حزب العلماء الاندونيسي، كان قد أصدر قراراً نشر في الصحف نتيجة لاحتلال بريطانيا واحة البريمي، مستنكراً فيه العدوان البريطاني على الواحة، والمطالبة بالاهتمام بهذه القضية؛ "فهو اعتداء على

([1]) البلاد السعودية، ع (1987)، 2 تشرين الثاني 1955، ص1.

([2]) فيليبس، **تاريخ عُمان**، ص177.

([3]) كيلي، **الحدود الشرقية**، ص381.

([4]) السيار، **التاريخ السياسي**، ص112.

حقوق المملكة العربية السعودية"[1].

خامساً: موقف الهند:

اهتمت الصحافة الهندية وصحافة بورما وسيلان بقضية الاعتداء البريطاني على واحة البريمي، وهاجمت السياسة البريطانية في جزيرة العرب، وأيدت جمعيات العلماء والجمعيات الوطنية موقف الحكومة السعودية في هذه القضية، مرسلة برقياتها إلى الملك سعود، كما وصرح أحد المسؤولين الهنود في وزارة الخارجية الهندية، بأن حكومة الهند تدرس قضية البريمي، ويثير تصرف بريطانيا في البريمي وممارستها العنف مخاوف المسلمين في أسيا الشرقية، مما يهدد أمن البلاد العربية، وطرق الحجاج المسلمين المتجهين إلى الأماكن المقدسة[2].

سادساً: موقف باكستان:

هاجمت الصحافة الباكستانية، على اختلاف أحزابها وميولها واتجاهاتها، السياسة البريطانية الاستعمارية الجديدة في جزيرة العرب، ودافع ذلك هو احتلال القوات البريطانية واحة البريمي السعودية، مما دفع كثير من الجمعيات لإرسال برقيات تأييد لملك السعودية، استنكروا من خلالها ذلك الاعتداء[3].

سابعاً: موقف هيئة الأمم المتحدة:

قدم الوفد البريطاني أمام مجلس الأمن ادعاءً، بأن الحكومة السعودية لا تريد التفاهم ولا تريد التحكيم، وأن بريطانيا مع أنها هي من فضت التحكيم، وادعت أن الحكومة السعودية نشرت الذعر في المنطقة مع أنها هي من هاجمت بدباباتها وطائراتها[4].

ولم تفعل الحكومة السعودية شيئا قبل عرض قضيتها على اللجنة السياسية، ومجلس الأمن، بل تقدم الشيخ يوسف ياسين ببيان عند عقد اللجنة السياسية، قدم فيه الحجج والأدلة، وبين موقف الحكومة السعودية من التحكيم، وأنها كانت تعتقد أن التحكيم ما زال نافذاً، حتى بعد انسحاب العضو البريطاني من التحكيم[5]؛ لكن احتلال بريطانيا للبريمي بالقوة كان قد قضى على كل أمل في التحكيم، وذكر أن الحكومة السعودية "سوف تتوقف عن أي إجراء قبل عرض القضية على

([1]) البلاد السعودية، ع (2016)، 6 أيلول 1955، ص1.

([2]) أم القرى، ع (1592)، 25 تشرين الثاني 1955، ص2.

([3]) أم القرى، ع (1592)، 25 تشرين الثاني 1955، ص2.

([4]) البلاد السعودية، ع (1987)، 2 تشرين الثاني 1955، ص1.

([5]) فلسطين، 30 تشرين الأول 1955، ص1.

مجلس الأمن، واللجنة السياسية العربية"[1].

وفي موقف آخر للعربية السعودية، فإن الحكومة السعودية اتصلت مع رئيس مجلس الأمن مطالبة إياه بعقد اجتماع لبحث الاعتداءات التي قامت بها بريطانيا في 26 تشرين الأول، على أن يتم بحث هذه المشكلة من قبل جميع أعضاء مجلس الأمن بعد توجيه الدعوات لهم[2].

وكان للجنة التحكيم الدولية في جنيف نصيب في بحث قضية واحة البريمي لمدة عام، فقد أرسلت مفتشاً دولياً من قبل الأمم المتحدة ليحقق في الأمر، الأمر الذي يثير تساؤلاً هل يستحق هذا الموضوع كل هذا الجهد والتعب؟[3].

وفي ضوء ما تقدّم كانت العلاقاتالبريطانية الأمريكية هي مؤشّر لتقدّم أو التراجع في حلّ النزاع حول واحة البريمي، ذلك أنَّ رغبة بريطانيا في الحفاظ على نفوذها في عموم الجزيرة العربية، اصطدم بالامتداد الأمريكي نحو هذه المنطقة على وجه الخصوص، وبالتالي كلما كانت العلاقات بين الطرفين تتوتّر كلت واحة البريمي تشهد تصعيداً في النزاع حولها، والعكس يحتمل الكثير من الصحّة.

أما مواقف الأطراف الأجنبية الأخرى كألمانيا وإيطاليا، فقد تراوحت بين التأييد للعربية السعودية على حساب الإمارات الخليجية الأخرى، ويبدو أنها حصلت على هذا الدعم نكاية ببريطانيا،التي كانت محتلّة لمعظم تلك الإمارات الخليجية، مع ملاحظة دخول الولايات المتحدة الأمريكية على خط دعم تلك الدول، وكسب ولائها مقابل اتخاذ موقف،ولو إعلامياً ضدَّ بريطانيا وسياساتها.

([1]) البلاد السعودية، ع (1995)، 11 تشرين الثاني 1955، ص1.

([2]) **A.B,** Vol. 20, p.761, [F0 1016/420], Telegram from UK Delegation, NewYork to Foreign Office, 28 October 1955.

([3]) الريس، **صراع الواحات والنفط**، ص283.

الخاتمة

يتبين لنا مما سبق أن طبيعة النزاع في الخليج العربي بين الأطراف المختلفة، كان سببه اكتشاف النفط في منطقة الخليج، وقد كان السبب المباشر في ذلك النزاع وجود بريطانيا ونفوذها في منطقة الخليج، حيث تعد مشاكل الحدود من أضخم المشاكل التي خلفتها بريطانيا في المنطقة، وما زال بعضها قائماً إلى الآن.

ويمكن القول أن النزاعات الحدودية نزاعات سياسية في الأصل؛ فالتباين في الحاجات والمصالح قد يوصل إلى حد قطع العلاقات، والاصطدام، والتعنت للمطالب، وبشكل أو بآخر يمكن أن نعزوا وجود مثل هذه المشكلات إلى أسباب عدة منها: عدم دقة تخطيط الحدود السياسية، واكتشاف النفط، وحرص كل دولة على امتلاك أكبر مساحة من الأراضي لتزيد ثروتها النفطية.

ومن النزاعات التي ظهرت بين دول منطقة الخليج النزاع الذي دار بين كل من: الحكومة السعودية، وأبو ظبي، وسلطنة عُمان حول واحة البريمي؛ وذلك بسبب اكتشاف النفط ، وموقعها الاستراتيجي، ووجود الماء فيها بكميات وافرة، مما يدلل على أن سبب النزاع هو نزاع سياسي واقتصادي.

وقد شكل الصراع حول واحة البريمي نوعاً من الصراع على النفوذ بين القوى الاستعمارية القديمة والحديثة، فبريطانيا مثلت لعقود طويلة القوة الاستعمارية التي سيطرت على منطقة الخليج العربي، مقابل امتداد نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية، والتي واصلت مسيرة السيطرة على المناطق الحيوية في الخليج العربي، وبمعنى آخر فإن طبيعة الصراع بين السعودية وعُمان وأبو ظبي حول واحة البريمي بصورة ما، يعد أحد أشكال الصراع بين القوتين القديمة والحديثة على تقاسم النفوذ أو الاستئثار به في هذه المنطقة المتميزة، سواء بموقعها الإستراتيجي أو ثروتها النفطية.

وجدير بالملاحظة أن قبائل واحة البريمي، كانت تميل في ولائها للحكومة السعودية؛ نتيجة للدعم الذي كانت تحصل عليه منها، على الرغم من أن أصول هذه القبائل كان يعود إلى القبائل العُمانية، إضافة إلى أن الولاء المذهبي للقبائل في واحة البريمي كان يغلب عليه الطابع السياسي أكثر من الطابع الديني، ومن هذه القبائل التي كانت تدين بولائها للحكومة السعودية قبيلة بني نعيم؛ وذلك لأن المذهب السائد كان هو المذهب السني، كما أن القبائل ذات المذهب الشيعي كانت تدين بولائها للحكومة السعودية، مما يؤكد أن تبعية القبائل كانت تحكمها أسباب مادية ومعنوية وعسكرية.

وقد شكلت واحة البريمي عبر تاريخها الطويل محطة تجارية هامة على طريق القوافل المارة فيمنطقة شرق الجزيرة العربية، فضلاً عن القوافل التجارية البحرية القادمة من الهند

والتي تفرغ حمولتها على الشواطئ العُمانية، والمناطق المحاذية لمضيق هرمز، وبالتالي من الأهمية بمكان لكل دولة ان تحرص على السيطرة على المناطق ذات الموقع الاستراتيجي والتي كانت واحة البريمي أحد أبرز هذه المناطق في شرق الجزيرة العربية وعلى سواحل الخليج العربي.

وبشكل عام فإن واحة البريمي تعد إحدى مناطق النزاع الحدودي بين كل من الحكومة السعوية، وإمارة أبو ظبي، وسلطنة عُمان، وتعود أسباب هذا النزاع إلى عوامل: تاريخية، واقتصادية، واجتماعية، ولكونها من أهم طرق المواصلات في شرق الجزيرة العربية، وتشمل هذه الواحة على عدد من القرى والواحات، كما شكل وجود المياه في جوف منطقة البريمي بوفرة سبباً رئيسياً في الصراع المتأجج حول واحة البريمي.

وقد تم تحديد مناطق النفوذ البريطاني، والعثماني في الخليج وفقاً لاتفاقية الانجلو عثمانية الموقعة بتاريخ 29 تموز 1913 عن طريق رسم الحدود،وسمي ذلك الخط بالخط الأزرق، إضافةً إلى معاناة الحكومة السعودية في عام 1932 من أزمة مالية حادة ورفض بريطانيا مساعدة السعودية، فقد لجأت الأخيرة للولايات المتحدة والتي استجابت لطلب السعودية، حيث تم تأسيس شركة أرامكو للتنقيب عن النفط، حيث تدخلت السعودية عسكرياً في البريمي، واحتلت البريمي بواسطة الأمير تركي بن عطيشان الذي كانت له أهداف كثيرة؛ ولعل الهدف الأسمى كان ربط القبائل وجعل ولاءها للحكومة السعودية.

وبعد أن تأجج الصراع بين الحكومة السعودية وبريطانيا، لجأ الطرفان للتحكيم، حيث تشكلت هيئة التحكيم من ثلاثة ممثلين سعودي وبريطاني، وطرف ثالث محايد (أمريكا)، وبعد العديد من المفاوضات فشل التحكيم، وتمت المحاولة مرة أخرى لإعادة التحكيم من قبل الحكومة السعودية إلا أن الحكومة البريطانية، وبسبب ضعف ادعاءاتها والحجج التي لديها، رفضت العودة إلى التحكيم مرة أخرى.

وعلى الصعيد ذاته، سعت بريطانيا، من وراء مواقفها السابقة حول واحة البريمي، إلى معاقبة الملك سعود بن عبد العزيز، الذي بدأ يتصل مع الدول الأوروبية الأخرى، وكذلك الولايات المتحدة، أملاً في تخفيف الضغوط البريطانية عن بلاده، وأيضاً من أجل تحقيق مكاسب عربية تجاه الوجود البريطاني في عموم الوطن العربي وأراضيه المحتلّة، فضلاً عن رغبتها في الحفاظ على سمعتها وهيبتها ونفوذها في المنطقة العربية، بعد بروز العديد من المؤشرات التي تؤكّد بداية تراجع هذه السمعة، وتلك الهيبة، وذلك النفوذ، خاصة وأن عام 1950كان عاماً حاسماً في تراجع النفوذ البريطاني وامتداد النفوذ الأمريكي، مما جعل بريطانيا تعتبر قضية واحة البريمي قضية في غاية الأهميّة في سياستها الخارجية، ونفوذها لمتراجع يوماً بعد يوم.

وقد توصلت العربية السعودية مع إمارة أبو ظبي إلى اتفاق على الحدود السياسية في 21 تموز 1974والذي لم يعلن رسمياً، كما تم التوصل إلى الحل النهائي بين العربية السعودية وسلطنة عُمان عندما زار السلطان قابوس الرياض في تشرين الأول عام 1974، حيث اعترفت العربية السعودية في بيان مشترك بأحقية سلطنة عُمان على القرى الثلاث (البريمي، صعرا، حماسا).

وحول طبيعة الصراع في واحة البريمي، ظهرت مواقف دولية متباينة حول أحقية كل من الدول الثلاث على واحة البريمي، إلا أن الدول لم تتوصل إلى اتفاق نهائي حول الموضوع، كما ظهرت مواقف متباينة للعديد من الدول العربية حول النزاع الدائر في واحة البريمي بين الدول الثلاث، وظهر أنه لم يكن هناك ثمة اتفاق للوصول إلى طريقة يمكن من خلاله حل النزاع بين الدول المتنازعة على الواحة، كان موقف جامعة الدول العربية موقفاً ضعيفاً، وسلبياً من خلال عدم إيجاد أرضية يمكن من خلالها التوصل إلى حل النزاع بين الدول المتنازعة على واحة البريمي.

ولاحقاً لما سبق، فإنني أوصي بما يلي:

أولاً : الاستفادة من هذه الدراسة كنواة لدراسات أخرى مشابهة، التي تتعرض لمشاكل حول ترسيم الحدود أو على مناطق نفوذ معينة.

ثانياً : تزويد المكتبات ومراكز الوثائق بجميع الوثائق العربية، والكتب، والدوريات، والرسائل التي تتناول قضايا النزاع العربية، وخاصة فيما يتعلق بمشاكل الحدود، وذلك من أجل تقليل الاعتماد على المصادر الأجنبية التي قد يكون فيها الكثير من الخلط، وكذلك تزويد المكتبات بالمخطوطات والخرائط اللازمة، والتي توضح من خلال شروحاتها تفاصيل كثير من الأحداث والأمور التي دارت في المناطق العربية حول الأزمات الحدودية..

ثالثاً : قيام وسائل الإعلام والجهات المختصة بعمل كل ما يلزم من أجل توضيح الحقائق السياسية للمجتمع العربي، حتى يقف على حقيقة ما يدور هنا وهناك من مسائل وأحداث.

رابعاً : اعتماد البلاد العربية على الهيئات العربية في حل الخلافاتفيما بينها بدلاً من تدخل جهات أجنبية لها مصالحها الخاصة، ويمكن أن تقوم جامعة الدول العربية بدور بارز في ذلك، كما قامت في أعوام (1961-1963)؛ لتخفيض الأزمة بين الكويت والعراق.

قائمة المصادر والمراجع

المصادر:

أولاً : الوثائق المنشورة:

أ- العربية:

- **التحكيم لتسوية النزاع الإقليمي بين مسقط وأبو ظبي وبين المملكة العربية السعودية، الأساس**، م1، 1955م.

ب- الوثائـق الأجنبية:

- وثائق وزارة الخارجية البريطانية (F.O) المنشورة في المجلدات التالية:

- **(A.B) Arabian Boundaries, primary documents 1853-1957**, Editors: Richard Schofield and Gerald Blake, Archive editions, Oxford, 1988 (Vol. 19, 20).
- **(A.D.M) Arab Dissident Movement 1905-1955**, edited by A.L.P Burdett, archive editions 1996, U.K, (VOL. 1, 4).
- **The Buraimi Memorials 1955, the territorial dispute concerning Buraimi, liwa and hor al-Udayd: the Memorials submitted to arbitration by the Governments of Saudi Arabia and the united kingdom**, United kingdom, Oxford, 1987, Vol (1-2).
- **(K.A.A.D) King Abdul Aziz diplomacy and statecraft 1902-1953, Vol.(4), (1944-1953)**, Edited by Anita l.p Burdett archive Edited, UK, 1998.
- **(R.F.A) Ruling Families of Arabia, Saudi Arabia: The Royal family of Al-Saud**, Edited by A. de L. Rush. Achieved Editions, Oxford, 1991, (Vol.1).

ثانياً : المصادر المطبوعة باللغة العربية:

- الحموي، شهاب الدين أبي عبد الله ياقوت (ت626هـ/1225م)، **معجم البلدان**، عدد المجلدات 5، دار إحياء التراث العربي، بيروت: لبنان، 1979م.
- لوريمر، ج.ج، **معجم قبائل الخليج العربي في مذكرات لوريمر دليل الخليج** ، تعليق: سعود

الزيتون الخالدي، ط1، ، دار الثقافة، الدوحة، قطر ، 2002م.

- لوريمر، جون غوردون، **دليل الخليج العربي، القسم الجغرافي،** تنقيح قسم الترجمة بمكتب صاحب السمو أمير دولة قطر، (د.ت).
- ابن منظور، جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم (ت 711هـ)، **لسان العرب،** دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1993م.

ثالثا: المراجع العربية:

أ- الكتب العربية:

- إبراهيم، عبدالعزيز عبدالغني، **أبو ظبي توحيد الإمارة وقيام الاتحاد،** ط1، مركز الوثائق والبحوث، أبو ظبي، 2004م.
- ادريس، محمد سعيد، **النظام الإقليمي للخليج العربي،** مركز دراسات الوحدة العربية، دراسة مقارنة، بيروت، 2000م.
- البداوي، سيف محمد، **بريطانيا والخليج العربي سنوات الانسحاب،** مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، 2007م.
- البستكي، نصرة عبد الله، **أمن الخليج من غزو الكويت الى غزو العراق،** المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2003م.
- التكريتي، برزان، **الصراع الدولي في منطقة الخليج العربي وتأثيره على أقطار الخليج العربي والمحيط الهندي،** الدار العربية، بغداد ، 1982م.
- الجاسر، حمد، **المعجم الجغرافي للبلاد العربية السعودية المنطقة الشرقية،** ط1، دار اليمامة، الرياض،1979م.
- الجاسوري، ناظم عبد الواحد، **إشكالية الحدود في الوطن العربي: دراسة في الصراعات السياسية والخلافات الحدودية العربية العربية،** دار مجدلاوي، عمان، 2001م.
- **الخليج العربي** (موسوعة تاريخية سياسية)، تحرير محي الدين الخضري، من منشورات مجلة الوعد، مؤسسة دار الحياة، بيروت، **1962م.**
- الدباغ، مصطفى مراد، **جزيرة العرب موطن العرب ومهد الإسلام،** ط1، دار الطليعة، بيروت،1963م.
- ربيعي، عبد الله فؤاد، **قضايا الحدود السياسية للسعودية والكويت ما بين الحربين العالميتين في الفترة 1919-1939 وأثارها،** مكتبة مدبولي، بيروت، 1990م.

- رضوان، محمد، **منازعات الحدود في العالم العربي مقاربة، إفريقيا الشرق**، لبنان، بيروت، 1999م.
- الريس، رياض نجيب، **صراع الواحات والنفط هموم الخليج العربي بين 1968-1971**، ط1، النهار الخدمات الصحافية، بيروت، 1973م.
- الزركلي، خير الدين (ت 1396هـ/1976م)، **الوجيز في سيرة عبد العزيز**، ط2، الشركة العامة للطباعة، بيروت، 1972م.
- ، **شبه الجزيرة في عهد الملك عبد العزيز**، ط1، (د.ن)، بيروت، 1970م.
- سعيد، أمين، **تاريخ الدولة السعودية**، الكاتب العربي، بيروت، 1965م.
- ، **الخليج العربي في تاريخة السياسي ونهضته الحديثة**، دار الكاتب العربي، بيروت، (د.ت).
- سنان، محمود بهجت سنان، **سلسلة الساحل المهادن أبو ظبي وأتحاد الأمارات العربية ومشكلة البريمي**، ط1، دار البصري، بغداد، 1969م.
- السيابي، سالم بن حمود، **إسعاف الأعيان في أنساب أهل عُمان**، المكتبة الإسلامية، بيروت، 1965م.
- السيار، عائشة علي، **التاريخ السياسي لدولة الإمارات العربية المتحدة**، ط1، مكتبة الجامعة، أبو ظبي الإمارات، 1996م.
- عبد الله، محمد مرسى، **إمارات الساحل وعُمان والدولة السعودية الأولى 1793 – 1818**، المكتب المصري الحديث، القاهرة، 1978م.
- العزي، خالد، **الخليج العربي في ماضية وحاضره**، مطبعة الجاحظ، بغداد، 1972م.
- أبو العلا، محمود طه، **جغرافية شبة جزيرة العرب**، ط2، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة،1977م.
- **عُمان والساحل الجنوبي للخليج الفارسي**، شركة الزيت العربية الأمريكية إدارة العلاقات شعبة البحث، مطبعة مصر، القاهرة،1952م.
- العيدروس، محمد حسن، **الحدود العربية العربية في الجزيرة العربية**، دار العيدروس للكتاب الحديث، الإمارات، 2002م.
- العيدروس، محمد حسن، **العلاقات العربية الإيرانية 1921 – 1971**، مطبعة ذات السلاسل، الكويت ،1985م.
- قاسم، جمال زكريا، **الخليج العربي(دراسة لتاريخ الإمارات العربية 1914-1945)**، ط1،

دار الفكر العربي، القاهرة، 1973م.

- قاسم، جمال زكريا، **تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر**، دار الفكر العربي، القاهرة، 1996م.
- القاسمي، خالد محمد، **الخليج العربي في عالم متغير (رؤية تاريخية سياسية)**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2000م.
- المحرمي، حامد بن بخيت، **الشمائل في انساب القبائل**، ط1، مكتبة الأحباب، دمشق، 2004م.
- محمد، جاسم محمد، **الاستراتيجيات الأمنية في منطقة الخليج العربي رؤية عربية**، مركز دراسات الخليج العربي، البصرة ، 1983م.
- المخادمي، عبد القادر رزيق، **نزاعات الحدود العربية**، ط1، دار الفجر، القاهرة، 2004م.
- **مخالب الاستعمار البريطاني في واحة البريمى العربية السعودية**، لجنة أحرار العرب، مطبعة جريدة اليوم، بيروت، (د.ت).
- مرهون، عبدالجليل زيد، **أمن الخليج بعد الحرب الباردة**، دار النهار، بيروت، 1997.
- المغازي، عبد المنعم عبد الوهاب، **جغرافية العلاقات السياسية**، وكالة المطبوعات، الكويت، 1974م.
- **موسوعة تاريخ الملك عبد العزيز الدبلوماسي**، مكتبة الملك عبد العزيز العامة، الرياض، 1999م.
- النبراوي، فتحية. ومحمد نصر مهنا، **الخليج العربي دراسة في تاريخ العلاقات الدولية والإقليمية**، المعارف، الإسكندرية، 1988م.
- النعيمي، عبد الرحمن محمد، **الصراع على الخليج العربي**، ط2، دار الكنوز الأدبية، بيروت، 1994م.
- الهيتي، صبري فارس، **الخليج العربي دراسة الجغرافيا السياسية**، ط2، دار الرشيد، بغداد، 1981م.
- وهبة، حافظ، **خمسون عاما في جزيرة العرب**، ط1، مطبعة مصطفى البابي، مصر، 1960م.
- ، **جزيرة العرب في القرن العشرين**، ط4، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، 1961م.

ب- الكتب المعربة:

- اتجيسون، سي يو، **مجموعة المعاهدات والتعهدات والسندات ذات العلاقة بالهند (البريطانية) والخليج والجزيرة العربية**، ترجمة: عبد الوهاب عبد الستار القصاب، ط1، بيت الحكمة،

بغداد، 2001م.

- بيربي، جان جاك، **جزيرة العرب،** ط1، تعريب: نجدة هاجر وسعيد الغز، المكتب التجاري،بيروت، 1960م.
- بيلخانوف، سرجي، **مصلح على العرش قابوس بن سعيد سلطان عُمان،** ترجمة: خيري الضامن، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، 2004م.
- ديكسون، هـ.ر.ب، **الكويت وجاراتها،** ترجمة: فتوح عبد المحسن الخترش، ط2، ذات السلاسل، الكويت، 2002م.
- غباش، حسين عبيد غانم، **عُمان الديمقراطية الإسلامية تقاليد الإمامة والتاريخ السياسي الحديث(1500-1970)**، ترجمة: أنطوان حمصي، ط1، دار الجديد، بيروت، 1997م.
- فاسيليف، الكسي، **تاريخ العربية السعودية،** ط1، ترجمة: خيري الضامن وجلال الماشطة، دار التقدم، موسكو، 1986م.
- فرد، هوليداي، **الصراع السياسي في شبه الجزيرة العربية،** ترجمة: سعد محيو و حازم صاغية، ط 2، دار ابن خلدون، بيروت، 1987م.
- فيليبس، وندل، **تاريخ عُمان،** ترجمة: محمد أمين عبدا لله، ط2، وزارة التراث القومي والثقافة، القاهرة، 1983م.
- فيلبي، عبد الله "سانت جون"، **الذكرى العربية الذهبية،** ترجمة: مصطفى كمال فايد، مطبعة الاعتماد، القاهرة، 1953م.

- كيلي،جي. بي، **الحدود الشرقية لشبه الجزيرة العربية،** تعريب: خيري حماد، دار مكتبة الحياة،بيروت:لبنان،1971م.
- مايلز، سمويل باريت، **الخليج :بلدانة وقبائلة،** ترجمة محمد أمين عبدالله، وزارة التراث القومي والثقافة،عمان،1986م.
- موريس، جيمس، **سلطان في عُمان قصة عُمان والبر يمي كما يرويها كاتب انجليزي،** دون ترجمة، دار الكاتب العربي، بيروت،1970م.
- ميشان، بنوا، **عبد العزيز آل سعود سيرة بطل ومولد مملكة،** ترجمة: عبد الفتاح ياسين، دار الكاتب العربي، 1965م.
- هندرسون، أدورد، **ذكريات عن الأيام الأولى في دولة الامارات وعُمان،** ترجمة: عايدة ياني خوري و جاك بريجز ورياض عبد العزيز صالح، مطبعة راشد، دبي، 1991م.
- ويلنكسون، جون.س، **حدود الجزيرة العربية: قصة الدور البريطاني في رسم الحدود وعبر**

الصحراء، ترجمة: مجدي عبد الكريم، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1993م.

رابعاً : المراجع باللغة الإنجليزية:

- Albaharna, Husain, **The Legal Status of the Arabian Gulf States**, Manchester University Press, Oxford, 1968.
- Hawley, Donald, **The Trucial States**, London, Allen and Unwin, 1970.
- Holden, David, **Farewell to Arabia**, London, Faber and Faber, 1966
- Kirk, George, **Contemporary Arab Politics, Methuen & CO. LTD**., London, 1961.
- Lenczowski, George, **Oil and State in the Middle East**, Ithaca, New York, 1960.
- Marlowe, John, **The Persian Gulf in the Twentieth Century**, London, 1962.
- Morris, James, **Sultan in Oman**, Faber and Faber, London, 1962.
- Phillips, Wendell, **Oman A History**, Librairie du Liban, Beirut, 1971.
- Sanger, Richard Harlakenden, **The Arabian Peninsula**, New York, 1970.
- Townsend, John, **Oman the Making of the Modern State**, London, 1977.
- William Roger Louis, **The British Empire in the Middle East 1945-1951**, Arab Nationalism, the United States, and Postwar Imperialism, Oxford, Clarendon Press, 1984.
- Zahlan, Rosemari Said, **The Origins of the United Arab Emirates**, London, 1978.

خامساً : الرسائل الجامعية غير المنشورة:

- حسن، خديجة حسن، **تاريخ السياسة العربية للملك عبد العزيز ال سعود(1932 – 1953)**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق، دمشق،2005م.
- الخريشا، خالد راكان فهاد، **النزاع الايراني الإماراتي حول طنب الصغرى و جزر طنب الكبرى و وابو موسى**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، 2005م.
- مرزوقة، محمد طارق محي الدين صالح، **العلاقات السعودية البريطانية خلال الفترة (1902- 1953)**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان،2001م.

سادساً: الدوريات باللغة العربية:

- بيان مشترك بين المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة، **مجلة دراسات الخليج العربي والجزيرة العربية**، جامعة الكويت، ع (1)، 1975.
- خليفة، شوقي، من مشاكل حدود أقطار الخليج العربي، **مجلة الخليج العربي**، ع (7)، بغداد،1977م.
- زبال، سليم، البريمي جزيرة من الماء وسط بحر من الرمال، **مجلة العربي**، ع (39)، الكويت،1962م.
- شحاتة، محمد مصطفى، الحدود السعودية مع دول الخليج، **مجلة السياسة الدولية**، العدد111، 1993م.
- العقاد، صلاح، نظرية الفراغ والخليج العربي، **مجلة السياسة الدولية**، مؤسسة الأهرام، السنة 9، ع (34)، القاهرة، 1973م.
- العقاد، صلاح، استخدام الوثائق في منازعات الحدود بمنطقة الخليج تطبيق على النزاع حول واحة البريمي، **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**، ع (43)، 1985م.
- العقاد، صلاح، الإطار التاريخي لمشكلات الحدود العربية، **مجلة السياسة الدولية**، ع (111)، 1993م.
- الفيل، محمد رشيد، مشكلات الحدود بين امارات الخليج، **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**، ع (8)، 1976م.
- أبو لبده، مصطفى ، تقرير صحفي حول التفاصيل النفطية والجغرافية لاتفاقية الحدود بين المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة، **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**، ع (1)، الكويت،1975م.

سابعاً: الصحف باللغة العربية:

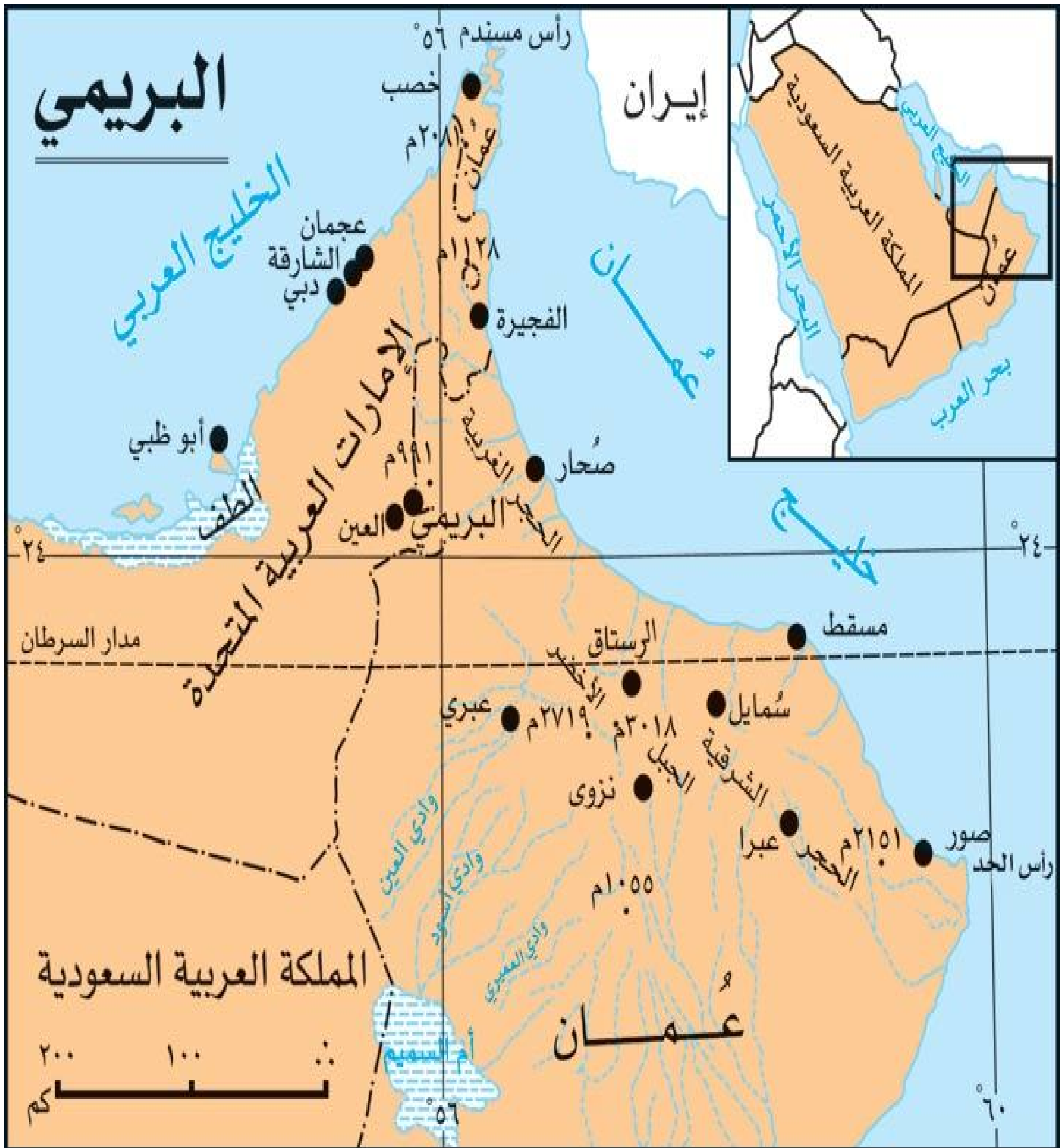
- الأردن، عمان. (1953)
- أم القرى، مكة المكرمة. (1953، 1954، 1955،)
- البلاد السعودية، مكة المكرمة. (1953، 1954، 1955، 1956)
- الدفاع، القدس. (1955)
- الرأي، عمان. (1974)
- فلسطين، القدس. (1955،1953)

- النهار، بيروت. (1974)
- الهدى، نيويورك. (1953)

-

ملحق (1)

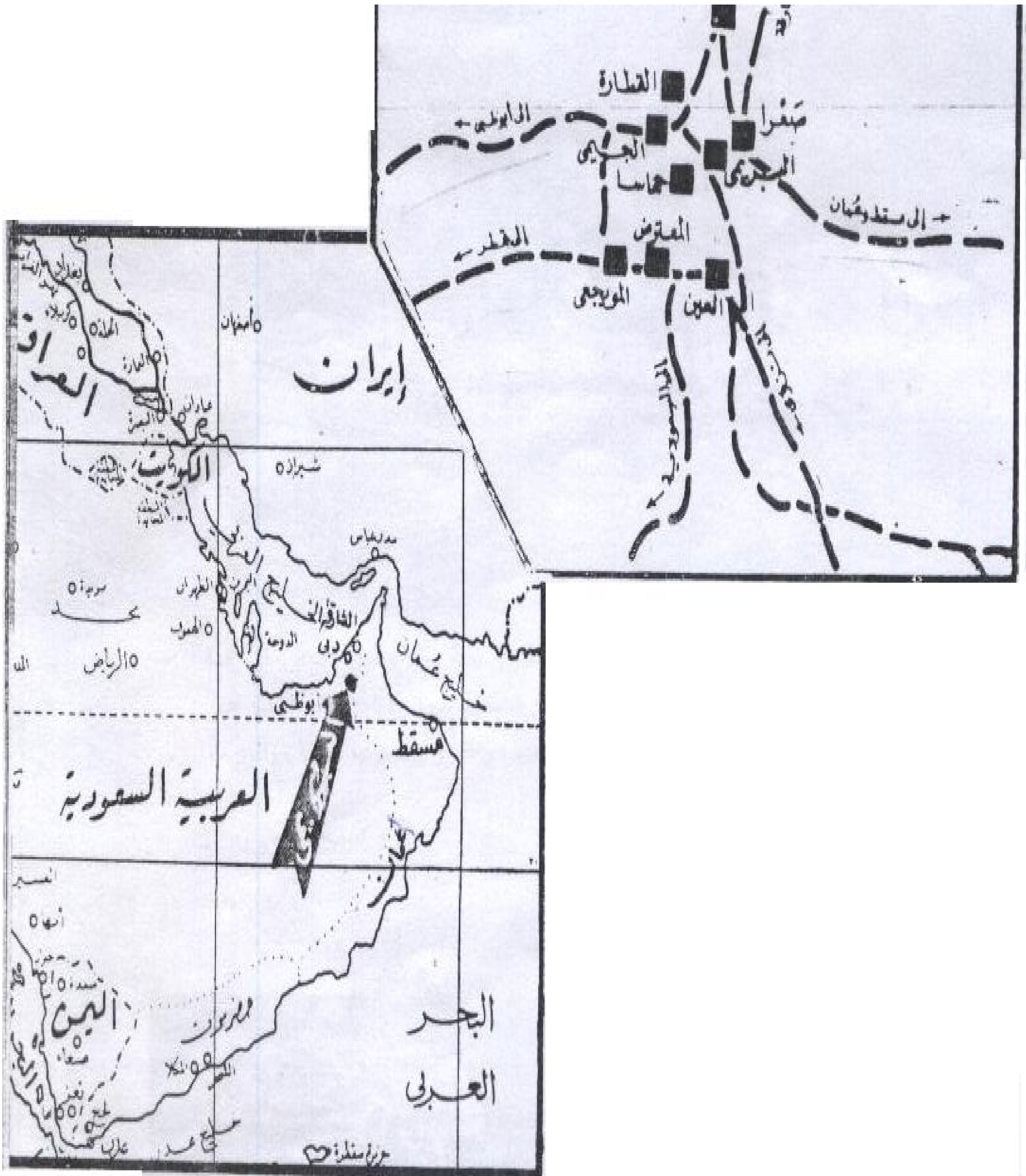
خطوط الطول ودوائر العرض لواحة البريمي



المصدر: الموسوعة العربية، ص1.

ملحق (2)

خريطة واحة البريمي



المصدر: زبال، البريمي أشهر الواحات العربية، ع(39)، العربي، ص39.

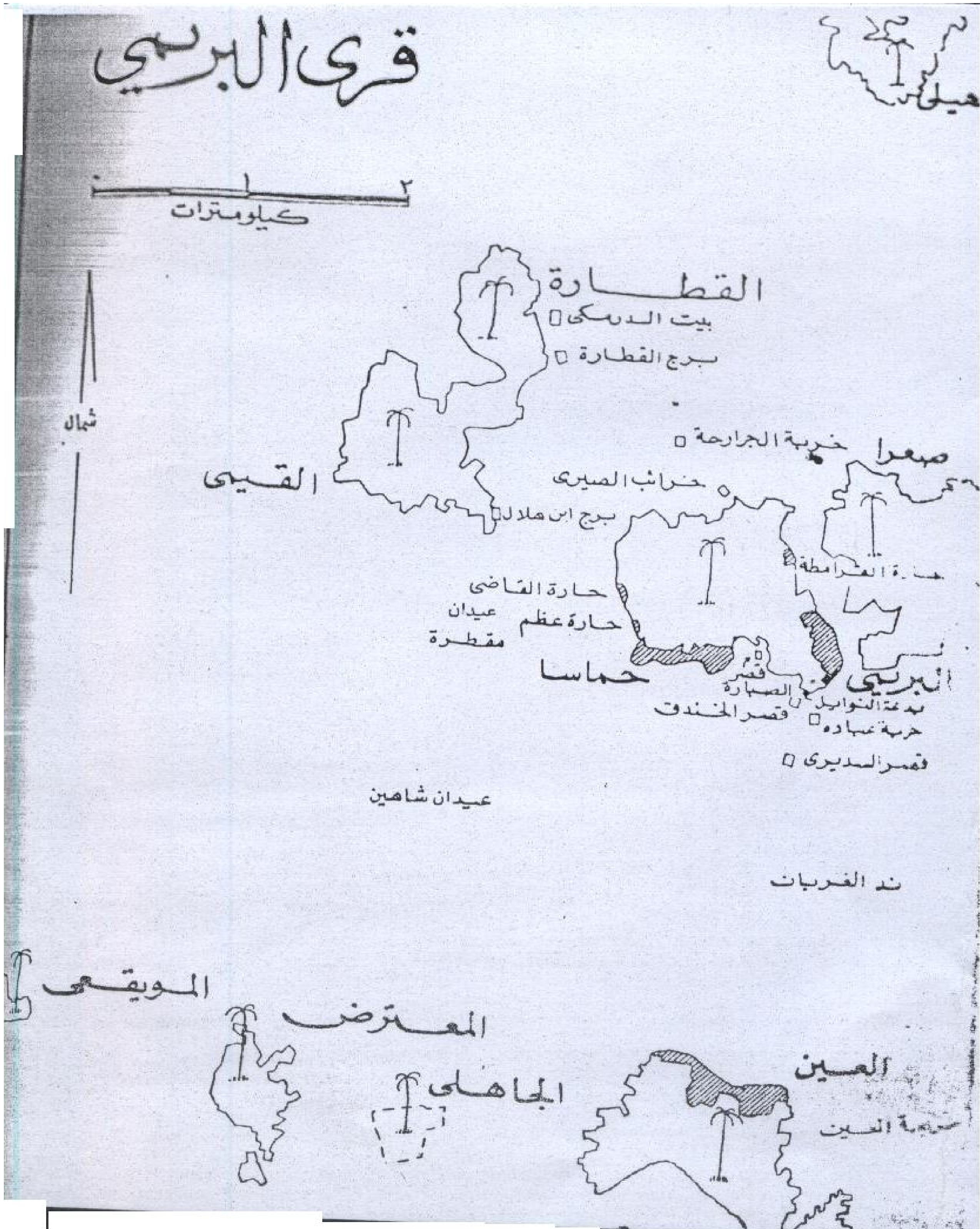
ملحق رقم (3)

خطوط التقسيم

المصدر: النهار، ع (12197)، 20 تموز 1974، ص11.

ملحق (4)

قرى البريمي



المصدر: الأساس، مج1، ص41.

ملحق (5)

بلاغ رسمي من مشائخ منطقة البريمي للملك سعود والرد عليه

بلاغ رسمي

أذاع قلم المطبوعات في جدة ما يأتي :

تلقى حضرة صاحب الجلالة الملك سعود المعظم برقية من رؤساء ومشائخ منطقة البريمي هذا نصها :

" لحضرة صاحب الجلالة الملك سعود : نحن رعاياكم سكان واحة البريمي نكرر نداءنا لجلالتكم بامدادنا بقوات تدفع هذا الشر عنا من البريطانيين ، ونحن منذ سنتين نواجه أنواعاً من العذاب من حصار وسلب وارهاب وقتل من قبل القوات البريطانية ، ومنذ شهرين منعت عنا جميع الأغذية حتى أصبح النساء والأطفال الرضع والشيوخ يسقطون في الشوارع من شدة الجوع ، نطلب من جلالتكم انقاذنا لأنه لا حول لنا ولا قوة الا بالله ثم بجلالتكم .

التوقيع

شيوخ الشوامس . شيوخ النعيم . شيوخ القطارة

شيوخ بني الحضر والبدو

ولقد تفضل جلالة الملك فأجابهم بما يلي :

" شيوخ الشوامس والنعيم والقطارة وكافة رؤساء القبائل في منطقة البريمي .

استلمنا برقيتكم وشكواكم ونحن نقدر موقفكم وثباتكم ونتألم لآلامكم ، ويقض مضاجعنا الآلام القاسية التي تتحملون بها . وقد بذلنا ولا نزال نبذل كل وسيلة لتلافيه الخير . ونأمل أن نتوصل الى حل عادل يكفل حقوق البلاد وحقوقكم وكونوا على يقين بأن حياتكم وحياتنا مرتبطتان بعرى لا انفصال لها ونشاركم شعوركم ونظر اليكم بعين الأخوة الصادقة فأنتم منا ونحن منكم والفرج قريب ان شاء الله .

المصدر: البلاد السعودية، ع (1581)، 27 يونية 1954، ص1.

ملحق (6)

اتفاقية التوقف عام 1952

نص اتفاقية التوقف وملاحقها

المعقودة بين الحكومة العربية السعودية والحكومة البريطانية

بشأن قضية الحدود بمنطقة (البريمي) وما جاورها

بسم الله الرحمن الرحيم

ننشر فيما يلي نص اتفاقية التوقف المعقودة بين الحكومة العربية السعودية والحكومة البريطانية مع ملاحقها بشأن قضية الحدود الخاصة بمنطقة البريمي وما جاورها: –

اتفاقية التوقف

١ – سعياً الى ما يؤدي الى تسوية سلمية لشئون منطقة البريمي وما جاورها فقد قدم جلالة الملك عبدالعزيز في عشرين محرم ١٣٧٢ الموافق ١٠ أكتوبر ١٩٥٢ مقترحات لتوقف كامل في واحة البريمي. وفي ٢٢ محرم ١٣٧٢ الموافق ١٢ أكتوبر ١٩٥٢ قبلت هذه المقترحات مبدئيا من جانب الفريقين، وبهذا جعلت اتفاقية التوقف المقترحة من جلالته في حيز الوجود.

٢ – ان نص الاقتراحات التي ووفق عليها مبدئيا من كلتا الحكومتين مركز على: –

أ) أن يرفع البريطانيون القيود والعقوبات التي وضعوها (كالتحليق على علو منخفض فوق البريمي ووقف امدادات الارزاق وتحديد التنقلات العادية) مع العلم ان على السعوديين ايضا أن يكفوا عن الاعمال الاستفزازية وبمعنى آخر ان تعود الحياة العادية الى مجراها الطبيعي.

البقية على الصفحة ٦

١٣٧٢/٦/٢٢هـ
صفحة — ٦

اتفاقية التوقف وملاحقها بشأن قضية الحدود بمنطقة البريمي

وما جاورها بين الحكومة العربية السعودية والحكومة البريطانية

بقية الصفحة الاولى

ب) أن يبق الطرفان في البريمي في الوقت الحاضر ويحتفظوا بمراكزهم الحالية.

ج) ان تستأنف المحادثات بعد ذلك بين الانكليز والسعوديين، كما ذكر أيضا ان تموين جماعة الطرفين في تلك المنطقة ليس مما يتعارض مع هذه الاقتراحات، وان يسري ماتقدم على من تعمل بريطانيا باسمهم.

٣ — ان حضرة صاحب السمو الملكي الأمير فيصل وسعادة سفير صاحبة الجلالة في جدة؛ بناء على التعليمات الموجهة اليهما وبقصد وضع معنى اتفاقية التوقف بمنأى عن الشك، قد اتفقا على التوضيحات والتحديدات الواردة أدناه:

أ) ستظل الأطراف الموجودة حاليا في البريمي كما هي بحالتها الراهنة، ولايجوز ارسال تعزيزات اليها من أي طرف كان، ومن المفهوم ان زيادة أقل عدد ممكن لازم من الاشخاص المرافقين المؤن أو الرجال الذين يحلون محل المسحوبين لن يعتبر من التعزيزات المحظورة.

ب) يتوقف طيران السلاح الجوي الملكي البريطاني فوق البريمي كما أنه لن يكون هناك أي مناورات تهديدية تقوم بها أي قوات حربية

ج) تعود الحياة الى مجراها الطبيعي دون تعرض من أي طرف من الأطراف، ولاتفرض أي قيود على الحركات والتنقلات العادية للأشخاص، ولن تطبق أنظمة الجوازات الخاصة لمشيخات الساحل العماني بحيث تعرقل هذه الحركات ولاتفرض قيود على التجارة العادية

ان نوايا جميع الأطراف هي ان تتحاشى أي حركات أو تنقلات تؤثر على القرار النهائي لموضوع السيادة على المنطقة.

د) لن تفرض قيود ارسال المؤن العادية ذات الصبغة غير الحربية اللازمة للجماعات الموجودة في البريمي من مدن المشيخات للساحل العماني حسب الأنظمة التي يعترف عادة بتطبيقها على التجارة العادية.

هـ) لن يعرقل حق السكان المحليين في زيارة ممثلي الاطراف المختلفة في منطقة البريمي من تلقاء انفسهم أو يشجعون على ذلك وكذلك لايحق لاحد ان يمنع احدا من التعبير عن شعوره أو ميوله السياسية؛ ويمتنع جميع الاطراف في البريمي عن الاعمال المثيرة وعن الدعاية وعن القيام باي عمل يؤثر على القبائل؛ ولن يصدر أي طرف في البريمي وثائق تبعية لم تكن تصدر عادة من قبل.

و) يبذل جميع الاطراف كل جهد ممكن لتفادي خرق نص أو روح هذا الاتفاق على انه اذا وقع حادث رغم ذلك تتشاور الحكومتان معا في الحال بقصد تأمين تنفيذ هذا الاتفاق

٤ — ان هذا الاتفاق لن يؤثر على ادعاءات جميع الاطراف تلك الادعاءات التي ستعقد بشأنها مفاوضات للوصول الى حل نهائي المشكلة.

٥ — تستأنف المباحثات الآن بين حكومة صاحبة الجلالة والحكومة العربية السعودية لحل المشكلة بالطرق الودية.

٦ — خولت حكومة صاحبة الجلالة ان تذكر بالنيابة عن سلطان مسقط ان عظمته موافق تماما ومرتبط باتفاقية التوقف هذه كما وردت في الفقرات الآنفة الذكر.

٧ — ان النصين العربي والانكليزي لهذه الوثيقة في درجة واحدة من القوة والاعتماد.

أبلغت الحكومة البريطانية عن موافقتها على المبادىء التالية:

١ — وقف طيران السلاح الجوي الملكي فوق البريمي.

٢ — عدم فرض قيود على ارسال الامدادات العادية التي ليست لها صبغة حربية الى أي من الاطراف في واحة البريمي على أن يكون ذلك خاضعا للنظم المعمول بها من قبل.

٣ — عدم فرض قيود على التحركات العادية للاشخاص.

٤ — لاتطبق انظمة الجوازات في مشيخات الساحل العماني بطريقة تقيد من حرية التحركات العادية للاشخاص.

٥ — يكف جميع الاطراف عن القيام باعمال استفزازية

٦ — يوقف تركي بن عطيشان جميع اعمال الدعاية (منها رفع العلم) واصدار وثائق التبعية.

٧ — تعود الحالة الى مجراها الطبيعي أي الذي كان موجودا قبل وصول تركي بن عطيشان الى الواحة (عدم اعاقة الاموال الداخلة والصادرات الآتية الخاضعة للعادة).

٨ — للاطراف الموجودة حاليا في البريمي أن تبق هناك ولكن بحالتها الراهنة فقط ولايجوز ارسال تعزيزات الى الواحة من جانب اى طرف.

لقد اعلن سلطان مسقط انه سوف يتقيد بالشروط الآنفة الذكر.

رسالة شفوية من جلالة الملك بلغت للسفير البريطاني مستر بلهام بالرياض:

ان جلالة الملك حريص كل الحرص على انهاء المشكلة القائمة في منطقة البريمي وما جاورها بأسرع ما يمكن حرصا على الصداقة القائمة بين البلدين ومنع ما يكدرها بسبب ما حدث في منطقة البريمي وما جاورها، وان الاتفاق الذي توصل اليه لتهدئة الحالة في منطقة البريمي وما جاورها لا يمكن ان يزيل القلق الموجود في نفس جلالة الملك الا بايجاد حل سريع لهذه المشكلة

ليس لدى جلالة الملك شك في حقوقه في منطقة البريمي وما جاورها من الوجهة القانونية أو التاريخية ولكن جلالته يدع هذا جانبا في الوقت الحاضر، ويحب أن يقترح تشكيل لجنة ثلاثية تذهب الى المنطقة كلها وتعمل استفتاء عاما بطريقة توضع موادها بشكل يتفق عليه قبل البدء في الاستفتاء وعلى ضوء تلك النتيجة تقرر الحدود في منطقة البريمي وما جاورها وبالنظر لما يعلمه جلالة الملك من ان حكومة الولايات المتحدة الامير كية صديقة للطرفين فان جلالته يقترح ان تكون حكومة الولايات المتحدة هي الجانب الثالث في اللجنة الثلاثية المقترحة والتي تؤلف من جانب سعودي وجانب بريطاني وجانب امريكي،

بلغت لسعادة السفير البريطاني المستر بلهام في الرياض يوم الجمعة الموافق ٥ صفر ١٣٧٢ - ٢٤ أكتوبر ١٩٥٢

، أن الحكومة العربية السعودية ترى ان الطريقة التي يمكن أن تحل بها مشكلة الحدود المختلف عليها والتي جرى بحثها في مؤتمر لندن هو ان يتقيد في طريقة حلها بالاساسات التي وضعت في المادة (١) والفقرة (أ،ب،وج) من المحضر الذي وضع في لندن في تاريخ ١٤ اغسطس ١٩٥١ — الموافق ٢١ ذي القعدة ١٣٧٠ باتفاق الطرفين.

والحكومة العربية السعودية مستعدة للمباشرة حالا في حل الخلاف على ذلك الاساس مع العلم ان موضوع الخلاف على الحدود هو خارج عن الخلاف الذي نشأ في منطقة البريمي وما جاورها والتي قد قدم اقتراح خاص لكيفية حلها من قبل جلالة الملك عبد العزيز بتاريخ ٢٣ أكتوبر ١٩٥٢ - ٤ صفر ١٣٧٢.

عزيزي الشيخ يوسف :-

لقد اخبرتكم خلال مباحثاتنا الاخيرة بخصوص اتفاقية التوقف بالبريمي، ان حكومة جلالتها البريطانية تنتظر من حكومة جلالته ان لاتقوم باي دعاية او دسائس في مناطق عمان المتجادل عليها وقد اتفقنا على انه من الصعب جدا تحديد المناطق حيث أن الحدود لم تبين بعد على ان الروح والنية هي ان لايجري اى عمل خلال المفاوضات بقصد التأثير على الحل النهائي لمشاكل الحدود وكما اخبرتكم فانني مستعد بالطبع بان ارفع اية تعليمات قد تكون عندكم لحكومتي.

المخلص لكم توقيع
مستر بلهام

السبت ٦ صفر ١٣٧٢ الموافق ٢٥ أكتوبر ١٩٥٢

عزيزي مستر بلهام :-

لقد تسلمت من يد سعادتكم بتاريخ ٦ صفر ١٣٧٢ الموافق ٢٥ اكتوبر ١٩٥٢ كتابكم الموجه الي الذي ذكرتم فيه ان حكومة صاحبة الجلالة البريطانية (بمناسبة اتفاقية التوقف في البريمي) تطلب ان لا تقوم حكومة صاحب الجلالة باي دعاية او دسائس في مناطق عمان المتجادل عليها.

انى احب ان أؤكد لسعادتكم ان الحكومة العربية السعودية تكرم نفسها ان تكون اعمالها موصوفة بالدسائس كما انها ترغب ان تكرم الاطراف الاخرى ان توصف اعمالها بالدسائس لتطلب منها الكف عنها.

وفي خلال محادثاتنا الاخيرة الخاصة بالاتفاق على التوقف في البريمي بينت لسعادتكم وجهة نظر الحكومة العربية السعودية ان اقتراح التوقف الذي ابداه جلالة الملك عبد العزيز وابلغته للمستر ريتشمز بتاريخ ١٠ اكتوبر ١٩٥٢ لم يكن الغرض منه التوقف في واحة البريمي وحدها بل كان الغرض منه التوقف في سائر منطقة البريمي وما جاورها وعارضتم سعادتكم هذا الفهم لرغبتكم التقيد في حرفية التعليمات التي لديكم، والتي تنص على اعتبار التوقف في واحة البريمي وحدها وكان يحدو الحكومة العربية السعودية الى هذا النظر رغبتها في منع وقوع اية حوادث في منطقة البريمي قد تؤثر بصفة غير مرضية على الحالة هناك وعلى العلاقات الطيبة القائمة بين الحكومتين.

وفي كتابكم المشار اليه اكدتم لي سعادتكم ان الروح والنية في محادثاتنا عن البريمي هي ألا يجري أي عمل خلال المفاوضات بقصد التأثير على الحل النهائي لمشاكل الحدود والمفهوم عند الحكومة العربية السعودية ان هذا التأكيد يشير الى نصوص الاتفاق على التوقف ويشمل بصفة عامة منطقة البريمي وما جاورها

واني اتفق مع سعادتكم بان تحديد المناطق المختلف عليها لم يكن من شأن مباحثاتنا الحاضرة وترى الحكومة العربية السعودية أن وصف الاماكن المختلف عليها (منطقة البريمي وما جاورها) يصفها بشكل ادق من الوصف الذي ذكرتموه سعادتكم بأنها (مناطق عمان المتجادل عليها).

وطبقا لفهم الحكومة العربية السعودية المشار اليه فانها مستعدة — على اساس المقابلة بالمثل — أن تراعي في منطقة البريمي وماجاورها وليس في واحة البريمي وحدها — نصوص اتفاقية التوقف وساقدر لسعادتكم تسلم تأكيد في أقرب وقت مناسب بان هذا هو ما يفهم عند الحكومة البريطانية ومن تتكلم باسمهم.

وريثما تتسلم الحكومة العربية السعودية هذا التأكيد فينبغي ان يكون معروفا عند سائر الاطراف ان الحكومة السعودية تعتبر الاتفاق منطبقا على واحة البريمي وحدها مالم يردها ذلك التأكيد.

وتقبلوا لسعادتكم فائق الاحترام

التوقيع — يوسف ياسين

عزيزي المستر بلهام :

أحب ان اشير هنا الى جزء من الفقرة (ج) من المادة (٣) في اتفاقية التوقف الخاصة بالبريمي والتي ذكر فيها ان ... ولاتفرض أي قيود على الحركات والتنقلات العادية للاشخاص، ولن تطبق انظمة الجوازات الخاصة بمشيخات الساحل بحيث تعرقل هذه الحركات والتنقلات ولاتفرض قيود على التجارة العادية.

ولتنفيذ هذه النصوص تنفيذا كاملا بدون اخلال بما ورد في آخر الفقرة (هـ) من المادة (٣) نفسها الذي يقيد اصدار وثائق تبعية من جانب الاطراف، فانه تسهيلا للتنقلات اللازمة لاولئك السكان يحسن وضع ترتيب لاصدار وثائق مرور الاشخاص المقيمين في البريمي خلال المدة التي يسري فيها مفعول الاتفاقية.

لهذا تقترح الحكومة العربية السعودية أن يسمح باصدار وثائق مرور من قبل المندوب المسئول لأي طرف في البريمي لاولئك المقيمين في البريمي الذين يطلبونها منه، وذلك لغرض تسهيل الرحلات والتجارة العادية. ولن تشار أية اشارة الى تبعية الحامل لهذه الوثائق المرور، وستعترف بها جميع الاطراف، ومن المفهوم أن الحامل سيخضع للانظمة العادية السارية المفعول في المكان الذي هو فيه.

إذا حاز هذا الاقتراح قبول الحكومة البريطانية فانني ساقدر اخباري بذلك من قبل سعادتكم في الوقت الذي يناسبكم، والحكومة العربية السعودية مستعدة لاعتبار سريان مفعوله من تاريخ تسلمها الجواب سعادتكم.

وتفضلوا سعادتكم بقبول فائق الاحترام.

التوقيع يوسف ياسين

حضرة صاحب السعادة المستر بلهام سفير حكومة صاحبة الجلالة البريطانية بجدة — المحترم

من وزارة الصحة الى اهالي مدينة جدة

تعلن وزارة الصحة بان قسم مكافحة الملاريا سيقوم بطلاء منازل مدينة جدة بمادة الـ د.د.ت. الى مساكنهم لطلائها بهذه المادة التي تهيء المنازل جو صحيا ملائما وتكافح البعوض الخطر وغيره والحشرات المؤذية نظرا لما يترتب على ذلك من فوائد صحية عميمة وبما ان طلاء منزل وترك الاخر دون طلاء يضيع الفائدة المرجوة من وراء ذلك بانتقال البعوض والحشرات من المنزل المدهون الى المنزل الاخر الغير مدهون. لذلك كله وللمصلحة العامة فقط نأمل من الاهالي ان يتعاونوا لاتمام الدهان بصورة شاملة بتسهيل مهمتهم ويهم وزارة الصحة ان تعلن ان جميع هذه العملية ستؤدى مجانا للجميع وخدمة للجمهور دون دفع اى مقابل.

من مديرية الزراعة العامة — بجدة
الى المزارعين

يوجد لدى مديرية الزراعة العامة بجدة العلاجات الخاصة بالجراد والدبا فعلى المزارعين في المناطق القريبة مراجعة الادارة بجدة حال ظهور هذه الآفة في مزارعهم للحصول ... من هذه العلاجات. اما المزارعين في المناطق البعيدة ... عليهم مراجعة اقرب مركز ... الآفة في مزارعهم من مراكز

شركة ديفو ورينولدز المتحدة

DEVOE & RYNOLDS Co. Inc.

يسر شركة ديفو ورينولدز الأمريكية المتحدة أن تعلن لحضرات المقاولين وأصحاب العمارات عن افتتاح معرض لها بجدة بشارع الملك عبد العزيز به كافة أنواع البويات الزيتية والمائية من الدرجة الأولى للداخل والخارج وأيضا فرش نايلون من جميع المقاسات والأنواع بأسعار لا تزاحم.

الوكيل العام بالمملكة العربية السعودية

محمد سعيد فخري

مناقصة عمل الف وخمسمائة بدلة خاكي

تعلن وزارة الصحة عن حاجتها الى عمل الف وخمسمائة بدلة خاكي (بنطلون وقميص) كالتي يرتديها السعاة لخدم المستشفيات فعلى كل من يرغب في الاشتراك في هذه المناقصة ان يتقدم الى هذه الوزارة بعطائه بطريقة الظرف المختوم وان آخر موعد لقبول العطاءات هو ١٣٧٢/٦/٢٠.

الورشة الصناعية التجارية

تعلن الورشة الصناعية التجارية لعموم اصحاب السيارات والموتورات ان لديها ادوات متنوعة لموديلات مختلفة معروضة للمزاد العلني وسيبدأ الحراج عليها من يوم السبت الموافق ٧٢/٦/٢١ بعد صلاة العصر متصلا امام الورشة المذكورة ...

المصدر: البلاد السعودية، ع (1301)، 8 آذار 1953، ص1و6.

ملحق (7)

اتفاقية التحكيم عام 1954

البلاد السعودية
صحيفة الشعب العربي السعودي
صحيفة يومية — العدد ١٦٢١ — السنة الثامنة عشرة — ثمن النسخة ٣ قروش
مكة المكرمة — الخميس — ٢٠ ذي الحجة ١٣٧٣ — ١٩ اغسطس سنة ١٩٥٤ — ٢٦ الاسد سنة ١٣٣٣
صاحبها عبدالله عريف
الإعلانات يتفق عليها مع الإدارة — الاشتراكات: داخل المملكة ٤٠ ريالاً سنوياً — خارج المملكة ٦٠ ريالاً سنوياً
الاخبار الخارجية على الصفحة الثانية

الكتابان المتبـــادلان واتفاقية التحكيم

بشـــأن احالة النزاع على منطقـــة البريمي

وعلى الحدود المختلف عليها بين المملكة العربية السعودية وابو ظبي – الى التحكيم

السفارة البريطانية
جدة
٣٠ يوليه ١٩٥٤
٢٩ ذي القعدة ١٣٧٣

ياصاحب السمو :

اتشرف بان اعلمكم ان حكومة صاحبة الجلالة ، بالنيابة عن حاكم أبوظبي وسمو السلطان سعيد بن تيمور ، توافق على احالة النزاع علي الحدود المشتركة بين المملكة العربية السعودية وابو ظبي ، وفي السيادة على منطقة البريمي الى التحكيم ، وذلك بدون الاخلال بادعاءات أي من الفرقاء ؛ بالشروط الآتية :

١ — ينسحب تركي بن عطيشان وجماعته من منطقة البريمي الى ارض سعودية غير متنازع عليهما وتنسحب الى اراض غير متنازع عليها في دول الساحل قوات ساحل الصلح العماني والقوات المسلحة الاخرى وكذلك الموظفون الذين ادخلوا الى المنطقة بعد اغسطس ١٩٥٢ وتحل الجماعات المحلية المسلحة ؛ تستبدل القوات المنسحبة بقوة بوليسية صغيرة يساهم فيها كل جانب بما لا يزيد عن ١٥ رجلا وذلك للعمل بالمنطقة .

٢ — تتمركز القوة البوليسية المشار اليها في الفقرة الاولى في منطقة البريمي في خيام في أي مكان يتفق عليه الجانبان لا يقع داخل القرى ، ويكون عمل هذه القوة حفظ السلام والنظام بين القبائل في منطقة البريمي ، وسوف لاتتدخل بأي شكل من الاشكال في الشئون الداخلية والادارة والسياسة لاي قبيلة من القبائل ، وسوف تتحرك للعمل فقط في حالة الاشتباك او الاخلال بالنظام بشرط ان يوافق على ذلك قواد الجماعتين المشكلتين للقوة .

٣ — تنسحب من المناطق الاخرى المتنازع عليها قوات ساحل الصلح العماني والقوات المسلحة الاخري وكذلك الموظفون الذين أدخلوا في تلك المناطق بعد اغسطس ١٩٥٢ وتحل الجماعات المحلية المسلحة .

٤ — ان يدخل أي جانب من الجانبين موظفين اضافيين أو قوات اضافية في منطقة البريمي أو في المناطق الاخرى المتنازع عليها ، ويتعهد الفريقان بالامتناع عن الاعمال التي تخل باجراء تحكيم عادل وغير متحيز ، ومن المعلوم ان القيود علي دخول موظفين اضافيين لاتسري على الموظفين الحكوميين المشتغلين بالتحكيم أو على الاشخاص الذين تطلب اليهم هيئة التحكيم الحضور ومن المتفق عليه ايضا ان الهيئة ستكون لها الصلاحيات والسلطة للاشراف على تنفيذ هذه الاتفاقية واصدار حكمها في المسائل الناتجة عن تطبيقها واصدار الاوامر واتخاذ الاجراءات التي تراها مناسبة في هذا الصدد .

٥ — ولغرض عمليات الزيت فقط وبدون الاخلال بحقوق أي الفريقين في نزاع الحدود فان المنطقة الواقعة بين الادعاء السعودي عام ١٩٤٩ والادعاء المقدم نيابة عن حاكم أبو ظبي في عام ١٩٥٢ سوف تقسم كما يلي :

أ) في المنطقة المحدودة غربا بخط الطول الشرقي ٥١ درجة و ٣٥ دقيقة وجنوبا بخط العرض الشمالي ٢٣ درجة و ١٥ دقيقة وشرقا بخط مستقيم يصل نقطتي النهاية الشرقيتين للخط السعودي عام ١٩٤٩ وخط ابوظبي عام ١٩٥٢ يجوز لشركة استثمار البترول « ساحل الصلح » المحدودة وشركة دارسي للتنقيب المحدودة اجراء عمليات الزيت خلال فترة التحكيم .

ب) وفي المنطقة المحدودة شرقا وغربا بذات الخطين المذكورين في الفقرة (أ) من هذه المادة وشمالا بخط العرض الشمالي ٢٣ درجة و ١٥ دقيقة وجنوبا بخط العرض الشمالي ٢٣ درجة و ٠٠ دقيقة لن يسمح باجراء اية عمليات للزيت خلال فترة التحكيم .

ج) وفي المنطقة الواقعة غربا من خط الطول الشرقي ٥١ درجة و ٣٥ دقيقة وكذلك في المنطقة المحدودة شمالا بخط العرض الشمالي ٢٣ درجة و ٠٠ دقيقة وشرقا بذات الخط المذكور في الفقرتين الآنفتين أ ، ب يجوز لشركة الزيت العربية الامريكية اجراء عمليات للزيت خلال فترة التحكيم .

ومن المفهوم انه لن تجرى في أية حال من الاحوال أية عمليات الزيت في منطقة البريمي خلال فترة التحكيم .

٦ — سوف يسري مفعول هذه الشروط من التاريخ الذي تسري فيه اتفاقية التحكيم ويتم الانسحاب المشار اليه في الشرطين الاول والثالث خلال شهر واحد من ذلك التاريخ .

٧ — لغرض تنفيذ الشروط الآنفة الذكر فان « منطقة البريمي » تعني المنطقة الداخلة في دائرة يكون مركزها في قرية البريمي او يمر محيطها عبر نقطة تلاقي خط العرض الشمالي ٢٤ درجة و ٢٥ دقيقة وخط الطول الشرقي ٥٥ درجة و ٣٦ دقيقة يعني « بالمناطق المتنازع عليها » منطقة البريمي وجميع الاراضي الاخرى التي تطالب بها كل من البلاد العربية السعودية وابو ظبي فيما بين الادعاء السعودي عام ١٩٤٩ والادعاء المقدم نيابة عن حاكم أبوظبي في مؤتمر الدمام عام ١٩٥٢ .

فاذا كانت حكومة صاحب الجلالة توافق ايضا على هذه الشروط فاني أقترح ان يشكل هذا الكتاب مع جواب سموكم الملكي بهذا الخصوص اتفاقا فيما بين حكومتينا ملزما لجميع الاطراف المعنيين .

وتفضلوا ياصاحب السمو الملكي بقبول التأكيد بفائق احترامي

ج . س . بلهام
سفير صاحبة الجلالة البريطانية

حضرة صاحب السمو الملكي الامير فيصل بن عبد العزيز
وزير خارجية المملكة العربية السعودية — جدة

المملكة العربية السعودية
وزارة الخارجية
جدة في ٢٩ ذي القعدة ١٣٧٣
٣٠ يوليو ١٩٥٤

ياصاحب السعادة

يسرني أن اخبركم باني قد استلمت كتاب سعادتكم بتاريخ اليوم ونصه كالآتي :

يا صاحب السمو

أتشرف بان اعلمكم أن حكومة صاحبة الجلالة ، بالنيابة عن حاكم ابو ظبي وسمو السلطان سعيد بن تيمور ، توافق على احالة النزاع على الحدود المشتركة بين المملكة العربية السعودية وأبو ظبي ، وفي السيادة على منطقة البريمي الى التحكيم ، وذلك بدون الاخلال بادعاءات أي من الفرقاء ، بالشروط الآتية :

١ — ينسحب تركي بن عطيشان وجماعته من منطقة البريمي الى أرض سعودية غير متنازع عليها وتنسحب الى اراضي غير متنازع عليها في دول الساحل قوات ساحل الصلح العماني والقوات المسلحة الاخرى وكذلك الموظفون الذين ادخلوا الى المنطقة بعد اغسطس ١٩٥٢ وتحل الجماعات المحلية المسلحة ، تستبدل القوات المنسحبة بقوة بوليسية صغيرة يساهم فيها كل جانب بما لا يزيد عن ١٥ رجلا وذلك للعمل بالمنطقة .

٢ — تتمركز القوة البوليسية المشار اليها في الفقرة الأولى في منطقة البريمي في خيام في أي مكان يتفق عليه الجانبان لا يقع داخل القرى ، ويكون عمل هذه القوة حفظ السلام والنظام بين القبائل في منطقة البريمي ، وسوف لا تتدخل بأي شكل من الاشكال في الشئون الداخلية والادارة والسياسة لاي قبيلة من القبائل ، وسوف تتحرك للعمل فقط في حالة الاشتباك أو الاخلال بالنظام بشرط أن يوافق على ذلك قواد الجماعتين المشكلتين للقوة .

٣ — تنسحب من المناطق الاخرى المتنازع عليها قوات ساحل الصلح العماني والقوات المسلحة الاخرى وكذلك الموظفون الذين ادخلوا في تلك المناطق بعد أغسطس ١٩٥٢ وتحل الجماعات المحلية المسلحة .

٤ — ان يدخل أي جانب من الجانبين موظفين اضافيين أو قوات اضافية في منطقة البريمي أو في المناطق الأخرى المتنازع عليها ، ويتعهد الفريقان بالامتناع عن الاعمال التي تخل باجراء تحكيم عادل وغير متحيز ، ومن المعلوم أن القيود على دخول موظفين اضافيين لا تسرى على الموظفين الحكوميين المشتغلين بالتحكيم أو على الاشخاص الذين تطلب اليهم هيئة التحكيم الحضور ، ومن المتفق عليه ايضا أن الهيئة ستكون لها الصلاحيات والسلطة للاشراف على تنفيذ هذه الاتفاقية واصدار حكمها في المسائل الناتجة عن تطبيقها واصدار الاوامر واتخاذ الاجراءات التي تراها مناسبة في هذا الصدد .

٥ — ولغرض عمليات الزيت فقط وبدون الاخلال بحقوق أي الفريقين في نزاع الحدود فان المنطقة الواقعة بين الادعاء السعودي عام ١٩٤٩ والادعاء المقدم نيابة عن حاكم ابو ظبي في عام ١٩٥٢ سوف تقسم كما يلي :

أ) في المنطقة المحدودة غربا بخط الطول الشرقي ٥١ درجة و ٣٥ دقيقة وجنوبا بخط العرض الشمالي ٢٣ درجة و ١٥ دقيقة وشرقا بخط مستقيم يصل نقطتي النهاية الشرقيتين للخط السعودي عام ١٩٤٩ وخط ابو ظبي عام ١٩٥٢ يجوز لشركة استثمار البترول « ساحل الصلح » المحدودة وشركة دارسي للتنقيب المحدودة اجراء عمليات الزيت خلال فترة التحكيم .

ب) وفي المنطقة المحدودة شرقا وغربا بذات الخطين المذكورين في الفقرة (أ) من هذه المادة وشمالا بخط العرض الشمالي ٢٣ درجة و ١٥ دقيقة وجنوبا بخط العرض الشمالي ٢٣ درجة و ٠٠ دقيقة لن يسمح باجراء أية عمليات الزيت خلال فترة التحكيم .

ج) وفي المنطقة الواقعة غربا من خط الطول الشرقي ٥١ درجة و ٣٥ دقيقة وكذلك في المنطقة المحدودة شمالا بخط العرض الشمالي ٢٣ درجة و ٠٠ دقيقة وشرقا بذات الخط المذكور في الفقرتين الآنفتين أ ، ب يجوز لشركة الزيت العربية الامريكية اجراء عمليات الزيت خلال فترة التحكيم .

ومن المفهوم أنه لن يجرى في أية حال من الاحوال أية عمليات للزيت في منطقة البريمي خلال فترة التحكيم .

٦ — سوف يسري مفعول هذه الشروط من التاريخ الذي تسري فيه اتفاقية التحكيم ويتم الانسحاب المشار اليه في الشرطين الاول والثالث خلال شهر واحد من ذلك التاريخ .

٧ — لغرض تنفيذ الشروط الآنفة الذكر فان « منطقة البريمي » تعني المنطقة الداخلة في دائرة يكون مركزها في قرية البريمي ويمر محيطها عبر منطقة تلاقي خط العرض الشمالي ٢٤ درجة و ٢٥ دقيقة وخط الطول الشرقي ٥٥ درجة و ٣٦ دقيقة ويعني « المناطق المتنازع عليها » منطقة البريمي وجميع الاراضي الأخرى التي تطالب بها كل من البلاد العربية السعودية وأبوظبي فيما بين الادعاء السعودي عام ١٩٤٩ الادعاء المقدم نيابة عن حاكم أبو ظبي في مؤتمر الدمام عام ١٩٥٢ .

فاذا كانت حكومة صاحب الجلالة توافق ايضا على هذه الشروط فاني أقترح أن يشكل هذا الكتاب مع جواب من سموكم الملكي بهذا الخصوص اتفاقا فيما بين حكومتينا ملزما لجميع الاطراف المعنيين .

ووفقا للاقتراح الوارد في كتاب سعادتكم فان حكومة حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم تعتبر أن ذلك الكتاب وهذا الرد يشكلان اتفاقا بين حكومتينا ملزما لجميع الاطراف المعنيين .

وتقبلوا ياسعادة السفير تأكيداتي المجددة لعظيم تقديري .

« فيصل »
وزير الخارجية

حضرة صاحب السعادة السير ج . س . بلهام سفير صاحبة الجلالة البريطانية — جدة

بسم الله الرحمن الرحيم

اتفاقية تحكيم

مقدمـــة

أن حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندة الشمالية .

بالنظر لوجود نزاع فيما يتعلق بموقع الحدود المشتركة بين البلاد العربية السعودية وأبو ظبي ، وفيما يتعلق بالسيادة في واحة البريمي .

وحيث أن أبو ظبي دولة تحمل حكومة المملكة المتحدة مسئولية تدبير علاقاتها الخارجية ، وحيث أن سمو السلطان سعيد بن تيمور قد عين حكومة المملكة المتحدة لتقوم نيابة عنه بالتفاوض وعمل الاجراءات لاجل تسوية النزاع فيما له علاقة باراضي واحة البريمي التي يطالب بانها تخص مسقط وعمان .

وبالنظر لانه ثبت عدم امكان حل النزاع بطريقة المفاوضات المباشرة .

ولان الرغبة مع ذلك تتجه الى ايجاد حل دائم بالطرق السلمية تمشيا مع ميثاق الامم المتحدة ومع الصداقة التقليدية والنية الحسنة اللتين قامتا بينهما طويلا .

قد قررنا لذلك احالة النزاع على هيئة تحكيم مستقلة وغير متحيزة ولهذا الغرض اتفقنا على ما يلي :

البقية على الصفحة ٦

بقية المنشور على الصفحة الاولى

الكتابان المتبادلان واتفـــاقية التحكيم

المادة الاولى

تتكون هيئة التحكيم من خمسة اعضاء يجرى اختيارهم كما يلي :

أ) يعين كل من الطرفين في هذه الاتفاقية عضوا واحداً في الهيئة فاذا تعذر على احد الطرفين تعيين العضو الخاص به خلال ٦٠ يوما من التاريخ الذي تصبح فيه هذه الاتفاقية نافذة المفعول يجوز للطرف الآخر أن يطلب من رئيس محكمة العدل الدولية اجراء هذا التعيين .

ب) يتم اختيار الاعضاء الثلاثة الاخرين ، الذين لن يكون احد منهم مواطنا تابعاً لاحد الطرفين باتفاق العضوين المعينين بموجب الفقرة « أ » من هذه المادة ، ويقوم العضوان المذكوران باختيار احد هؤلاء الثلاثة رئيساً للهيئة ، فاذا لم يكتمل تشكيل الهيئة أو لم يعين الرئيس خلال مدة ٩٠ يوما من تاريخ اخطار الطرف الذي اجرى تعيين آخر العضوين المعينين بالتطبيق للفقرة « أ » للطرف الآخر يجوز لاى الطرفين ان يطلب من رئيس محكمة العدل الدولية القيام بالاختيار أو التعيينات اللازمة .

ج) اذا ماتوفى احد اعضاء الهيئة أو استقال أو اصبح عاجزاً عن العمل قبل صدور حكم الهيئة تشغل الخلوات بالطريقة المبينة في هذه المادة للتعيين الاول .

د) اذا كان رئيس محكمة العدل الدولية مواطنا تابعا لاحد الطرفين أو ممنوعا عن القيام بالعمل المنصوص عليه في الفقرتين أ ، ب . من هذه المادة ، يجوز ان يطلب من نائب رئيس المحكمة القيام بالاجراء اللازم ويكون التعيين أو التولية أو الاختيار الذي يقوم به رئيس او نائب رئيس المحكمة بمقتضى هذه المادة نهائيا وملزما للطرفين .

المادة الثانية

يطلب من الهيئة أن تقرر :

أ) موقع الحدود المشتركة بين البلاد العربية السعودية وأبو ظبي ، فيما بين الخط الذي طالبت به الحكومة العربية السعودية في سنة ١٩٤٩ والخط المطالب به باسم أبو ظبي في مؤتمر الدمام في سنة ١٩٥٢ .

ب) السيادة في المنطقة الداخلة في دائرة مركزها قرية البريمي ويمر محيطها عبر نقطة تلاقي خط العرض ٢٤ درجة و ٢٥ دقيقة شمالا مع خط الطول ٥٥ درجة و ٣٦ دقيقة شرقا .

المادة الثالثة

يمثل كل من الطرفين امام الهيئة بوكيل يكون مسئولا عن الاجراءات فيما يخص ذلك الطرف ، ويجوز ان يعاون الوكيل من يراه هذا الاخير لازما من المستشارين والموظفين .

المادة الرابعة

تنظر الهيئة أثناء مباشرتها اجراءاتها وفي اعدادها لحكمها ، بما يجب من الرعاية الى جميع اعتبارات القانون والواقع والانصاف ذات الاثر في الموضوع ، مما يوجه الطرفان نظر الهيئة اليها بمقتضى المادتين ٥ ، ٦ أو مما يظهر للهيئة نتيجة لمباشرتها للسلطات المخولة اليها بمقتضى المادة السابعة . وبصفة خاصة ، دون أن يكون في ذلك تحديد ، ستأخذ الهيئة بعين الاعتبار الامور الآتية ، حيثما ترى انها ذات أثر في الموضوع :

أ) الوقائع التاريخية المتعلقة بحقوق حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة العربية السعودية وآبائه وأجداده ، وحقوق الحكام الآخرين ذوي الشأن وآبائهم وأجدادهم .

ب) الولاء التقليدي لسكان المنطقة ذات الشأن .

ج) التنظيم القبائلي ، وطرق حياة القبائل الساكنة في المنطقة ذات الشأن .

د) ممارسة السلطة وأي نشاط آخر في المنطقة ذات الشأن .

هـ) أية اعتبارات أخرى يوجه أي الطرفين نظر الهيئة اليها .

المادة الخامسة

أ) على كل من الطرفين أن يقدم للهيئة في آن واحد ، خلال مدة ستة شهور من تاريخ يعينه رئيس الهيئة في أقرب وقت بعد تأليفها مذكرة تفصيلية يعرض فيها وجهة نظره في شأن الاراضي والحدود المتنازع عليها والاعتبارات التي يستند اليها .

ب) يكون لكل من الطرفين ، بعد انقضاء المدة المحدودة في الفقرة (أ) من هذه المادة وفي خلال مدة ستة شهور أخرى ، الحق في أن يقدم للهيئة ردا على المذكرة المقدمة من الطرف الآخر .

ج) يجوز للهيئة ، اذا ما رأى لها ذلك ، وبناء على طلب أي من الطرفين تمديد احدى المدتين المشار اليهما في الفقرتين أ ، ب من هذه المادة أو كلتيهما .

د) تكون الهيئة مسئولة عن ايصال مذكرة ورد كل طرف الى الطرف الاخر ، وعن اخطار الطرفين بعدد الصور اللازمة .

هـ) باستثناء مانص عليه في الفقرة ب من المادة السابعة أو في الفقرة ب من المادة العاشرة لن تقدم للهيئة اية اراء (عروض) مكتوبة بعد رد كل من الطرفين ؛ الا اذا أمرت الهيئة بخلاف ذلك وفي هذه الحالة يجب التزام القيود التي تقررها الهيئة . واذا اجيز لاحد الطرفين بمقتضى هذه الفقرة . تقديم أي عرض كتابي آخر فسوف يكون للطرف الآخر فرصة للتعليق عليه وتقديم المستندات المؤيدة لتعليقه .

المادة السادسة

أ) تنعقد الهيئة لسماع مرافعات الطرفين الشفوية بعد انتهاء الاجراءات الكتابية المنصوص عليها في المادة الخامسة وللهيئة ان تقرر الاجراءات والمواعيد الواجب اتباعها في هذا الشان وذلك مع مراعاة ان يكون لكل من الطرفين فرص متساوية تقسمها الهيئة في كل من المناقشات الرئيسة والردود .

ب) ويجوز للهيئة بموافقة الطرفين ، الاستغناء عن المرافعات الشفوية .

المادة السابعة

أ) بالاضافة الى ما يعرضه الطرفان عليها فان للهيئة اذا مارأت فائدة في ذلك ، السلطة في أن تقوم من تلقاء نفسها باستدعاء الشهود (غير حكام الأراضي ذات الشأن) . واجراء التحقيقات وزيارة مواقع معينة داخل المنطقة المتنازع عليها .

ويجوز للهيئة أن تنتدب واحداً أو أكثر من أعضائها أو تعيين شخصاً أو أكثر من غير المتحيزين لسماع مثل هذه الشهادات أو لاجراء التحقيقات أو القيام بالزيارة الموحى اليها ، يعني « بالمنطقة المتنازع عليها » تلك المنطقة المشار اليها في المادة الثانية (ب) من هذه الاتفاقية وجميع الأراضي الاخرى التي تطالب بها كل من البلاد العربية السعودية وأبو ظبي فيما بين الادعاء السعودي عام ١٩٤٩ والادعاء المقدم نيابة عن حاكم أبو ظبي في مؤتمر الدمام عام ١٩٥٢ .

ب) تخطر الهيئة كلا الطرفين بمباشرتها لأي من السلطات المبينة في الفقرة (أ) من هذه المادة عند ماتقرر ذلك ويكون عندئذ لكل طرف الحق في تعيين ممثلين (لايزيد عددهم عن أربعة لزيارة المنطقة المتنازع عليها) وذلك لحضور الاجراء المقرر أو لاستجواب أي شاهد تحت إشراف الهيئة أو الشخص أو الاشخاص المكلفين بالتحقيق ، وفي تسلم أية تقارير عن التحقيقات أو الزيارات والتعليق عليها شفويا أو كتابة .

ج) يجوز لكل من الطرفين أن يطلب من الهيئة مباشرة أي من السلطات المبينة في الفقرة (أ) من هذه المادة في شأن أي شاهد معين ، أو موقع خاص أو موضوعات تحقيق بالذات على أنه يجوز للهيئة أن ترفض الموافقة على مثل هذا الطلب اذا ارتأت ذلك .

المادة الثامنة

أ) يجب أن يشمل كل ما يعرضه أي من الطرفين على الهيئة خطيا بيانا يقرر فيه صحة الوثائق المقتبس منها أو المشار اليها في العرض ، كما يجب أن يرفق بهذا العرض كلما أمكن صوراً لكل من هذه الوثائق .

ب) يقدم كل طرف إذا أمكنه ذلك وبناء على طلب الهيئة الأصل أو صوراً مصدقة لأية وثيقة مشار اليها فيما يعرضه كتابة أو شفويا . فاذا عجز عن ذلك فعليه أن يشرح للهيئة أسباب هذا العجز ، على أن العجز في تقديم الاصل أو صورة مصدقة لأية وثيقة لن يحول دون نظر الهيئة فيها ، ولكن على الهيئة أن تدخل في حسابها هذا العجز عند تقديرها لقيمة الوثيقة المذكورة .

ج) يرجع الى الهيئة تقدير صحة أية وثيقة تعرض أثناء مباشرة الهيئة لأي اجراء بموجب السلطات المخولة لها بمقتضى المادة السابعة .

المادة التاسعة

أ) يقدم كل من الطرفين بالنص الانجليزية والعربية ما يعرضه كتابة على الهيئة أو أية وثيقة ملحقة به ، مع ترجمة لذلك الي أية لغة أو لغات اخرى قد تطلبها الهيئة .

ب) يقوم الطرفان بمرافعتهما الشفوية باللغة الانجليزية أو العربية ، وعلى الهيئة أن تتخذ الترتيبات للترجمة الكتابية والشفوية حسبما تراه ضروريا .

ج) تقوم الهيئة بحفظ محضر لكل جلسة تعقدها ، عدا الجلسات المتعلقة بمداولاتها الخاصة وتوضع صور لكل محضر تحت تصرف الطرفين في أقرب وقت ممكن .

المادة العاشرة

أ) للهيئة الحق ، إذا مارأت ضرورة لذلك ، في أن تحصل على أخذ رأي خبير أو خبراء يرجع اختيارهم اليها .

ب) يكون رأى الخبير الصادر بمقتضى الفقرة (أ) من هذه المادة ، اما كتابة ويبلغ الى الطرفين او شفويا أمام الهيئة وفي حضور الطرفين ، وفي كلتا الحالتين يكون للطرفين تحت إشراف الهيئة الحق في التعليق على الرأي وفي استجواب الخبير أو الخبراء المسؤولين عنه .

المادة الحادية عشرة

يجوز للهيئة ، إذا ما رأت ذلك مناسبا ، تعيين مواقع الحدود المتنازع عليها قسما قسما وإصدار حكمها عن كل قسم عند ماتكون قد أتمت اعداده ، وذلك دون أن تنتظر حتى تكون في مركز يسمح لها باصدار حكمها بالنسبة للحدود المتنازع عليها جميعها .

المادة الثانية عشرة

للهيئة سلطة الفصل في جميع مسائل الاجراءات غير المنظمة في هذه الاتفاقية بما في ذلك سلطة تحديد تواريخ وأماكن جلساتها وتقرير ما يكون منها علنيا أو غير علني .

المادة الثالثة عشرة

أ) تصدر الهيئة حكمها وجميع قراراتها في مسائل الاجراءات بأغلبية الاصوات .

ب) على الهيئة إبداء أسباب حكمها .

ج) يصدر الحكم باللغة التي تختارها الهيئة ويطبع ويقدم الى الطرفين في آن واحد كما يقدم الى الطرفين في ذات الوقت ترجمة للحكم باللغة الانجليزية أو العربية أو اذا كان الحكم قد صدر بلغة أخرى ، بكلتا اللغتين العربية والانجليزية ، وعلى الهيئة أن تبين النص أو النصوص التي يجب اعتبارها معتمدة ، ويوقع رئيس الهيئة على النسخة الأصلية للحكم وعلى جميع الترجمات الرسمية لها .

د) يكون حكم الهيئة نهائيا وملزما للحكومتين (بما في ذلك الحكام الذين تعمل حكومة المملكة المتحدة نيابة عنهم) ويكون الحكم غير قابل للاستئناف .

المادة الرابعة عشر

ا) يشمل حكم الهيئة تعيين لجنة من الخبراء مكونة من عضو يعينه كل من الطرفين ورئيس محايد تعينه الهيئة وذلك لرسم خط الحدود ، الذي عينته الهيئة ، على الطبيعة فاذا لم يعين أحد الطرفين عضوه في اللجنة خلال ٩٠ يوما من التاريخ الذي تطلب فيه منه الهيئة ذلك ، يصبح هذا التعيين من حق الهيئة .

ب) تقوم لجنة التخطيط المعينة كما سلف ، باقامة ما تراه من العلامات وباتخاذ الاجراءات الأخرى التي تراها لازمة لرسم خط الحدود بطريقة تتناسب مع احتياجات المناطق المختلفة التي يمكن أن يمر منها الخط ، ويكون لرئيس اللجنة في البقاع التي تتصف فيها طبيعة الأرض بصعوبات غير عادية للتخطيط ، السلطة في الترخيص بانحرافات طفيفة في الخط الذي عينته الهيئة على أن لا تزيد تلك الانحرافات في موقع واحد على كيلو مترين من أي جانب من جانبي الخط أو خمسة كيلو مترات طولا .

ج) تبذل لجنة التخطيط جهدها لاتمام عملها خلال ستين شهرا من تاريخ حكم الهيئة وعند انجاز عملها تقدم اللجنة لكلا الطرفين تقريرا كاملا عن نشاطها ، كما تقدم الخرائط والصور الشمسية والبيانات الأخرى التي تساعد على المعرفة بدقة فيما بعد على خط الحدود .

د) تعطى لأعضاء لجنة التخطيط اتعاب تحددها الهيئة وقت تعيينهم ، وتوزع الاتعاب وجميع مصروفات اللجنة وأعمالها على الطرفين بالتساوي وتدفع بالطريقة التي يتفق الطرفان أو اللجنة عليها .

هـ) في حالة وفاة العضو السعودي أو العضو البريطاني في اللجنة أو عجزه عن العمل أو استقالته تقوم حكومته بتعيين من يخلفه في بحر ٩٠ يوماً من تاريخ تسلمها الاخطار بذلك ، فاذا ماعجزت عن القيام بهذا التعيين جاز للطرف الآخر أن يطلب من رئيس محكمة العدل الدولية اجراءه ، وفي حالة وفاة الرئيس المحايد أو عجزه عن العمل أو استقالته جاز لكل من الطرفين أن يطلب من رئيس محكمة العدل الدولية تعيين من يخلفه ، واذا كان رئيس محكمة العدل الدولية مواطناً تابعاً لأي من الطرفين أو كان عاجزاً عن العمل فيما تقصده هذه الفقرة ، يجوز أن يطلب من نائب رئيس المحكمة اتخاذ الاجراء اللازم .

المادة الخامسة عشر

يجوز لكل طرف بعد صدور حكم الهيئة ، أن ينشر أيا من الاعمال المتعلقة بالقضية .

المادة السادسة عشرة

أ) للهيئة السلطة في تعيين من تراه من الموظفين وتحديد مرتباتهم ، والسلطة في استئجار الامكنة وشراء المهمات حسب مايتبين لها ضرورته ، وكذلك للهيئة السلطة في عمل جميع الترتيبات التي تستلزمها الجلسات التي تعقدها لسماع أقوال شفوية أو لاجراء الزيارات التي تقوم بها لمواقع معينة ، هي أو أي شخص أو اشخاص تعينهم الهيئة بمقتضى الفقرة (أ) من المادة السابعة .

ب) تتمتع سجلات الهيئة وأوراقها وامتعة اعضائها الخاصة كما تتمتع سجلات كل من الوكيلين وأوراقه وأمتعته الخاصة بالحصانة وهي معفاة من جميع الرسوم والتفتيش والاجراءات المطبقة عند اجتياز الحدود .

المادة السابعة عشرة

أ) يتفق الطرفان على ما يستحق دفعه لرئيس الهيئة وأعضائها الآخرين من نفقات واتعاب .

ب) يساهم الطرفان في تحمل اتعاب الرئيس وأعضاء الهيئة ونفقاتها بالتساوي وتدفع الاتعاب والنفقات بالكيفية وفي التواريخ التي يتفق عليها الطرفان مع الهيئة ، وعلى الهيئة عقب صدور حكمها أن تقدم حسابا نهائيا عن جميع النفقات المنصرفة .

المادة الثامنة عشرة

يتحمل كل طرف النفقات التي يقتضيها عرض قضيته ومباشرتها أمام الهيئة .

المادة التاسعة عشر

للهيئة سلطة الفصل في أية مسألة قد يثيرها تفسير أي من احكام هذه الاتفاقية .

المادة العشرون

تصبح هذه الاتفاقية نافذة المفعول من تاريخ توقيعها .

واشهادا بما ذكر فان الموقعين ادناه – المفوضين بذلك تفويضا صحيحا من قبل حكومتيهما – قد وقعا على هذه الاتفاقية .

حرر من نسختين في جدة في اليوم التاسع والعشرين من شهر ذي القعدة عام ألف وثلاثمائة وثلاثة وسبعين هجرية الموافق اليوم الثلاثين من شهر يوليو عام ألف وتسعمائة وأربعة وخمسين ميلادية ، باللغتين العربية والانجليزية وكلا النصين معتمد بالتساوي .

فيصل

وزير خارجية المملكة العربية السعودية

ج . س . بلهام

سفير جلالتها البريطانية فوق العادة والمفوض

المصدر: البلاد السعودية، ع (1631)، 19 آب 1954، ص1و6.

CONFLICT OVER THE BURAIMI OASIS BETWEEN THE YEARS (1949-1974)

By:

Rabie Khaled Ibrahim Al-Farajat

Superviser

Dr.Ibrahim Al-Sharaah

Abstract

This study is an attempt to discuss the conflict over the Buraimi Oasis as an example on the bordering outstanding issues in the different Arab countries. It represents a type of conflicts caused by the legacy of colonization when it reigned the Arab countries. Obviously, this conflict has been related with the conflict between the major influential countries that wanted to control the world in the 20th century. Therefore, conflict over Al-Buraimi oasis was not a mere local one as much as it was a conflict of international nature that took place among several Arab countries. As known, this conflict took place among three Arab countries, namely; The Kingdom of Saudi Arabia, The United Arab Emirates and The Sultanate of Oman.

This study aims at explaining the situation in Al-Buraimi during the years 1949-1974 and the conflict that broke out over it. It also investigates the results of this conflict and how they posed themselves over the oasis and its population. These very results continued to have effect in the subsequent years. The importance of such study resides in the fact it is the first historical study conducted on this topic. It gives an analytical description of the conflict during the said period.

This study consists of four chapters; the first discusses the strategic importance of the oasis. This discussion covered the location, the borders, the administrative divisions, the economic situation and demographic structure of the oasis. The second chapter discusses the British-Saudi conflict over Al-Buraimi. It discusses the reasons of this

conflict, the Saudi intervention, the international arbitration and the Saudi allegations. While the third chapter discusses the Saudi- UAE- Omani conflict over the oasis, the fourth chapter is a presentation of the Arab and international position on the conflict. This study used a number of the British documents as a primary resource for the bulk of data in the study, in addition to Arab and English references.